



مدخل إلى تنظيم المجتمع

إعداد

د/ إسلام طاهر إمام

مدرس تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

أ.د/ عوني محمود قنصوه

أستاذ تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم



٢٠٢٥ م





رؤية كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

تسعى كلية الخدمة الاجتماعية
بجامعة الفيوم أن تكون مؤسسة تعليمية معتمدة ومتميزة محلياً
وإقليمياً.

رسالة كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تلتزم كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم بإعداد خريج مكتسباً للمهارات
المعرفية والذهنية والمهنية والعامة طبقاً للمعايير القومية الأكاديمية
القياسية،
قادراً على المنافسة محلياً وإقليمياً، مواكباً التطور التكنولوجي، متفرداً في
إجراء البحث العلمي لمواجهة المشكلات والأزمات المجتمعية في إطار من
القيم والأخلاقيات،
مشاركاً في تحقيق التنمية المستدامة.

تاريخ اعتماد مجلس الكلية
٢٠٢٠/١١/١١ بجلسته رقم (٣٠٩)

مقدمة:

هذا الكتاب في تنظيم المجتمع أردنا به أن يكون عوناً للأخصائيين وللعاملين في حقل الرعاية الاجتماعية يضيفون به معرفة على معارفهم لكي يتسع بها نظرتهم على أفق أفسح من مسؤولياتهم الاجتماعية، فيؤدون ما عليهم من دور في بناء مجتمعاتهم بما يواكب العصر ويحقق لمواطنيهم توافقاً اجتماعياً، ما كان لهم أن يبلغوه لو أن الخدمة الاجتماعية تناولتهم أفراداً أو جماعات أو مجتمعات.

والخدمة الاجتماعية كمهنة تقوم أساساً على ركيزة كبيرة من الديمقراطية والعلوم الاجتماعية، وهذه المهنة بطرقها العلمية تمثل في الحقيقة جانباً هاماً من التكنولوجيا الاجتماعية، التي يمكن أن تسهم بإيجابية وعمق في بناء المجتمع العربي الحديث الجدير بضرارته العريقة وثقافته الأصيلة.

وفي تقديرنا تنظيم المجتمع في مهنة الخدمة الاجتماعية يمكنها أن تقوم بدور فعال في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعنا انطلاقاً من متطلبات البناء والتغيير.

وهي في محاولتها لإقامة العمل الاجتماعي على أساس من روح التضامن وإيجاد فرص التعاون، وإحلال التفاهل الاجتماعي الإيجابي مكان السلبية وتأكيد المشاركة الشعبية بين القوى العاملة لضمان سلامة المجتمع، وغرس مبادئ الديمقراطية على أسس علمية تطبيقية سليمة، سوف تكون من أكبر عوامل نجاح العمل الاجتماعي في بلادنا.

كما أن تنظيم المجتمع كطريقة لا بد وأن تتعدد وجهات النظر بشأنها، ولعل القارئ يلمس أننا ما أردنا بهذا الكتاب غير العرض والمناقشة بهدف تعميق الفكر، بما يساعد على توضيح الأسس والمفاهيم والعمليات والأجهزة والأوضاع الأساسية في طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمعات لابرار دورها ومسئولياتها في مرحلة من أدق مراحل العمل في بلادنا وهي مرحلة إقامة البناء الاجتماعي على أسس سليمة.

والله ولي التوفيق

المؤلف

مدخل تنظيم المجتمع

فهرس المحتويات		
رقم الصفحة	الموضوع	الفصل
٣٢-٧	الإطار النظري لطريقة تنظيم المجتمع.	الأول
٥١-٣٣	تنظيم المجتمع والتغير الاجتماعي.	الثاني
٦٦-٥٢	المشكلات الاجتماعية.	الثالث
٧٩-٦٧	التطور التاريخي لطريقة تنظيم المجتمع.	الرابع
٨٨-٨٠	ماهية تنظيم المجتمع.	الخامس
٩٣-٨٩	أهداف طريقة تنظيم المجتمع.	السادس
١٠٩-٩٤	خطوات ومراحل طريقة تنظيم المجتمع.	السابع
١٢٥-١١٠	فلسفة طريقة تنظيم المجتمع.	الثامن
١٤٦-١٢٦	مبادئ طريقة تنظيم المجتمع.	التاسع
١٦٠-١٤٧	أجهزة طريقة تنظيم المجتمع الأساسية.	العاشر
١٦٩-١٦١	الأجهزة المعاونة لتنظيم المجتمع.	الحادي عشر
١٩٨-١٧٠	القيادة فى طريقة تنظيم المجتمع	الثاني عشر
٢٣١-١٩٩	دور المنظم الاجتماعي	الثالث عشر
٢٦٥-٢٣٢	أدوات طريقة تنظيم المجتمع	الرابع عشر

الفصل الأول
الإطار النظري
لطريقة تنظيم المجتمع

مقدمة:

تتضمن برامج الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي دراسة العديد من العلوم الاجتماعية والسلوكية كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم النفس والعلوم السياسية وغيرها من ألوان الدراسات التي تمثل الإطار العلمي أو الأساس المعرفي الذي ينبغي أن ينبني عليه تدخله المهني، ولكي تتحقق الاستفادة المثلى من هذه القاعدة العلمية الواسعة فلا بد أن يتم نوع من التكامل والترابط بين كل هذه الفروع المختلفة بحيث تكون إطاراً متماسكاً لممارسته المهنية في عمله مع الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو المجتمعات المحلية أو في عمله على المستوى القومي.

ولكننا نجد أن ما يحدث عادة هو أن تدريس كل من تلك المواد (التأسيسية) يتم بشكل منعزل عن المواد الأخرى - والأخذ بظن ذلك هو تدريس تلك المواد في عزلة عن المواد (المهنية) كخدمة الفرد والجماعة وتنظيم المجتمع، ولذلك يلاحظ أن كلاً من تلك المواد المهنية تتحت لنفسها مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تتناولها دونما صلة كبيرة بمفاهيم العلوم الاجتماعية المرتبطة بكل من تلك التخصصات، ومن هنا ومن هنا فإن الأخصائي الاجتماعي يجد في أحيان كثيرة أنه قد درس بالفعل أشياء كثيرة يحس أن لها قيمتها الكبيرة ولكنه لا يعرف كيف يستخدمها ولا كيف يبني عليها أو ينميها ولا على أحد أسباب هذه العزلة بين مفاهيم المواد التأسيسية (العلوم الاجتماعية والسلوكية) وبين مفاهيم المواد المهنية يرجع إلى تاريخ مهنة الخدمة

الاجتماعية نفسها باعتبارها مهنة نشأت وتبلورت من خلال الممارسة الميدانية، واستخدمت مصطلحات خاصة بها يسرت علي الممارسين التفاهم فيما بينهم في ذلك الوقت بناء علي خبرتهم المشتركة التي تمثل الإطار المرجعي الوحيد الذي يمكن أن يتفقوا عليه جميعا، في الوقت الذي كانت فيه مفاهيم العلوم الاجتماعية والسلوكية موعلة في التجريد.

غير أن تقدم المهنة من مرحلة الاعتماد علي حكمة الممارسة إلي الاعتماد علي نتائج العلوم الاجتماعية والسلوكية التي تقدمت تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة فيما يتصل بزيادة الاهتمام بالنواحي التطبيقية قد أدى إلي ضرورة الربط المنظم المستمر بين المفاهيم المهنية والمفاهيم المستخدمة في تلك الفروع العلمية التي هي الأساس الذي تبني عليه الممارسة، فذلك فوق أنه ييسر عملية انتقال واستخدام المعرفة العلمية في مجال التطبيق الاجتماعي فإنه أيضا ييسر عملية التفاهم بين المهنيين مختلفي التخصصات، وهذا الأمر الأخير له أهمية خاصة بالنسبة لتنظيم المجتمع، فالمنظم الاجتماعي لا يقدم خدمة لعميل ذي حاجة قد أتى إليه طالبا الحصول علي تلك الخدمة بل يتعامل مع قيادات المجتمع المهنية والشعبية، ومعظمهم متقنون وعلي درجة من التعليم والتخصص في مختل مجالات الحياة، ويتعين علي المنظم الاجتماعي لكي ينجح في عمله أن يتوصل إلي لغة مشتركة للتفاهم معهم تساعد علي توضيح ماهية تنظيم المجتمع لهم، بل ويتعين عليه الاشتراك - كما سنري فيما بعد - في عملية تعليمية (أ إعادة -تعليمية) لهم مما يستوجب عدم استخدام مصطلحات خاصة بالخدمة الاجتماعية (ولا دلالة لها خارجها) إلا في أضيق الحدود.

ولهذا كله فإننا نقدم في هذا الفصل التمهيدي محاولة لوضع إطار تصوري لطريقة تنظيم المجتمع يستخدم مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية وبصفة خاصة في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية، يستهدف مساعدة المنظم الاجتماعي علي إيجاد نوع من التكامل في معارفه العلمية ويسر عليه الاتصال مع غيره من المهنيين كمن أنه يساعده علي فهم المادة المهنية التي تجمعت في نطاق تنظيم المجتمع ووضعها في صورة ذات معنى يمكن الإضافة إليه بشكل منظم كلما تقدمت المعارف وتراكمت الخبرات، كما يساعده علي القياس والانتقال من المعلوم إلي المجهول عندما يواجه مواقف جديدة في الممارسة لم يتعرض لها أثناء إعداد المهني. وينبغي أن نلاحظ أنه من المستحيل في مثل هذه العجالة استقصاء كل معارف العلوم الاجتماعية لوضعها في خدمة تخصصنا المهني، ولذلك فقد كان من الضروري الانتقاء من بين هذه المعارف والمفاهيم للتوصل إلي أقربها صلة بموضوعنا، كما أننا لن نجازف بتعقيد العرض وأبعاده عن هدفه استفاداً لكل العوامل المؤثرة علي ظاهرة معينة واستقصاء للتفاصيل، وسنكتفي بالتركيز في العرض علي ما نعتبره هيكلاً أساسياً للموضوع يمكن للطالب أن يتزود منه بالرجوع إلي المصادر التفصيلية في تلك العلوم وزيادة لفائنا سنثبت المصطلحات الانجليزية في الهوامش لتجنب مشكلة اختلافات ترجمة المصطلحات.

٢- عملية التنظيم الإجتماعي : الجانب التفاعلي

قبل ان نتكلم عن تنظيم المجتمع فلا بد ان نتوقف قليلا لنتكلم عن اصطلاح المجتمع بوجه عام، ما هو وما مكوناته لكي نتعرف فيما بعد علي أي مستوي من المجتمع نتحدث وفي أي مكوناته أو عملياته نريد التدخل المهني.

وإذا كنا قد قلنا ان احتياجات الانسان (التي يتجمع مع الناس لإشباعها وبذلك يدخلون في عدد هائل من التفاعلات الاجتماعية) تتسم بالاطراد والتجدد فغن معني هذا ان تتكرر التفاعلات الاجتماعية وتتركز بشكل خاص في المواقع والمواقف التي يتم في إطارها إشباع تلك الاحتياجات، ونستطيع أن نتوقع أيضا ان التفاعلات التي تحدث حول كلا من تلك المواقف ستتم علي نفس النمط المطرد المستمر بما يمكننا من تمييز كل مجموعة من تلك الأنماط التفاعلية علي الأرضية غير المتميزة للتفاعلات الاجتماعية التي تحدث بين الناس، وذن نستطيع أن نطلق علي مجموعة التفاعلات الاجتماعية التي تتم بشكل مطرد ومستمر سببا علي نفس الطولية أو النمط العام اصطلاح "العلاقات الاجتماعية ومثالها علاقة الأب بالابن، والابن بالأب، والمستأجر بالمالك، والصديق بصديقه وهكذا، ونحن نستطيع ان نتصور المجتمع علي انه مجموعة من الناس بينهم عدد هائل من العلاقات الاجتماعية المتنوعة- وهو تصور صحيح وعن لم يكن دقيقا.

والناس سرعان ما يتبينون أن بعض أشكال السلوك الذي يتم في إطار تلك العلاقات الاجتماعية مما يساعد فعلا علي تحقيق أهداف

التجمع الانساني (اشباع الاحتياجات الإنسانية) ولكن بع ضها الآ خر يتعارض مع اشباع احتياجات الفرد أو المجت مع ك كل في ال عدي القريب أو المدي البعيد ولذلك يبدأ الناس في وضع مستويات ال سلوك الذي ينظر إليه علي أنه مرغوب فيه وهى مستويات تستمد من خلال الخبرات الحية الواقعية للناس في تفاعلهم الاجتماعي، ويمكننا أن نطلق على هذه المعايير أو المستويات من السلوك الذى ينظر إليه على أنه مرغوب فيه بمعنى أنه يحقق أهداف المجت مع الانساني (إ شباع الاحتياجات الإنسانية) اصطلاح "المعايير الاجتماعية" ومثال تلك المعايير ما يتطلبه المجتمع من الطالب من جهة الاعتماد علي نفسه فقط في قاعة الامتحان أو أن يتطلب من التاجر ألا يعتمد إخفاء عيوب سلعته أمام المشتري وهكذا.

ويمكننا هنا أن نتصور ظهور عدد كبير جدا من تلك الم معايير الاجتماعية للإشارة إلي ألوان السلوك المرغوب شيوعه في العلاقات الاجتماعية بين الناس في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، وهنا لا مناص أيضا من أن يلاحظ الناس أن هناك أوجه للشبه بين تلك المعايير - ذلك أنها تستهدف جميعا هدفا واحدا في النهاية ألا وهو اشباع الاحتياجات الإنسانية- ولذلك فإنهم يستخلصون أو ي جردون الفكرة المشتركة وراء تلك المعايير ويبدأون في النظر لتلك الأفكار أو التفاصيل المجتمعية علي أنها لها قيمة في ذاتها ولذلك فإننا نسميها "القيم الاجتماعية وفي المثال السابق فن القيمة التي يمكن استخلاصها من المعايير المشار إليها هي قيمة الأمانة ومن أمثلتها الأخري ال صدق والتضحية في سبيل الوطن وهكذا. وبطبيعة الحال فنحن ندرك السر في

تفضيل المجتمع لهذه القيم واعتبارها فضائل مرغوبة وهو أن الناس قد تبينوا من خلال الخبرة الفعلية المشتركة والمعاناة الواقعية ان شيوع تلك التفاصيل في نسيج العلاقات والتفاعلات الاجتماعية يؤدي إلي تحقيق أهداف التجمع الإنساني في المدى القريب أو البعيد.

ووفقا للتحليل السابق فإن القيم الاجتماعية في الحقيقة تر كز وتلخص أثنى ما في خبرات المجتمع وتجاربه في المعيشة المشتركة التي تتضمن تحقي أهداف التجمع الإنساني وهذه هي نقطة قوة القيم الاجتماعية، وهي نقطة ضعفها أيضا، فإن هذه الصفة تتحقق أيضا، فن هذه الصفة تتحقق فقط إذا افترضنا أن هذه العملية- عملية التنظيم الاجتماعي في جانبها لتفاعلي- التي تؤدي غلي بزوغ القيم الاجتماعية لا يعوقها عائق، وهذا ما لا يتحقق دائما. فالتجمعات البشرية تتم عادة في شكل وحدات سياسية مترابطة نسبيا في داخلها، تدخل مع غيرها من الوحدات في أشكال متنوعة من العلاقات ودرجات مختلفة من السيطرة والخضوع، وعملية التنظيم الاجتماعي حساسة بشكل كبير لعلاقات القوة، ومن هنا فإذا تصورنا ان مجتمعنا قد خضع للاستعمار من جانب مجتمع آخر أكثر قوة، فإن من غير المعقول أن نتوقع أن عملية التنظيم الاجتماعي ومنتجاتها من معايير وقيم اجتماعية تستهدف فقط إشباع احتياجات السكان الوطنيين بل إن الأقرب إلي المنطق القول ان عملية التنظيم الاجتماعي سيتم التحكم فيها بالقوة لتحقيق مطالب المستعمر، وبذلك فإن القيم التي تنشأ في هذه الظروف ستكون قيداً محرفاً تركز علي إشباع الاحتياجات قريبة المدى علي المستوى الفردي(بهدف المحافظة علي بقاء الأفراد أحياء علي الأقل) ولكن لها

تتجاهل إشباع الاحتياجات البعيدة المدى على مستوى المجتمع ككل. (المحافظة على بقاء المجتمع ونظمه ومؤسسته الموجهة لخدمة احتياجاته سكانه).

ونستطيع أن نسوق في هذا الصدد مثلاً آخر يتمثل في أنتشار ظاهرة وأد البنات في الجاهلية، فهذا المجتمع كان قائماً على الصراع والغلبة والإغارة الدائمة من القبائل على بعضها البعض (تأمل قول الشاعر: "لغاة ظالمين وما ظلمنا، ولكن سنبدأ ظالمينا") فإذا كان الحال كذلك وإذا كان سيترتب على تلك الغارات المتكررة سبب الذساء ومهانتهم فإن العربي في الجاهلية يفضل الموت لابنته على يديه على تركها لتعيش مع احتمال يقرب من اليقين على أنها ستكون سبية في أول غارة من جانب القبيلة المجاورة. إذن فمن الطبيعي تحت هذه الظروف أن تنخفض قيمة "الحياة" بالنسبة للبنات تحت هذه الظروف الاجتماعية الشاذة، وإذا كان القيم الاجتماعية تكون دائماً معرضة لمخاطر الانحراف عن تحقيق الأهداف المجتمعية الأساسية بإشباع احتياجات أعضاء المجتمع خصوصاً في المدى البعيد.

ومن هنا نشأت حاجة المجتمعات إلى أنواع أخرى من القيم "الجاهزة" الآتية من مصدر محايد لا يتحيز لطبقة اجتماعية على أخرى ولا لقبيلة على قبيلة ولا يتأثر ببناء القوة في المجتمعات أو بين المجتمعات وهذا هو المصدر الإلهي بطبيعة الحال، فالرسالات السماوية كلها تقوم على الإشارة إلى مجموعة من القيم الدينية التي ترشد القيم الاجتماعية المستخلصة من التفاعل الاجتماعي وتكملها وتستهدف تحقيق

نوع من التوازن بينها بما يؤدي في النهاية إلى إشباع احتياجات المجتمع ليس فقط في المدى القريب والمدى البعيد بل أيضاً في ما وراء المدى البعدي أي في الحياة الأخرى، وفي المثال السابق فإن الجاهليين قد تم علاج جهازهم القمي عن طريق الإسلام الذي أعلى شأن قيمة حق "الحياة" وأكد على منع الظلم والاعتداء مما أدى إلى شيوع الأمن في جزيرة العرب، وهذا بدوره جعل فكرة وأد البنات غير ذات موضوع، وبذلك تم القضاء عليها.

وما يهمنا هو أن القيم بنعيها الاجتماعي والديني تكون نسقاً واحدة في النهاية تمتاز أجزاءه ويعتبر المجتمع جزءاً من أهم أجزاء نسيجه الثقافي الذي يتم تلقيه خلال عملية التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع منذ نعومة أظافرهم، وذلك لضمان توجيه سلوكهم وعلاقاتهم على أساس من تلك المعايير، ذلك أن امتصاص الفرد لتلك القيم خلال تنشئته الطويلة تؤدي إلى تشكيل ((تفضيلاته)) وفقاً لتلك القيم التي تصبح جزءاً من شخصيته، وإذا كنا قلنا أن القيم تفضيلات تحقق في النهاية إشباع الاحتياجات الإنسانية، فإن معنى امتصاص تلك القيم والتصرف وفقاً لها في مختلف جوانب الحياة أن يحقق الناس جميعاً إشباع احتياجاتهم وبأقل قدر ممكن من الاحتكاك أو الصراع، وبطبيعة الحال فإن المجتمع لا يترك هذه القيم نظراً لأهميتها القصوى - تحت رحمة عملية التنشئة الاجتماعية ودرجات فاعليتها المختلفة، ولذلك فإنه يسند القيم ويدعمها بإصدار القوانين والتشريعات التي ترتب جزاءات وعقوبات على أي سلوك يتصور أن يتنافى أو يهدد أي جزء من أجزاء النسق القيمي للمجتمع، وبالتالي فهو يعطي القيم أنياباً تدافع بها نفسها

وهى بهذا تدافع عن المجتمع نفسه من أن تقوضه ألوان السلوك غير الموجه بالقيم الاجتماعية التي تمثل صلب ما اتفق الناس على أنه لا حياة للتنظيم الاجتماعي بدونه "ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب".

٣- النظم الاجتماعية:

تكلما حتى الآن عن الجانب غير المادى من عملية التنظيم الاجتماعي وهو الجانب المتصل بالتفاعل الاجتماعي، غير أنه يجب أن ندرك أن موارد الطبيعة في معظم الأحيان لا يمكن استخدامها مباشرة في إشباع الاحتياجات الإنسانية بل غالباً ما تحتاج إلى عمليات تحويل أو تعديل أو تصنيع، وقد عكف الإنسان منذ فجر التاريخ على ابتكار بعض الآلات والأدوات المادية التي تعينه على إشباع احتياجاته، وقد ظل يتقدم في هذا السبيل حتى توصل إلى ابتكار آلات متطورة وترتيبات مادية تضمن إشباع تلك الاحتياجات عند مستوى أفضل، وقد ارتبط هذا بازدياد الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل في كل من تلك العمليات التحويلية، وقد ترتب على هذا كله أن عمليات إشباع الاحتياجات اليوم تتم في إطار مؤسسات مادية تضم المباني والأدوات والمهمات اللازمة لإجراء عمليات التحويل المطلوبة سواء في النواحي المادية أو الإنسانية بما يؤدي إلى إشباع الاحتياجات، ومثال تلك المؤسسات المصنع والمتجر والبنك والمدرسة والمستشفى وهكذا.

وقد اتفق علماء الاجتماع على تصنيف ما تشابه من الاحتياجات الإنسانية وغيرها من متطلبات الوجود الاجتماعي للمنظم في مجموعات من الوظائف مثل التنشئة الاجتماعية وال ضبط الاجتماعي والإنتاج

مدخل تنظيم المجتمع

والتوزيع، وتصنيف تلك المؤسسات وفقاً للوظائف التي تقوم بها، فالمصنع والمتجر والبنك وشركة التأمين مثلاً تسمى مؤسسات اقتصادية تختص بالقيام بوظائف الإنتاج والتوزيع بالنسبة للموارد النادرة ودار الحضانة والمدرسة ومركز التدريب والجامعة كلها مؤسسات تعليمية تقوم بوظائف تتصل بالتنشئة الاجتماعية وهكذا.

وعلى ذلك فإن الناس يتجمعون في نطاق تلك المؤسسات وتحدث بينهم تفاعلات وعلاقات نمطية تنظمها معايير وقيم تستند جميعاً إلى قوانين وتشريعات ترتب جزاءات على مختلف ألوان السلوك الاجتماعي التي تتم في إطارها، وقد اصطلح على تسمية كل مجموعة من تلك المؤسسات وما تؤديه من وظائف اجتماعية حيوية وما يحيط بتفاعل الناس علاقاتهم داخلها من معايير وقيم وقوانين وتشريعات وعادات وتقاليد باسم النظام الاجتماعي، وفي ضوء هذا نستطيع أن نتحدث عن وجود عدد من "النظم الاجتماعية" الهامة مثل النظام الأسري والنظام التعليمي والنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الديني وغير ذلك من النظم الاجتماعية.

ونحن نستطيع الآن أن نتصور أن "المجتمع" يتمثل في جماعات من الناس يتفاعلون فيما بينهم في إطار نظم اجتماعية تنظم عملية إشباعهم لاحتياجاتهم الإنسانية، وبطبيعة الحال فكلما كانت عملية التنظيم الاجتماعي ناجحة كلما كانت النظم الاجتماعية معدة بشكل محكم لإشباع احتياجات المواطنين، وكلما تم التفاعل بين الناس بشكل أيسر، وكلما كان شعور أفراد المجتمع بالرضا أكبر.

٤- التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية:

التغير جزء لا يتجزأ من طبيعة الكون الذي نعيش فيه، ولا هذا يقولون أن التغير هو الحقيقة الوحيدة الثابتة التي "لا تتغير"، والتغير يطرأ على كل أشكال الوجود الجاهل والحي، الطبيعي "الفيزيقي" والإنساني، والمتأمل لتاريخ البشرية يدرك مدى التغير الكبير الذي طرأ على الإنسان وعلى النظم الاجتماعية التي ابتكرها لتيسير حياته.

ومن البديهي أن التغير الاجتماعي يؤدي إلى تغير الظروف والأوضاع التي أقيمت النظم الاجتماعية لإشباع الاحتياجات في ظلها، ومن هنا فإن تلك النظم تعجز جزئياً عن القيام بوظائفها، وهذا هو ما نسميه بعملية التفكك الاجتماعي، وإذا كان التغير الاجتماعي عملية مستمرة في كل المجتمعات فإننا نتوقع أيضاً استمرار عملية التفكك الاجتماعي في كل الأوقات أيضاً، كما أنه كلما ازدادت سرعة التغير الاجتماعي فإننا نتوقع أن تزداد سرعة عملية التفكك الاجتماعي، ولعل السبب الأساسي في هذا أن عملية التنظيم الاجتماعية تستغرق عادة وقتاً طويلاً حتى تقوم باستخلاص خبرات التفاعل الاجتماعي واختبارها مرات وتنظيمها في شكل معايير وقيم وغيرها من منتجات عملية التنظيم الاجتماعي في جانبها غير المادي، أما الجوانب المادية فتتغير بشكل أسرع، ولعل هذا يوضح لنا مفهوم الفجوة الثقافية أو الهوة الثقافية الذي عزي إليه أو جبرن التفكك الاجتماعي.

وإذا كانت عملية التفكك الاجتماعي تعني جزءاً من التغير الاجتماعي عن القيام بوظائفها جزئياً فإن النتيجة التي تترتب على ذلك

هى وجود قصور في إشباع الاحتياجات الإنسانية بالذ سبة لقطاعات عريضة من السكان، وهذا نبدأ في الحديث عن وجود مشكلات اجتماعية وهذا مصدر مضاف بطبيعة الحال للقصور في إشباع الحاجات الناشئة عن ندرة الموارد اللازمة لإشباعها في كل المجتمعات.

غير أن المشكلات الاجتماعية تعنى أكثر من مجرد وجود "احتياجات غير مشبعة" لقطاعات عريضة من السكان، فلكي نتكلم عن مشكلة اجتماعية فلا بد أن "يتصور" الناس توفر أنواع من التكنولوجي أو الوسائل الفنية التي يمكن استخدامها في إشباع تلك الحاجات غير المشبعة، كما لا بد أن "يتصوروا" أن تكون التكلفة اللازمة لاستخدام هذا التكنولوجي في نطاق ممكن، ذلك أن شعور الناس بالضيق وتحركهم للسعي لإشباع الحاجات غير المشبعة أو المطالبة بإشباعها مرهون بأن يتصوروا - بحق أو بغير حق - أن هناك وسيلة ممكنة لإشباعها وأن يتصوروا - أيضاً بحق أو بغير حق - أن الموارد اللازمة لاستخدام هذا التكنولوجي لإشباع الحاجات متوفرة أو يمكن توفيرها. أما إذا تصور الناس أنه ليس هناك وسيلة لتحقيق الإشباع أو لم يوجد لديهم أمل في إمكان توفير الموارد اللازمة بشكل مقبول فإنهم عادة لا ينظرون إلى الحاجة غير المشبعة على أنها أمر "طبيعي" لا بد من قبوله وبتعودون على احتمال العيش مع وجوده. فساكن قرية يقوم اقتصادها على زراعة الأرز مثلاً يأخذون وجود البع كأمراً دائماً مسلم به (صحيح أنهم قد يقومون بمحاولات موضعية داخل منازلهم لتقليل المضايقة الناشئة عن لدغ البعوض ولكنها على أى حال محاولات محدود للتحكم في الموقف ولكنها لا تتناول الموقف الكلى) إما لأنهم لا يتصورون وجود طريقة

للقضاء على البعوض في المساحات الشاسعة المزروعة أرزاً أو لأذهم لا يتصورون وجود موارد لديهم أو لدى الحكومة للقضاء على البعوض قضاءً تاماً.

وهنا يتحدث البعض عن الاحتياجات أو المشكلات التي لا يحس بها وتلك التي يحس بها الناس وحقيقة الأمر أنه من الصعب تور وجود مشكلات أو احتياجات لا يحس الناس بها، فمن الصعب أن نفترض أن الناس يكونون "بحاجة" إلى شيء ولا يحسونه، ولكن وفقاً للتحليل السابق فإنهم قد لا ينظرون إلى الموقف على أنه مشكلة لأنهم يتصورون أنه لا يمكن حله أو أن الحل يتطلب موارد لا قبل لهم بها، كما أنه ينبغي لنا أن ندرك أن الاحتياجات تتفاوت في أهميتها بالنسبة للفرد فلا يمكن أن نتصور أن الجائع الذي لا يجد قوتاً يتبقى لديه اهتمام بصرفه على مظهره أو مظهر مسكنه، ومن هنا فإن بعض ما يسمى احتياجات غير محسوس بها إنما هو في الحقيقة نتيجة لتقييم الناس للموقف ووضع ما نتصور أنهم لا يحسون بأهميته في نيل قائمة احتياجاتهم ففي حين أن المهنيين يتصورون غير ذلك، كما أن هناك أخيراً مصدراً لما يطلق عليه البعض احتياجات غير محسوس بها يتمثل في الفرق بين رؤية الموقف من زاوية قومية وبين التصرفات الفردية للناس، فالقرارات المتصلة بالإنجاب مثلاً قرارات فردية ولكن تراكمها له بعد مجتمعي، ومن هنا فإن ما يتصوره المهنيون أو موظفو الحكومة أنه مشكلة سكانية لا يشعر بها الناس مثلاً هو في حقيقة الأمر من زاوية الناس أنفسهم - قد لا يمثل مشكلة كبيرة وفقاً لحسابات كل منهم على انفراد.

٥- عملية إعادة التنظيم الاجتماعي وعملية تنظيم المجتمع:

إن ما يعنينا بالنسبة للمناقشة السابقة أن ندرك أن الناس عندما يشعرون بوطأة والرغبة في عمل شئ لمواجهة هذه المشكلة، ولولا هذا الشعور بالضغط لما بذلك جهود للإصلاح الاجتماعي بالمعنى الواسع، ولكن الذي يحدث عادة أن الناس يسعون بدرجة من القوة (تختلف شدة وضعف) لإعادة الأمور إلى نصابها أى لإشباع الاحتياجات غير المشبعة، وهو ما نسميه بعملية إعادة التنظيم الاجتماعي.

وعملية التنظيم الاجتماعي تتمثل في خلق مؤسسات أو سياسات أو إجراءات جديدة يتم من خلالها إشباع الاحتياجات غير المشبعة أو تعديل المؤسسات والسياسات والإجراءات الحالية لتحقيق نفس الغرض مما يؤدي إلى إعادة التنظيم الاجتماعي إلى حال أقرب ما تكون إلى التوازن ومواجهة الاختلال الجزئي التي ارتبطت بمشاعر الضغط أو السخط لدى بعض قطاعات المواطنين. ويجب أن ندرك أن السخط الاجتماعي لا يضره وجود درجة من السخط وعدم الرضا لدى بعض فئاته في بعض القطاعات وفترات محدودة فهذا أمر محتمل لا يكاد يخلو منه أى نسق اجتماعي، ولكن انتشار السخط على نطاق واسع أو بشكل عميق وفترات طويلة يهدد استقرار المجتمع واستمرار النسق الاجتماعي كوحدة حية متكاملة.

ولما كان النظام السياسي هو الجهاز الموكول له اتخاذ القرارات المجتمعية الأساسية، وهو الذى يملك القوة الجبرية لتنفيذ القرارات نائباً عن المجتمع ككل، كما أنه يتخذ القرارات المتصلة بتوزيع الموارد

المجتمعية على مختلف القطاعات، فإن التنظيمات أو المؤسسات السياسية (التشريعية والتنفيذية) تتولى الدور الأساسي في عملية إعادة التنظيم الاجتماعي.

فخلق مؤسسات أو سياسات جديدة أو تعديل تلك القائمة يقتضى تخصيص موارد لإنشاء ما نسميه بالبرامج اللازمة لمواجهة المشكلة، وهذا قرار لابد أن يتخذه الجهاز السياسي، كما أن تحديد المشكلات التي تتطلب الحل أصلاً واختيار الحلول لتلك المشكلات كل هذا يتم من خلال قرارات سياسية، فكما ذكرنا فإن الجهاز السياسي ينجب عن الجماهير ويفترض أنه يمثلها، ومعنى هذا أنه يقوم بتحسس الاحتياجات "ويضع يديه على نبض الجماهير" كما يقولون، ثم أن من واجبه أيضاً أن يقرر أى هذه الاحتياجات قابل للإشباع، بالوسائل التكنولوجية المتاحة، ثم هو يفاضل بين تلك الوسائل البديلة للحل، ويتخذ القرارات لوضع الحلول موضع التنفيذ بتخصيص البنود اللازمة في الميزانية لهذه الأغراض وبإصدار القرارات التي تتحدد جهات الاختصاص بتنفيذ البرامج.

ونحن نتصور أن عملية إعادة التنظيم الاجتماعي هذه تتم على كل مستويات النسق الاجتماعي الأكبر أى على المستوى القومى والمستوى الإقليمي أو المستوى المحلى، ولما كان المستوى المحلى هو الذى يعنينا هنا أكثر من غيره باعتبار أن المجتمع المحلى هو فى النهاية المستوى الذى ينتهى إليه الم طاف فى الشعور بالمشكلات الاجتماعية ومعاناة آثارها، فإننا نميل إلى استخدام اصطلاح خاص يعبر

عن عملية إعادة التنظيم الاجتماعي عندما تتم على المستوى المحلي ألا وهو "عملية تنظيم المجتمع".

فمساكن المجتمع المحلي (قرية - أحد الأحياء - مدينة) عندما يحسون بمشكلات اجتماعية فإنهم لا يقفون مكتوفى الأيدي عادة وإنما يبدأون - أحيانا بمبادرة من الجهاز السياسي وأحيانا بالضغط على الجهاز السياسي من قبل المواطنين العاديين وأحيانا دون مبادرة أو التزام من جانب الجهاز السياسي خاصة فيما يسمى بالجهود الذاتية- في اتخاذ إجراءات لمواجهة المشكلات وإشباع الحاجات على أى مستوى من المستويات، وقد تفلح تلك الجهود التلقائية في الوصول إلى حل وقد لا تفلح، ولكن ما يعيننا أنه في كل المجتمعات المحلية تكون هناك تلك النواة من الجهود التلقائية التي تسبب لمواجهة المشكلات وإشباع الحاجات.

٦- طريقة تنظيم المجتمع :

نستخلص مما تقدم أنه في العصر الحديث ومنذ الثورة الصناعية وبشكل أخص من منتصف القرن التاسع عشر مع ظهور الآثار البعيدة للتصنيع والتحضر، فقد صار للتغير الاجتماعي من السرعة ما أصبح معه من الصعب على النظم الاجتماعية أن توائم نفسها بكفاءة مع متطلبات التغير، كما أن التخصص وتقسيم العمل المتزايد قد كرسا الاعتماد المتبادل للنظم الاجتماعي على بعضها البعض، وإلى زيادة تعقيدها بحيث أصبح من الصعب وصف الحلول المناسبة لمواجهة لها، ونتيجة لهذا كله فقد بدأت المجتمعات - وخصوصاً في القرن العشرين -

تدرك حاجاتها إلى استخدام أسلوب علمي منظم في مواجهة تلك المشكلات.

وقد صاحب هذا أن القرن العشرين شهد موجه من التقدم الكبير في العلوم الاجتماعية والسلوكية وظهرت فنون التخطيط والإدارة المبنية على تلك الأسس العلمية، وقد جدد هذا أمل المجتمعات في الغرب في قدرة العلم على حل المشكلات الإنسانية. (صحيح أن تقدم العلوم الاجتماعية بصفة خاصة كان في مجال النظريات الكبرى قليلة الاتصال والنفع بالنسبة للحل المباشر للمشكلات إلا أن هذا لم يتبين بوضوح إلا فيما بعد- وتبذل بعض الجهود الآن لمواجهة الموقف)، وقد تبين للكثيرين أن أحد الأسباب الأساسية لفشل جهود حل المشكلات يرجع إلى عدم وجود تنسيق بين الهيئات والمؤسسات والجماعات التي تسعى لحل المشكلات المحلية مما يؤدي إلى الجزئية والتفتت وفي بعض الأحيان إلى الازدواج والتداخل وتضارب الجهود مما تسببه إلى ضرورة وجود جهود واعية مقصودة- تقوم على أساس علمي- للتخطيط للخدمات وتنسيق الجهود، وكان هذا أمر البداية لنشأة ما يسمى اليوم بطريقة تنظيم المجتمع أو العمل على المستوى المحلي أو التخطيط الاجتماعي على المستوى المحلي حسب تعبير أرماند لوفر.

وطريقة تنظيم المجتمع إذن تمثل تدخلاً مهنيًا لتعظيم عملية إعادة التنظيم الاجتماعي على المستوى المحلي والتي أطلقنا عليها عملية تنظيم المجتمع بشكل يتلافى عيوبها أو صعوباتها (ويلاحظ أنه إذا كانت طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تتم بفاعلية على المستوى المحلي

فإنها يمكن أن تتم أيضاً على المستوى الأقليمي أو القومي)، وتتمثل تلك الصعوبات كما ذكرنا في الجزئية والتفتت في مواجهة المشكلات المعقدة ونضيف هذا ضعف المشاركة الديمقراطية وتأثير التمايز في القوة والنفوذ، أى أن لدينا في الحقيقة أربع مشكلات تتصل اثنتان منها بطبيعة المشكلات الاجتماعية المعاصرة وأساليب مواجهتها، وتتصل الأخرى بطبيعة النسق السياسي في أى مجتمع، وسنشير فيما يلي إلى كل من تلك المشكلات بشئ من التفصيل.

فمن المعروف أن الجهاز السياسي يعتمد على مهنيين مختلفة التخصصات في عمليات بلورة المشكلات وتحديدتها وإيجاد الحلول لها، ولكن المشكلة أن كل متخصص تدرب على رؤية المشكلات من زاوية واحدة هي زاوية تخصصه، فرجل التعليم يدرك المشكلات والحلول عاد من زاوية القصور في التربية وضرورة عمليات إعادة التعليم، كما أن رجل الاقتصاد يحلل المواقف والمشكلات من زاوية اقتصادية خالصة وهكذا - وهذا ضرورة من جهة ولكن له عيباً خطيراً أنه التخصص يعمى صاحبه عادة عن رؤية الصورة الكلية للموقف، فالحقيقة أنه لا توجد مشكلة اقتصادية بحتة أو تعليمية بحتة إذ أن الواقع المعاش لا يعرف تلك التقسيمات المهنية الجزئية، بل أن لكل موقف أو مشكلة كليته التي تتنافى مع هذه التصورات الضيقة - صحيح أن تشكيلة العوامل المتداخلة في الموقف قد تتضمن تغليباً لعامل أو مجموعة من العوامل على غيرها ولكن هذا لا يستبعد بالكلية بقية العوامل، ويترتب على هذه النظرة التخصصية الضيقة مشكلات خطيرة يمكن أن يلحق بها كل من له خبرة بواقع العمل الميداني، إذ عادة ما تأتي رؤية المشكلات

وبالتالى حلولها جزئية مفتتة - وهذا في رأيي هو أحد الأسباب الأساسية في فشل العديد من المشروعات التي يعلق عليها الكثيرون أمالاً كباراً، ولعلنى أسوق هنا مثلاً واحد بأحد المشروعات الكبرى "إصلاح القرية المصرية" الذى بدأ بتحليل مشكلات القرية وفهمها على أنها تتصل أساساً بالمستوى السئ لمباني القرية، ومن هنا فقد كان أهم مشروعاته هو "تهذيب الكتلة السكانية"، ويقصد به شق شارع رئيى في وسط القرية وإزالة المباني المعترضة وبالتالي بناء عمارات خارج القرية للسكان الذين تم هدم مساكنهم، مما أدى إلى استنفاد معظم أموال المشروع في الإنشاءات والمباني، وبقي سكان القرى على نفس الحال من التقدم أو الخلف - أن لم يكن التغيير التعسفى والانتقال للموقف الجديد قد أدى إلى خلق مشكلات جديدة لم تكن موجودة من قبل - وهكذا كان مصير مشروع أنفقت عليه الملايين وظنت الدولة أنه يمكن أن يعود بالنفع العميم على "سكان" القرى المصرية جميعاً.

وإذا كانت المشكلة السابقة تشير إلى الحاجة إلى "النظرة الكلية" للمواقف والمشكلات الاجتماعية فإنها أيضاً تضع عبئاً كبيراً على من يقوم بتحليل المشكلات، فالمشكلات شديدة التعقيد والتداخل وقد يعجز عن المتخصص عن إدراك أبعادها المتعددة المتشابكة فيخلط الأعراض بالأسباب الحقيقية، فلمريض قد يذهب إلى الطبيب شاكياً من آصابه شديدة بالكحة ولكن الطبيب قد لا يهتم أبداً بإيقاف الكحة لأنه يعلم أنها مجرد عرض مفيد لأنه يسمح بالتخلص من الإفرازات المتجمعة في الرئتين والناشئة عن السبب الأصلى الذى يجب استئصاله وهو الإصابة الميكروبية وبالمثل فإن غير المتخصص قد ينظر إلى مشكلة هروب

الأولاد من المدارس مثلاً على أنها مشكلة تتصل بالضبط والربط في المدرسة فقط ويبدأ في اتخاذ إجراءات عقابية رادعة لإيقاف المشكلة في حين أن الهروب من المدارس قد يترد إلى أسباب أعمق كثيراً قد تتصل بأوضاع الأسرة أو الأوضاع الاقتصادية كما قد ترجع إلى أوضاع المدرسة نفسها والعملية التعليمية التي تتم بداخلها (والتي قد يكون من بينها - وهنا تكون المفارقة الغربية - شدة الضبط والربط في المدرسة على أساس تعسفي). وبالطبع فإنه لا يمكن استقصاء الموقف لا بالدراسة العلمية المتأنية وهذا يستلزم وجود متخصص مهني في دراسة وتحليل المشكلات واستخلاص العوامل المسببة لها وببلورة الحلول اللازمة وهكذا، وهو ما يمكن أن نسميه بأسلوب "التخطيط" العلمي المنظم الذي يتضمن عمليات تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات ووضع البرامج وتصميم الخدمات وأيضاً التنفيذ والمتابعة.

أما المشكلتان الأخريان المتصلتان بطبيعة الذسق السياسي فتتصل أولاهما بعملية الإنابة أو التمثيل، فمن الطبيعي أن جميع أفراد المجتمع لا يمكن أن يتجمعوا في مكان واحد ووقت واحد لمناقشة كل مشكلة من مشاكل مجتمعهم المحلي صغرت أو كبرت ولا بد أن يتم اتخاذ القرارات بواسطة مجموعة محدودة كأعضاء الوحدة التنفيذية المحلية، والمشكلة أن هذه العملية التمثيلية تؤدي أحياناً إلى درجة من الانفصال بين القيادة وبين جمهور المواطنين، كما أن هذا وضع كل المسؤوليات المجتمعية على عاتق مجموعة محدودة من الناس الذين يتعلمون وينمون من خلال تلك المشاركة المكثفة بينما يترك المواطن العادي دون أن تتاح له فرص النمو والتعلم من خلال مشاركته في إدارة

شئون مجتمعه، بل أحياناً ما يشعر الممثلون بنوع من الغيرة السياسية من ازدياد مشاركة بعض الأفراد في الشؤون العامة لمجتمعهم ويرون في هذا تهديداً لنفوذهم السياسي وهذه بطبيعة الحال أمور تتنافى جميعاً مع المبادئ الديمقراطية التي تقوم على "ضرورة" إتاحة الفرصة لكل يساهم كل إنسان في إدارة شئون مجتمعه كلما كان ذلك ممكناً كما يقول جون ستيورات ميل، وهنا فنحن بحاجة إلى خبير من تشجيع "المشاركة الشعبية" وتعليم الناس من خلالها كيف ينجحون وينمون في قدرتهم على التصدي لمشكلات المعيشة المشتركة في المجتمع المحلي.

وأما المشكلة الثانية والأخيرة فهي أن النسق السياسي يتعامل أساساً مع ظاهرة القوة الاجتماعية في المجتمعات، ولذلك فرجال السياسة شديداً الحساسية للوزن السياسي لكل جماعة أو فئة أو فرد وعندما يأتي دور تحديد الاحتياجات الأولى بالإشباع فعادة ما تدهى احتياجات ذوي القوة السياسية الأقل وإذن فإن بناء القوة في المجتمع يؤثر تأثيراً كبيراً على طريقة حل المشكلات المجتمعية، ولما كانت مهنة الخدمة الاجتماعية في تاريخها الطويل كان التزامها المهني دائماً إلى جانب المستضعفين وذوى الحاجة فإن طريقة تنظيم المجتمع أيضاً قد نشأت لكي تساعد وتدعم جهود المحرومين في الحصول على إشباع احتياجاتهم.

والخلاصة أن المجتمعات المعاصرة قد وجدت أنه لا بد من وجود تدخل مهني على أساس علمي ديمقراطي مدعوم لمساعدة المجتمعات المحلية على مواجهة مشكلاتها وإشباع احتياجاتها بطريقة

فعالة، وبشكل يدعم الترابط الاجتماعي في المجتمع، ويزيد من قدرة المجتمع على مواجهة مشكلاته في المستقبل وهذه هي "طريقة" تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية.

ويمكن أن نلخص مواصفات هذه الطريقة على الوجه الآتي:

- ١- أنها تدخل مهني يقوم بها أخصائيون اجتماعيون معدون إعداد علمياً وعملياً مناسباً للقيام بهذه الوظيفة.
- ٢- التخطيط المنظم والمشاركة الشعبية الديمقراطية هما دعامتان أساسيتان للطريقة تكمل كل منهما الأخرى، فالتخطيط يقدم الأدوات الفنية التحليلية اللازمة لإيجاد أفضل مواءمة ممكنة بين الموارد والاحتياجات، ولكن تحديد أولويات الاحتياجات التي تشبع أو لا تشبع يجب أن يتم على أساس مشاركة المواطنين أنفسهم، كما أن من الضروري اشتراكهم في عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم، وبهذا يتم نموهم والتزامهم بما يتخذ من قرارات.
- ٣- تسعى طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية وتهتم عادة بأخذ جانب الفئات المستضعفة للعمل على حصولها على حقوقها بإزاء الفئات ذات القوة والنفوذ.
- ٤- ينتظر إن يؤدي هذا كله في النهاية إلى ازدياد درجة التماسك والترابط الاجتماعي، وإلى نمو قدرة المجتمع المحلي على مواجهة مشكلاته بنفسه في المستقبل.

٥- تعمل طريقة تنظيم المجتمع بالتعاون مع القيادات المجتمعية في الأجهزة السياسية ومراكز اتخاذ القرارات للتأثير على القرارات المجتمعية لتحقيق الأهداف وترسيخ القيم التي تؤمن بها الخدمة الاجتماعية.

٧- نماذج متعددة لتنظيم المجتمع المعاصر:

ترجع البدايات التاريخية الأولى لتنظيم المجتمع في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إلى حركة جمعيات تنظيم الإحسان وحركة المحلات الاجتماعية في الربع الأخير من القرن الماضي، حيث كانت تلك الحركات تمثل رد الفعل المجتمعي لمواجهة المشكلات الاجتماعية العنيفة التي ترتبت على الثورة الصناعية في تلك المجتمعات، وإن اختلفت كل منهما في النظرة إلى تلك المشكلات وفي تصورهما لأسلوب حلها. فعلى حين حاولت جمعيات تنظيم الإحسان زيادة كفاءة وترشيد عملية صرف المساعدات الفردية للفقراء عن طريق التتسيق بين الهيئات التطوعية العاملة في مجال الإحسان (والتي كانت وسيلة الأغنياء لمواجهة مشكلة الفقر عن بعد) وهي بهذا تسلم ضمناً بسلامة النظام الاجتماعي وبأن الفقر مشكلة فردية وأن الفقراء مسئولون عن فقرهم، فإن المحلات الاجتماعية حاولت التأثير في سلوك جماعات المهاجرين إلى المدن عن طريق الاحتكاك المباشر بين المتقنين وبينهم من خلال مجموعة من الأنشطة المصممة لمواجهة احتياجات المجتمع المحلي والتي تضمنت القيام بجهود للعمل الاجتماعي لتغيير السياسات والممارسات والقوانين والتشريعات.

ثم أن حركة تنظيم الإحسان قد أدت في أوائل القرن العشرين إلى ظهور مجالس الهيئات الاجتماعية العاملة في مختلف ميادين الرعاية الاجتماعية (وليس فقط في مجال الإحسان)، وقد شاركها في هذه المهمة (خصوصاً أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى) صناديق التمويل المشترك التي كانت تقوم بتنظيم حملة سنوية مشتركة لجمع المال اللازم لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المدني وتوزيع حصيلة الحملة على الجمعيات الأعضاء، وغالباً ما كان ذلك يتم بالتعاون مع مجالس الهيئات الاجتماعية.

ولقد أدى ظهور تلك الأجهزة وممارستها الأخلاقيين الاجتماعيين من خلالها إلى النظر إلى تنظيم المجتمع أساساً على أنه "تنسيق" للخدمات الاجتماعية أو على أنه عملية "تخطيط" لمواجهة المشكلات الاجتماعية في المجتمع المحلي، وقد أكسبت تلك الوظائف تنظيم المجتمع احتراماً كبيراً وتميزاً في داخل مهنة الخدمة الاجتماعية أدى إلى الاعتراف بتنظيم المجتمع كطريقة مهنية ثالثة في ١٩٧٤.

ولكن الحرب العالمية الثانية أتت بتطور جديد أدى إلى دعم تنظيم المجتمع كطريقة مهنية، فبعد نهاية الحرب بدأ العديد من الدول التي كانت خاضعة للاستعمار في الحصول على الاستقلال، وظهر للعيان أن هذه الدول في حالة من التخلف على الاستقلال، وظهر واضحاً للعيان أن هذه الدول في حالة من التخلف يرثي لها، وظهر مفهوم تنمية المجتمع كبديل ديمقراطي للوصول إلى التقدم دون ثورة اشتراكية في تلك الدول، حيث تتم التنمية من خلال الجهود الذاتية ومشاركة المواطنين في دراسة وحل مشكلاتهم بأنفسهم (مع توفير قدر

محدود من المساعدة الخارجية) وقد وجد رجال تنظيم المجتم مع أنهم أولى من غيرهم لتولى مسئوليات العمل المهني "لتنمية المجتم مع" وأدركوا أن مشاركتهم في تلك الجهود (التي تتفق مع تراث حركة المحلات الاجتماعية) تؤدي إلى رفع قيمة ممارستهم المهنية باعتبارها مساهمة في تحقيق أهداف التنمية على المستوى القومي من خلال العمل على المستويات المحلية ثم أظهرت الستينات أن هناك ظروفاً تمر على المجتمعات يتحجر فيها النظام الاجتماعي ويفقد فيها قدرته على الاستجابة المرنة لاحتياجات قطاعات عريضة من السكان ويغطي مساوئه بالتخفي وراء شعارات جوفاء تؤدي إلى فقدان الاتصال بين من يملكون القوة وبين من لم يملكونها ومن هنا ظهرت في الولايات المتحدة منظمات للعمل الاجتماعي حاول خلالها الزوج والفقراء الضغط على متخذي القرارات للمطالبة بحقوقهم بما يؤدي إلى تغيير التشريعات والقوانين والسياسات والممارسات المؤسسية التي أحسوا أنها مضافة لمصالحهم، ولم يجد رجال تنظيم المجتمع مناصاً عن الاشتراك في جهود العمل الاجتماعي من خلال تنظيم صفوف هذه الفئات المحرومة للدفاع عن حقوقها ولو أدى الأمر إلى استخدام الصراع والضغط لا مجرد الإقناع.

لقد ساهم كل تطور من هذه التطورات في صياغة وتشكيل ممارسة تنظيم المجتمع على المستوى الدولي وأدى هذا إلى إثراء نظرية تنظيم المجتمع بشكل كبير مما جعل الكثيرين يتكلمون اليوم عن نماذج ثلاثة لتنظيم المجتمع: نموذج التخطيط الاجتماعي - نموذج تنمية المجتمع المحلي الصغير - نموذج العمل الاجتماعي، وسنعود لاحقاً حديث في الفصول القادمة عن هذه الموضوعات بشئ من التفصيل.

الفصل الثاني
تنظيم المجتمع
والتغير الاجتماعي

أولاً: طبيعة التغير الاجتماعي:

أياً كانت الاتجاهات في فهم طبيعة التغير، فإن التغير في طبيعة مستمر وإن اختلفت مستوياته وسرعته، وإن ظاهرة التغير الاجتماعي من أهم الظواهر التي يهتم بها المصلحون الاجتماعيون حيث يهتدون بأحداث تغير اجتماعي مقصود، وبالرغم من تشعب الدراسات وعدم وصول العلوم الاجتماعية إلى نظرية واحدة لتحديد ظاهرة التغير الاجتماعي وقياسه بدقة، إلا أنه يمين أن نستخلص عدة حقائق من التغير الاجتماعي فيما يلي:

- ١- أن التغير الاجتماعي ظاهرة حتمية موجودة في كل المجتمعات وفي كل الأوقات.
- ٢- أن التغير الاجتماعي عملية مستمرة.
- ٣- أن ظاهرة التغير ذات مستويات مختلفة في سرعتها، فأحياناً تكون بطيئة الحدوث وأحياناً تكون سريعة إلى الدرجة التي تجعل منها ثورة اجتماعية.
- ٤- أن هناك تغيراً حتمياً وتلقائياً ومستمراً، وهو ما يسمى بالتغير غير المقصود كتغير إعداد السكان بالزيادة أو النقصان. وأن هناك تغيراً مقصوداً لتحقيق أهداف معينة ويمكن التحكم في سرعة إحداثه، وهذا الأخير هو مجال الإصلاح الاجتماعي.

٥- أن التغير في أى ناحية من نواحي المجتمع يؤثر في النواحي الأخرى، وبذلك يصعب قصر دراسة ظاهرة التغير على ناحية واحدة دون تناول النواحي الأخرى.

٦- أن هناك أسباباً متعددة للتغير الاجتماعي، ولذلك يصعب تفهم التغير من جانب واحد أو رده إلى سبب واحد.

٧- أن من الصعب قياس التغير الاجتماعي بدقة.

٨- أن علاج المشكلات الاجتماعية لا يتم دون إحداث تغيير اجتماعي مقصود.

٩- أن التغير الاجتماعي عملية اجتماعية تتضمن تعديلاً في العلاقات الاجتماعية والتكوين والوظائف الاجتماعية.

١٠- أن هناك مستويات للتغير الاجتماعي، فهناك تغيير على مستوى المجتمع المحلي بأنواعه، وتغير على مستوى المجتمع القومي، وتغير على مستوى المجتمع العالمي.

ثانياً: أمثلة للتغير الاجتماعي:

(١) في مجال الإنتاج:-

يمكن أن نتتبع التغير الذي حدث في أساليب الإنتاج، فقد اجتازت المجتمعات الإنسانية منذ نشأتها إلى عصرنا الحاضر مراحل كثيرة، فبدأ الإنسان فجر حياته أولاً بمرحلة الصيد وقطف الثمار، ثم انتقل بعد ذلك إلى مرحلة الرعي حيث استطاع الإنسان أن يستأنس الحيوانات التي كان يقوم بصيدها بقصد استغلالها والاستفادة منها، ثم

جاءت بعد ذلك مرحلة الزراعة وبدأ الإنسان يرتبط بالأرض وينظم حياته على أساس الاستقرار في مكان معين، وبدأت مع هذه المرحلة أيضاً مرحلة الصناعات اليدوية التي كانت تقوم الأسرة بإنتاجها لخدمة حاجتها، ثم تطورت هذه الصناعات اليدوية وزادت عن حاجتها الاستهلاك المحل فامتد نطاق التداول وظهر التخصص في العمل. وتلا ذلك نظام الطوائف، وفي هذه المرحلة أصبح يشرف على كل صناعة طائفة معينة تحتكر إنتاجها وتأخذ على عاتقها كل ما يتعلق بهذه الصناعة.

ثم ظهره بعد مدة نظام المصانع اليدوية الكبير، وفي ظل هذا النظام تحرر العامل من الخضوع لنظام الطوائف المهنية السابقة، وزاد الإنتاج والتخصص في العمل، ثم جاءت الثورة الصناعية وتقدم العلوم والتكنولوجيا، وارتفعت فنون الصناعة وبدأت الآلات تحل محل العمل اليدوي مما زاد الإنتاج وفرة.

(٢) في مجال وظائف الأسرة:-

كانت الأسرة قديماً تقوم بجميع الوظائف تقريباً، فقد كانت أشبه بدولة صغيرة، تقوم بالوظائف التربوية والدينية والنفسية والاقتصادية مثلاً، أما الأسرة الحديثة فتقتصر وظائفها على إنجاب الأطفال، وتحتاج إلى جهود أخرى من المجتمع لمساندتها في القيام بالوظائف الاجتماعية والتربوية والدينية والنفسية والاقتصادية.

ثالثاً: عوامل التغير الاجتماعي: **Factors of Social**

يحدث التغير الاجتماعي لعدة عوامل مختلفة، وغالباً ما تكون هذه العوامل هي بذاتها الميادين التي يحدث في نطاقها التغير، أى أن مظاهر التغير الاجتماعي غالباً ما تبدو في نطاق عوامل التغير ذاتها.

كما يحدث في ظروف كثيرة وقوف بعض المعوقات في طريق التغير مما يؤدي إلى بطء حركته، أو جموده أحياناً لفترات قد تطول وقد تقصر.

(١) العوامل الجغرافية: **Geograpgicak Factors**

أ- أن العوامل الطبيعية ليست جامدة تسير على وتيرة واحدة دون تغير وإنما تعترضها أحياناً بعض التغيرات. فقد تتفجر في بعض الأماكن ينابيع المياه فيلتف حولها الناس ويدستقرون، و بـذل يتحول المجتمع من مجتمع رعوى إلى مجتمع زراعى، و قد تثور الزلازل والبراكين وتندر المياه في بعض الأماكن بحيث يتعذر على الأفراد الحياة فيهجرونها إلى مناطق أخرى.

وقد تبوح الطبيعة ببعض ما في باطنها من بترول أو معادن فتتحول الصحراء إلى مجتمعات حضرية، كما حدث في بعض البلاد العربية حين اكتشف فيها البترول فزادت ثرواتها وارتفع مستوى الدخل فيها، واتسع بها نطاق الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية

ب- وقد يلجأ الإنسان إلى التحكم في عوامل الطبيعة كإنشاء السدود وتنظيم الري ...، مما يساعد على استقراره وتغيير شكل الحياة الاجتماعية.

وهكذا نجد أن أى تغيير في العوامل الطبيعية سواء أكان من فعل البيئة أو فعل الإنسان يعكس أثره على المجتمع فيطرأ عليه تغيير في وظائفه أو بنائه الاجتماعي.

(٢) العامل السكاني: Population Factor

أ- أن زيادة السكان تحدث نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد المواليد عن الوفيات أ نتيجة الهجرة الخارجية من وإلى المجتمع. وغالباً ما تحدث مشكلات بالغة التعقيد نتيجة ارتفاع زيادة عدد السكان عن معدل زيادة الإنتاج تؤدي في النهاية إلى ضرورة إجراء تغييرات اجتماعية مختلفة.

ب- أما المجتمعات التي تعاني نقصاً في معدل سكانها فتضطر إلى استيراد الأيدي العاملة من الخارج، مما يؤدي إلى وجود جماعات غير متجانسة في المجتمع الواحد، وهذا يؤدي بدوره إما إلى تكيف الجماعات الوافدة مع جماعات المجتمع الأصلية أو عدم تكيفها، وهذه أمور تؤدي إلى تغييرات اجتماعية متنوعة.

(٣) العامل الصناعي التكنولوجي: Technological Factor

يعتبر العلماء أن التقدم الذي أحرزته العلوم من أهم أسباب التغيير الاجتماعي في عصرنا، ذلك لأن الجماعة وما فيها من نظم وعلاقات اجتماعية تتغير تبعاً لما تحرزه العلوم من تقدم.

ومثال ذلك ما أدى الانقلاب الصناعي إليه من تحول الكثير من المصانع من الأسلوب اليدوي إلى الأسلوب الآلي مما أدى إلى ثورة اجتماعية شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والأسرية.

كما كان لاكتشاف الوسائل الحديثة للنقل أثره في سهولة انتقال الأفراد من مكان إلى آخر.

كما أن سهولة الاتصال وسرعته بين أجزاء العالم ساعد على تبادل الآراء والأفكار والخبرات وانتقال الثقافات والأنماط الحضارية من مجتمع إلى آخر.

(٤) العامل الثقافي: Cultural Factor

وتشمل المبادئ والأفكار التي يؤمن بها الناس ويذهبون في تشكيل حياتهم وفق مقتضاها.

وكل تغيير في الأصول الفكرية والمذهبية يتردد صده في النظم الاجتماعية، والتاريخ حافل بالأمثلة، فقد كان لظهور الأديان والفلسفات الاجتماعية، بما يشتمل عليه من آراء وأفكار جديدة أكبر الأثر في إحداث تغييرات اجتماعية شاملة.

(٥) عامل الحروب والثورات Wars and Revolutions

تؤدي الحروب إلى دمار وخراب يترتب عليه فقدان الثروات والموارد والرجال مما يدعو إلى ضرورة التغيير من أجل إعادة البناء الاجتماعي.

كما تؤدي التهديدات أو جر الشعوب إلى ما يسمى "حافة الحروب" إلى تحويل جهودها من البناء الداخلي إلى حالة المواجهة العسكرية التي تستنفذ إمكانات المجتمع وتبدد طاقاته، ومن هنا كانت الدعوة إلى السلام دعوة إنسانية وحضارية حقيقية.

والثورات ظاهرة اجتماعية تؤدي إلى تغيير جذري في المجتمع، فتطرح بالنظم القديمة وترسى قواعد ونظماً جديدة، ومن أمثلة ذلك الثورات الفرنسية والروسية والمصرية.

رابعاً: نتائج التغيير الاجتماعي Results of Social Change

يمكننا أن نذكر نتائج التغيير الاجتماعي فيما يلي:

١- يتطلب التغيير الاجتماعي تكيف الفرد لسلوكه حسب أحوال المجتمع الجديد.

٢- عدم التكيف هذا يؤدي إلى انحلال في الفرد وانحلال في المجتمع وقد يأخذ الانحلال أحد الصور التالية:

- انحلال في النظم العائلية وتفكك الأسرة وبالتالي تفكك المجتمع.

- انحلال أخلاقي بين الأفراد ينتشر فيهم الانحلال الخلقى في المجتمع وينتشر الفساد فيه.
- انحلال في الناحية الاقتصادية فتد سوء الأحوال الاقتصادية وينخفض مستوى معيشة الأفراد مما يؤثر على صحتهم وبالتالي يضعف إنتاجهم.
- ٣- ظهور المشكلات الاجتماعية كال فقر والبطالة والإجرام والتشرد.
- ٤- قد تظهر شخصيات قوية لها تأثيرها في التغيير الاجتماعي وتساهم في علاج المشكلات الناتجة عن عدم التكيف برسم خطط وعلاج للإصلاح.
- ٥- نتيجة لأن التغيير الاجتماعي لا يحدث بنسبة واحدة في المجتمع الاجتماعية لذا يكون التخلف والانحلال.
- ٦- حدوث تصادم بين القديم ويزد شأ عن ذلك التوتر الاجتماعي، ويحدث هذا التوتر بشكل مفاجئ ويمتاز عن التخلف الاجتماعي بأنه أدم وأشمل، فيحدث أن تتصادم بعض مظاهر الحضارة المادية والثقافية مع عائد دينية راسخة أو عرف اجتماعي يسود أفراد المجتمع مما يتسبب عنه توفر اجتماعي.
- ولكن يجب أن نعرف أن نتيجة التغيير المقصود يكون التقدم حيث تتحقق أهدافها غالباً لصالح المجتمع.

خامساً: عوائق التغير الاجتماعي Obstacles of Social Change

التصادم بين الجديد والقديم يعتبر نتيجة لمجموعة من العوائق حصرها "وليام أجبرن" فيما يلي:

١- هناك ميل في كل ثقافة للإبقاء على القديم، وبقاء لا قديم على هذا النحو يعد عقبة كبرى أمام التغيير.

٢- كثير من التغيرات نتيجة لتدعيم المجهودات الإيجابية وتخطيطها، وهذه بدورها تتطلب تكاليف كثيرة، ولذلك كانت التكاليف الاقتصادية في بعض الأحيان عقبة في سبيل التغيير.

٣- الجهل وعدم معرفة حقيقة التجديد أو الاختراع أو طريقة استخدامه يؤدي إلى رفضه.

٤- النزعة إلى المحافظة عند كبار السن، ومقاومة أي محاولة للتجديد غالباً.

٥- العادات العقلية المستقرة على نحو ما، والعقبات الطبيعية في تغيير العادات، وإذا انضمت هذه العقبات إلى الاتجاهات المعادية للتغيير، كالخوف من الجديد، لأن كثيراً من الناس لا يعفون كيف سيكون نتيجة التجربة، ولذا لا يحبون المخاطرة، وهناك من يقدس الماضي، وهناك من لهم مصالح خاصة قد تضار نتيجة لتغيير الأساس الذي قامت عليه والخوف من التغيير، ويحدث ذلك حين تتحكم في المجتمع القوى الرجعية التي تربط مصالحها وامتيازاتها بالمحافظة على أو ضاع

المجتمع كما هي، أو تعرقل أية محاولة للتقدم باسم الانظم والوائح، لذلك نجدها تشكك دائماً في كل جديد وتستعين بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وتتخذ منها سنداً لمقاومته.

سادساً: أساليب التغير الاجتماعي Social Change Techniques

أن التغير الاجتماعي لا يحدث بدرجة واحدة، فقد يكون بطيئاً جداً بحيث تبدو مع الجماعات وكأنها ثابتة، وقد يحدث بطريقة هادئة وطبيعية ويتم بصورة تدريجية أو قد يتم بصورة طفرة عنيفة مثل ما يحدث في الثورات.

وإذا استثنينا حالة التغير البطيء في المجتمعات البدائية، فإننا نجد الأساليب التغير الاجتماعي تنحصر في طريقتين:

(١) الأسلوب الإصلاحى: Reform Technique

وهو التغيير الذى يتم بطريقة هادئة وتدرجية، والشكل العام لتغير النظم بالأسلوب الإصلاحى يتم عادة عن طريق السلطان الذى يحددها الدستور، ويخلوها حق تغيير النظم وتطويرها، وتكفل الدساتير في الدول الديمقراطية حق التغيير للشعب أو لممثليه في المجالس النيابية الذين يقدرون الظروف والتغيرات ويتصرفون على هديها في إطار المصلحة العامة للمجموع.. ولذلك تسمى هذه الطريقة في التغيير بالطريقة الدستورية أو الطريقة السلمية.

(٢) الأسلوب الثوري: Reform Technique

وهو التغيير الذي يتم بصورة سريعة، وغالباً ما يتجه إلى تغييرات جذرية في واحد من أنظمة المجتمع أو أكثر كالثورات الكبرى التي غيرت مسار التاريخ.

ويتم التغيير بالأسلوب الثوري غالباً نتيجة تجدد الأفكار وأنماط الحياة التي تؤدي إلى تغيير في مفاهيم الناس بشكل يتعارض كلية مع النظم القائمة، أو نتيجة ضعف السلطة المركزية في الدولة لـ سبب أو لآخر إلى حد يصبح من المستحيل معه تحقيق التطور بالطريق الدستوري، مما يفتح الطريق لمحاولات التغيير الشاملة بطريق الثورة، لكي تحل سلطة جديدة تسيطر على المجتمع وتجري فيه التغيير المنشود قبل أن تعم الفوضى، وينهار المجتمع كله، وبذلك تكون الثورة حدث استثنائي، يصبح حتماً حين تتوافر أسبابه وتتراكم دوافعه.

سابعاً: نظريات التغيير الاجتماعي: Social Change Theories

يعتبر التغيير الاجتماعي من الموضوعات الهامة التي استأثرت بمزيد عناية علماء الاجتماع وذلك لأن التغيير سنة من سنن الطبيعة وقانون عام تحكمه مختلف الظواهر، فلا تكاد ظاهرة من ظواهر الكون أو نظام من نظم الطبيعة يفلت من أحكامه.

١- نظرية أوجست كونت: A. Comte

يرى "كومنت" في نظريته أن التغيير عبارة عن سير اجتماعي نحو هدف معين يمكن للإنسان أن يصل إليه عن طريق الأدوار

الانتقالية التي تمر بها الإنسانية، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعته.

ويستدل "كومت" على أن الإنسانية مرت بثلاث مراحل هي:

(١) النظم الاجتماعية القديمة.

(٢) النظم الاجتماعية في عهد المسيحية.

(٣) النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في عهد الثورة

الفرنسية، لأن هذه الثورة في نظرة هي التي أوحت إلى الإنسانية بضرورة تقرير مبادئ وقواعد جديدة للاجتماع الإنساني وبأفكار علمية عن ضرورة للتنظيم الاجتماعي في مختلف الميادين وبالرغم من أن الثورة لم تنجح في إقامة النظم المنشودة غير أنها غيرت من الأوضاع وسمت الخطوات الرئيسية التي تمهد للهيكل الاجتماعي المنشود.

وتقرير كومت للمراحل الثلاثة المنشودة يشير بأنه يرى أن انتقال الإنسانية من طور إلى آخر يستدعي حتماً تحضراً أو ارتقاء ولا شك أن هذا الارتقاء واضح في مظهرين:

١- حالتنا الاجتماعية.

٢- طبيعتنا الإنسانية.

أما عن حالتنا الاجتماعية فيرى أنها تتحسن بمقدار ما يستطيع أن يؤثر في الظواهر الطبيعية والاجتماعية، هذا التأثير يعد مد على معرفتنا بقوانين هذه الظواهر، فكلما استطعنا الوصول إلى قانون علمي

أمكننا بفضل ذل السيطرة على طائفة من الظواهر التي تدفع لضعف هذا الانون وما من شك في أن هذا الكشف يزيد من قدرة الإنسان وسيطرته على الظواهر الطبيعية والاجتماعية، ويمكن الإنسان كذلك من التنبؤ بسير هذه الظواهر فيحول دون انحرافها أو خروجها عن الغرض السليم أو على الأقل يرتب نفسه لأوضاعها لذا كان لا يملك التحكم في نتائجها، ولذلك فهو يقرر أن المعرفة ضرورية للتنبؤ الاجتماعي، هذا التنبؤ يريد من مقدرة الإنسان وسيطرته.

أما عن التحسن في الطبيعة الإنسانية فقد يكون ذلك في النواحي الطبيعية والعقلية والألوية، والتقدم في الناحية الأولى (الطبيعية) يتمثل في زيادة متوسط عمر الإنسان، وتعتمد هذه الظاهرة على التقدم، البيولوجي وتقدم الطب وارتقاء الحياة والصحة العامة.

والتحسن في الناحية الثانية (العقلية) يتضمن تطوراً لمكانات الإنسانية بازدياد القدرات الخاصة واتساع المدارك، وينعكس كل ذلك فيما تصل إليه الإنسانية من وسائل الكشف العلمي ومظاهر الفن والاختراع.

والتقدم في الناحية الثالثة (الأخلاقية) إنما يبدو في إشاعة قدر من الفائل ليتناسب مع ما وصلنا إليه من تقدم علمي، هذا بالرغم من أن قوانين التغير لا بد أن تعمل عملها ولا بد أن تتأتى نتائجها، غير أن التدخل الإنساني ضروري للتعجيل بمجيئ مرحلة أو توجيه التغير بوجهة تتفق والأوضاع الاجتماعية. فكما يحدث تماماً أن يتدخل الإنسان لعلاج الحالات المرضية التي تصيب جسم الإنسان، فكذلك لا بد من

تدخل المصلح الاجتماعي لعلاج الحالات الشاذة التي تصيب المجتمع حرصاً على دعم كيانه لأن مجرد التغير قد تعترضه عقبات تحول دون تحقيق قوانينه على الوجه الأكمل ومن ثم يبدو التدخل ثورياً لتحقيق التقدم المنشود.

٢- نظرية هربرت سبنسر: H. Spenser

يذهب هربرت سبنسر في نظريته عن التغير الاجتماعي إلى أن الجماعات البشرية كانت في أولى عهدها تعيش على الفطرة وتتكون من أفراد متماثلين من حيث كل منهم إلى المجتمع كنسبة الآخرين، فكان الفرد يعد طعامه بنفسه، ويبني كوخه، ويدافع عن نفسه، ثم تطورت الحياة الاجتماعية وأخذت في الارتقاء، وهنا أخذت الفروق في الظهور والوضوح، فبينما كان الفرد يقوم بكافة شؤنه وقضاء حاجاته، أصبحت له زوجة، وأصبح له أولاد والأتباع يقومون بحرث الأرض، ويتقاسمون فيما بينهم أعمال الزراعة، والصيد والرعي.

وبارتقاء الحياة الاجتماعية نلاحظ ازدياد الأفراد تخصصاً واستقلالاً فأصبح هناك من يقوم بالزراعة، ومن يقوم بالصناعة وتسويق المحصولات، ومن يقوم بالدفاع ومن يقوم بالإدارة، والتعليم ومن يقع عليه عبء الرعاية الصحية وما إلى ذلك.

وبعد أن كان رئيس العائلة قديماً هو حاكمها، وقاضيتها، وكاهنها ومربيها توزعت هذه الأعمال على أفراد كثيرين، فتغيرت المراكز الاجتماعية والوظائف والأوضاع بالنسبة لكل فرد من أفراد البنية الاجتماعية.

ولا يزال التخصص يزداد تباعاً، وقد توصلت هذه الظاهرة إلى أدق مظاهرها في كل فروع الإنتاج والإدارة وشئون الحياة بالإجماع.

غير أن الإسراف في التخصص لا يعنى استقلال كل كائن عن الآخر أو كل طبقة اجتماعية عن الطبقة الأخرى، فكل الجهود لا بد أن تتصهر في بوتقة واحدة وتنزع إلى وحدة الغاية والهدف، ورغم تفردتها واختصاصها في ذاتها.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكن القول أن نظرية هربرت سبنسر في التغير الاجتماعي تقوم على أساس فكرتين:
(١) التباين "الاختلاف":

وهو ما يمكن أن تعبر عنه بازدياد التخصص والاستقلال وبذا أصبح هذا التخصص هو المطلب الأول في شئون الحياة.
(٢) التكافل:

وهذه الظاهرة تسير جنباً إلى جنب مع ظاهرة التباين بمعنى أن التخصص لا يؤدي إلى الانعزال والاستقلال التام أو الاكتفاء الذاتي ولكنه يؤدي إلى التضامن واتحاد الوظائف بعضها مع البعض الآخر فلا يستطيع أحدها أن تستغنى عن الأخرى وذلك وفقاً لمبدأ توزيع العمل والتكامل أو التضامن الاجتماعي.

ويرى هربرت سبنسر أن التغيير الاجتماعي بصفة عامة يخضع لنوعين من العوامل:

(١) العوامل الخارجية:

وهي عبارة عن أمور تتعلق بالتكوين الطبيعي والتكوين العقلي للأفراد الذين يريدون تكوين وحدة اجتماعية، لأن هذه العوامل تضاف من طبيعتها ومن خصائصها على مظاهر الحياة الاجتماعية وتشكلها وفق قدرتهم حتى أن هذه الحياة تصبح وكأنها صورة صادقة لتكوين الأفراد الطبيعي والوجداني.

(٢) العوامل الداخلية:

وهي العوامل التي تمثل في نظرية هربرت سبنسر أثر البيئة، بمعنى أن البيئة الطبيعية بما في ذلك جغرافية الأرض، وتكوينها المورفولوجي وظروفها المناخية تؤثر بصفة مباشرة في التغيير الاجتماعي.

وقد تساعد هذه العوامل على زيادة سرعة عملية التغيير وقد تضع أمامها المعوقات فتوهن من قدرتها وتبطئ من سيرها، وقد تغير اتجاهها كلية.

وبعد ذلك يقرر هربرت سبنسر في نظريته هذه أن التغيير الاجتماعي شأنه شأن تطور الفرد يخضع لقوانين الطبيعة التي لا ترحم في الارتقاء في النشوء مثل الانحلال فنمو الوحدة السياسية من الأسرة، فالقبيلة، فالمدينة، والدولة ثم هيئة الأمم ونمو الوحدة الاقتصادية من

مدخل تنظيم المجتمع

الصناعة المنزلية وظهور الطوائف، والمهن ثم الثورة الصناعية الآلية، ثم ظهور الكهرباء وما يتبع ذلك من قيام نظم الشركات المساهمة ونظم الاحتكار والاستعمار، ونمو السكان من العائلة، والقرية، والمدينة إلى الدولة والإمبراطورية كل هذه الأمور أدلة حاسمة لا يرقى إليها الشك على مبلغ ما قطعتة الحياة الاجتماعية من ارتقاء وتقدم.

وإلى جانب هذا ارتقاء والتقدم في بعض المجتمعات يلاحظ أن هناك مجتمعات تضعف بعد قوة، وتشيب بعد شباب، و عمدا تتحل وتتطوى، ودولاً ينزل بها الضيم بعد المجد والسلطان، وأخرى تقوم من جديد.

إذن هناك خلق متجدد في الحياة الإنسانية، وهذه كلها حقائق تؤيد صحة ما يذهب إليه هربرت سبنسر من أن المجتمعات مع الإذ ساني يخضع لقانون التطور بشرطية من ناحية النشؤ والارتقاء، ثم الانحلال من ناحية أخرى.

ثامناً: تنظيم المجتمع والتغيير: Community Organization and Change

الواقع أن طريقة تنظيم المجتمع مهنة تعمل في التغيير، ولما كانت طريقة كانت طريقة تنظيم المجتمع مهنة تعمل في التغيير، ولما كانت طريقة تنظيم المجتمع هي في واقعها وسيلة من وسائل التنمية، فهي عملية أراذية هدفية تدور حول الأنماط السلوكية لجماعة من أجل معاملتها على أساس خدمة أهداف مرغوبة في تحقيقها في وقت محدد.

مدخل تنظيم المجتمع

كذلك تتطلب مساهمة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة إيجابية.

كما أنها تتجاوب مع برامج التنمية في سد الاحتياجات الملحة والضرورية وفق الأولويات وتبعاً لخطط عمالية وخاصة للبيئات المحلية.

لهذا كانت طريقة تنظيم المجتمع هي في الواقع تغير مقصود، وهذا ما يجعل الصلة قوية بين تنظيم المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية وبين علم الاجتماع الذي يضع الأسس العلمية في الكشف عن حقيقة انسياق المجتمع ونظمه والعلاقات والعمليات الاجتماعية التي تجري فيه.

علم تنظيم المجتمع

الفصل الثالث

المشكلات الاجتماعية Social Problems

مقدمة:

توجد المشكلات أينما وجد الإنسان -كفرد أو كعضو في جماعة أو في مجتمع وأن تاريخ الحضارة البشرية يعتبر بحق تاريخاً للفشل النجاح في مواجهة هذه المشكلات والتصدي لها- فالمشكلات عادة تمثل تعدياً على أحد أو بعض المعايير المتفق عليها.

ولقد تطورت محاولات الفكر البشري في تناول هذه المشكلات ودراستها حتى وصلت إلى الدراسة الفسيولوجية الراهنة، ففي البدء ناقشتها الفلسفة وصورها الأدب، وبعد ذلك جاء المفكرون الاجتماعيون ووضعوا الآراء حولها، وأخيراً مكننا المنهج العلمي من فهمها للتصدي لها وعلاجها.

أولاً: مفهوم المشكلة:

إن التعرض بالتعريف لمفهوم المشكلة يتطلب تحديد مجموعة من الأبعاد الرئيسية لكي تصل إلى التعريف الملائم، فمفهوم المشكلة يشير عادة إلى أكثر من جانب، مما يؤدي بالضرورة إلى التعدد والتباين في تعريف المشكلة.

وتعني المشكلة عادة وجود موقف اجتماعي يستلزم الحاجة إلى تحسينه أو لعاجه، كما قد يكون معناها وجود صراع في المجتمع بين القيم المتضمنة في البناء الاجتماعي للمجتمع، أو نتيجة لوجود صراع بين أعضاء المجتمع أو بين جماعاته المختلفة، وعلى المستوى التحليلي الأوسع قد تكون المشكلة عامة إلى درجة وجود هذا الصراع بين المجتمعات المحلية التي توجد في المجتمع الكبير.

أن وجود نمط أو طريقة للسلوك في مجتمع ما يندرج إلى إطارها النظام القائم في هذا المجتمع على أنها تمثل تعدياً على أحد أو بعض المعايير المتفق عليها تصبح عند هذا المجتمع مشكلة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا توجد مشكلة في ذاتها، أو أن المشكلة تنشأ من صراع، فالمشكلة غير منفصلة عن الوظيفة، وأنها توجد في سياق معين وظروف اجتماعية وثقافية محددة ومن أجل ذلك لا توجد مشكلة اجتماعية عند أي شعب دون أن يدركها هذا الشعب ونظامه على أنها تمثل تعدياً على معايير وقيم معينة سائدة في هذا المجتمع.

ولقد تصدى الكثيرون لتعريف المشكلة، وسنحاول انتقاء أكثر من تعريف ثم نعرض بعد ذلك للمفاهيم والدلالات المختلفة المرتبطة بها:

- **تعريف فيرشيلد:** المشكلة الاجتماعية كما يعرفها "فيرشيلد" موقف يتطلب معالجة إصلاحية وهذا الموقف يحتاج لظروف البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد، وهذا الموقف يتطلب جميع الجهود والوسائل لمواجهة وتحسينه.
- **تعريف راب وسيلزنيك:** ويعرفها أيضاً كل من راب وسيلزنيك بأن المشكلة هي مشكلة في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع تهديداً قد يصل إلى الدرجة المؤثرة على المصالح الرئيسية لكثير من أفرادها.
- **تعريف مارشال:** كذلك هذه التعاريف وغيرها تؤكد بوضوح أن المشكلة الاجتماعية هي بمثابة ظروف أو مواقف تدور حول

لنظم الاجتماعية وبين أدائها لوظائفها الاجتماعية الأساسية المنوط بها أدائها.

- **تعريف ليمرت:** ويعرفها ليمرت أنها انحراف داخل إطار المجتمع يدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى المجتمع.

ولكون الفرد كائن اجتماعي فنه يكتسب خصائصه وتتحدد تفاعلاته وتصرفاته كنتاج لعلاقاته مع الجماعات التي يعيش فيها، ومن هنا فإننا نرى أن المشكلة هي موقف أو مواقف فهي مسألة أو مسائل ذات صفة جمعية تتناول عدداً من الأفراد في المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يعتبر الخروج عنه إثارة للتعاطف الأخلاقي.

بالتالي عادة ما تكون المشكلة ذات تأثير م عوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية، فهي تمثل طرفاً يعتقد أنه محدد لقيمة اجتماعية ومع ذلك يمكن تغييره عن طريق الأفعال الاجتماعية البناءة، وفقاً لذلك وفي ضوء ما سبق يمكن أن يتضح لنا الدور المركز للقيم في خلق المشكلات الاجتماعية.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن هناك العديد من الدلالات والمؤثرات التي يعطيها مصطلح المشكلة وأن كنا نركز في هذا المجال -في تعريف المشكلة- على أهمية كلفة الظروف أو العراقيل أو الصعوبات التي تواجه مجموعة كبيرة من السكان قد تدفع بعضهم إلى الانحراف أو تحول بينهم وبين التكيف الاجتماعي وأداء أدوارهم العادية المصطلح عليها اجتماعياً.

ويمكننا تلخيص ما سبق بتحديد بعض المفاهيم والأبعاد فيما يلي:

- ١- لابد لنا أن ندخل البعد العددي، فالمشكلة الفردية مهما كانت تشكل مأساة إنسانية لا تعتبر مشكلة اجتماعية إلا إذا انتشرت بين عدد كبير من الناس أي أصبحت ظاهرة اجتماعية.
- ٢- إذا أدخلنا بعض المعايير الاجتماعية والثقافية تصبح المشكلة الاجتماعية هي السلوك المنحرف والسلوك المنحرف هو انتهاك للقواعد بشكل يوضح الخروج على هذه القواعد وعلى حدود التسامح العام للمجتمع.
- ٣- إذا أدخلنا الطبقة الاجتماعية كبعد سنجد أن هناك مشكلات للخاصة وذوى المكانات العالية.
- ٤- ولو أدخلنا البعد الذاتى للمشكلة، سنجد أنه ينظر إليها حسب اختلاف تخصص الباحث، فالباحث البيولوجي سيركز على الناحية الوراثية والباحث الجغرافي سيركز على تأثير المناخ، وهكذا سنجد أن الباحث السوسيولوجي سيركز على تأثير الجماعة، والباحث في مجال الخدمة الاجتماعية قد يركز على سوء التوافق بين أفراد المجتمع وأوضاعهم الاجتماعية.
- ٥- وهناك بعد خاص لظهور المشكلة أو عدم ظهورها، فهناك مشاكل واضحة يدركها الناس لأنها تتعارض مع قيم المجتمع، وهناك مشاكل أخرى مستترة وهي التي لا يلحظها أفراد المجتمع، ويرتبط هذا بما يسمى بالإدراك أو الوضوح الاجتماعي للمشكلة، وهذا هو ما سيحدد رد فعل المجتمع

تجاهها، وهناك محاولات لتحديد عوامل وظروف تكوين هذا
الوضوح وتشكيله على مستويات مختلفة.

٦- هناك بعد آخر مطروح للمناقشة وهو هل هي مشكلة أم
انحراف أم تفكك، فهناك العديد من الباحثين ممن لا يفرقون
بين هذه المصطلحات ويعتبرونها درجات متفاوتة لشئ واحد
هو انعدام التوازن في ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية.

مثلاً يساوى بين المشاكل والتعطل والأمراض الاجتماعية أماً
"ليمرت" فيقول أن هناك اتصالاً بين التفكك الاجتماعي والتعطيل
الشخصي كما سبق من التعريف، ويلاحظ أن اصطلاح التفكك ينبع
أصلاً من محاولة "توماس وزنانكي" الشهيرة عن الفلاح البولندي في
أوربنا وأمريكا عندما ربطا بين تفكك المهاجرين البولنديين بفشلهم في
تحمل المواقف الجديدة ومحاولات "أجبرن" الذي يرى أن نوع التفكك
يختلف باختلاف التغيير.

٧- هل هي مشكلة أم ظاهرة أم حقيقة، أننا نرى أن تعبير مشكلة
ينطوى على حكم قيمي أخلاقي، ولهذا فالأفضل هو اعتبارها
ظاهرة حيث أن ذلك هو التعبير السوسيولوجي الأكثر
موضوعية.

٨- من هم الفصيل في تحديد المشكلات أو من هم حكامها الذين
يشيرون إليها، هل أعضاء المجتمع ككل، أم ذوى القوة والنفوذ
وأصحاب المراكز الاجتماعية الخاصة في المجتمع، عموماً فإن
أصحاب الاتجاه الأخير وهم القائلين بأن أصحاب المراكز

الاجتماعية هم الذين يملكون تحديدها، فقد لا يعتبرون مشكلة ما مشكلة لأنها تتضارب مع مصالحهم.

٩- وإذا أدخلنا -البعد الأيديولوجي- في الاعتبار، يمكن أن نطرح التساؤل التالي: هل تكشف الظاهرة من خلل في الوظيفة أم خلل في البناء؟ وهل نبدأ بالبناء ككل أو كأجزاء؟ وهل نبدأ بدراسة وظيفة المجتمع ككل قبل أن ندرس وظائف أجزائه أم العكس؟

ويلاحظ أن الإجابة تضيف مسحة أيديولوجية على المعنى المطلوب. مثال ذلك أننا لو أجبنا بأنها تكشف عن خلل في البناء فإننا نعكس نظرة اشتراكية أما لو اقتصرنا الإجابة على خلل في الوظيفة فيكون الغرض تقريرياً.

ثانياً: أبعاد المشكلة الاجتماعية **Dimention of Problems**

مما سبق يمكننا أن نحدد أبعاد ثلاثة للمشكلات الاجتماعية:

أ- البعد التاريخي: **Historical Dimention**

ويتضمن مفهومها في الوقت الراهن كما يتضمن طبيعتها في الماضي وأيضاً في المستقبل.

ب- البعد السيكولوجي: **Psychological Dimention**

(الذاتي أو الشخصي) وهنا نشير إلى تكامل المشكلة مع المعطيات الذاتية للفرد نفسه.

Sociological Dimention

ج- البعد السوسيولوجي:

ويتضمن مختلف ظروف المجتمع وتناقضاته ومشكلاته سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الإدارية (التنظيمية). أى أن المدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات يستهدف في الأساس الكشف عن أسباب المشكلات والبحث عن سياقاتها المحددة لها وعلاقتها بمجالات السلوك الاجتماعي الأخرى أى أن عالم الاجتماع يهتم في الأساس بالوقوف على الظروف التي جعلت المشكلات الاجتماعية تظهر بصورتها الراهنة، ولا يهتم بالبحث عن الفعل ذاته بل يريد التوصل إلى عرض علمي واضح وقابل للتحقق من صحته وإلى مجموعة قضايا سببية صادقة.

أما بالنسبة للمشتغلين في طرق الخدمة الاجتماعية فإنهم يهتمون تحت أى طريقة من الطرق الثلاثة هي: خدمة الفرد أو خدمة الجماعة أو تنظيم المجتمع، فهي في مجال تنظيم المجتمع تحتاج إلى تعديل في السلوك والأوضاع الاجتماعية للفرد والمجتمع.

ثالثاً: خصائص المشكلات الاجتماعية:

تأسيساً على ما سبق يمكننا أن نحدد خصائص المشكلات الاجتماعية بإيجاز:

- ١- أنها متداخلة مع بعضها ومتراصة ترابطاً عضوياً.
- ٢- لا يمكن أن تعزى إلى سبب واحد.
- ٣- نسبتها فهي ليس عامة أو مطلقة ولكنها محدودة بـ طارى الزمان والمكان.

رابعاً: تصنيف المشكلات الاجتماعية:

إن البدء في النهوض بالمجتمع -أى مجتد مع- يتطلب - في الأساس تحديد المشكلات الموجودة فعلاً في ذلك المجتمع ثم ترتيب هذه المشكلات وفقاً لأهميتها ثم تناول الأهم فالأهم منها^(١)، ويمكن وفقاً لما سبق تصنيف مشكلات أى مجتمع إلى أربعة أنواع تختلف عن بعضها في طبيعتها:

١- مشكلات أساسية:-

أى عدم قدرة الخدمات الموجودة على الوفاء بحاجات كل الأفراد في المجتمع، مثال ذلك أن لا تتمكن المدارس- الموجودة من استيعاب الأولاد والبنات الذين وصلوا إلى سن التعليم أو أن المستشفيات لا تكفى المرضى ... الخ.

٢- مشكلات تنظيمية:-

وفي هذه الحالة تكن الخدمات موجودة فعلاً ولكن بدون تدعيم مما يجعلها لا تقابل حاجات المجتمع .. مثال ذلك عدم اهتمام ممثلى أجهزة الخدمات مثلاً أو القائمين بعمليات التوعية المختلفة بالمواضيع المناسبة للفلاحين أو فتح نادى القرية في أوقات عملهم مثلاً في الريف، أو وجود أجهزة متعددة للخدمات المختلفة ولكنها موزعة توزيعاً غير عادل بين القرى المختلفة خصوصاً القرى التابعة لقرى أصلية، أو غير موزعة توزيعاً عادلاً بحسب الكثافة السكانية في حضر مجتمع ما.

(١) سوف نتناول فيما بعد خطوات ومراحل طريقة تنظيم المجتمع.

٣- مشكلات مرضية:

ومن أمثلتها الإجرام، السرقة، التسول، تشرد الأحداث.

٤- مشكلات مجتمعية:

ومن أمثلتها سوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم وترك أمر هذه المشكلات للظروف. ومن أهم هذه المشكلات.

- مشكلات اقتصادية:-

وتتركز هذه المشكلات في الموضع الاقتصادي السيئ في البيئات الريفية مثلاً والذي يتمثل في سوء توزيع الملكية الزراعية ووجود طبقة صغيرة من كبار الملاك وطبقة كبيرة من صغار الملاك والمعدمين وانخفاض مستوى الدخل الفردي (أى متوسط الدخل الحقيقي للفرد أى نصيبه من الناتج القومى الصافى)، و سيادة العلاقات الاقطاعية.

ومن زاوية أخرى فقد يؤدي انخفاض الأجور والقيمة الإيجارية المرتفعة للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعية وفرص العمل المحدودة وكثرة الإنجاب التي تزيد من عدد الأطفال كفئة مستهلكة غير منتجة وانعكاسات ذلك على الدخل الكلى، ويضاف إلى ذلك اعتماد الريفيين في الزراعة على أساليب بدائية في الإنتاج كالتى يعمل بها أباؤهم من قبلهم وأتباعهم في طريق الزراعة ما عرفوه عن أسلافهم وزراعتهم

للمحاصيل التي كان يزرعها أجدادهم بلا تنويع أو زيادة. هذا بالإضافة إلى مقاومة الفلاحين لقبول النصائح والإرشادات القائمة على الأب حاث العلمية والتجارب الناجحة، مع عدم كفاية و سائل حماية النباتات والمحاصيل من الآفات والحشرات التي تفتك بجزء كبير من المحاصيل الزراعية تعطى إنتاجاً أقل من الحد الأمثل.

كذلك يلاحظ أن رأس المال الذي يملكه الفلاح يتميز بالاندرة والثبات فرأس ماله كما هو معروف يتكون من أرضية وأدوات ومواشي وإذا حاول الحصول على رأس مال سائل فإن ذلك يستلزم استدانته مقابل دفع فوائد متفاوتة الارتفاع تؤثر على دخله، هذا بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية الأخرى المتصلة بنقص الإنتاجية المتناسبة طردياً مع ندرة رأس المال المتاح للفلاح، كذا اعتماد الفلاح على محصول واحد خصوصاً إذا كان من محاصيل التصدير مما يجعل المنتج تحت رحمة المنافسة والمضاربة في السوق العالمية مع تأثير أسعار المحاصيل بالأسعار العالمية.

- مشكلات اجتماعية: Social Problems

فمن الملاحظ بوضوح ضيق العلاقات الاجتماعية واتساعها بالعائلية المحلية، فالفلاح يعيش في حقيقة الأمر في عالم ضيق فهناك انطواء والتفاف وتمركز حول الذات هذا بالإضافة إلى نظرة الريفي إلى عالم الأسرة على أنه النظام الكلي الذي يستحق منه كل الاهتمام، هذا بالإضافة إلى توافر مجموعة من العادات والتقاليد الخاصة بكل ثقافة موجودة داخل كل مجتمع والتي يمكن أن تقف عائقاً في سبيل التطور

المطلوب. ومن أهم هذه العادات التواكل والسلبية والإسراف في المناسبات كالحفلات والمآتم وسوء تفهم بعض تعاليم الدين خصوصاً فيما يتصل بتنظيم النسل، وضعف الإقبال على العمل الجماعي المشترك لحل المشكلات العامة، والتمسك بالقديم وعدم تقبل التغيير والتجريب، وعدم الاعتراف بدور المرأة الريفية وهجرة الكفاءات من الريف للمدينة.

وإننا لا ندعي -في هذا العرض الموجز- أننا أحطنا بكل أنواع المشكلات في المجتمع الريفي الذي اتخذناه كمثال، فمشكلات الريف متشعبة ومتفرغة وتحتاج إلى مجهودات مكثفة لدرصها وعرضها ومناقشتها ولكننا نكتفي بالعرض الموجز لأهمها.

ومن الملاحظ: أن المشكلات قد تتنوع في المجتمع فندجد مشكلات نفسية كأن يصبح المجتمع في قلق نفسي شديد وتوتر وعدم استقرار لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وغير ذلك من مشكلات أخرى أخلاقية وسياسية، مما يتطلب الأمر تدخلاً لعلاج يبرز دور أخصائي التنمية في العمل مع المجتمعات المحلية من خلال مبادئ وأسس طريقة تنظيم المجتمع.

فلا شك أن حاجات الناس متعددة، منها ما هو ضروري لحياة الإنسان ومنها ما هو يدخل في عداد الكماليات، ويمكن إدراج حاجات الإنسان تحت قسمين كبيرين: حاجات مادية فالإنسان يحتاج في حياته إلى حاجات حيوية واقتصادية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وخلافه إلى حاجات معنوية واجتماعية ونفسية تتمثل في تكوين أسرة

وأن يعمل وأن ينتج وأن يكون له دور في هذه الحياة، كما أنه في حاجة إلى الحب والحنان وإلى مركز ووضع اجتماعي معين، وإلى أن يكون حراً فيما يعتنقه من دين أو ما يقوم به من عمل، كما أنه يتمسك بحريته في التنقل وحرية الرأي.

والواقع أن كل مشكلة أو حاجة يلزم لمواجهتها استخدام أسلوب علمي مهني أو تنظيمي ... حتى لا نلجأ إلى العفوية والقدرية في مواجهة مشاكل المجتمع، وهي أساليب غير علمية.

والخدمة الاجتماعية مهنة لها قواعدها وأصولها في حل المشكلات بأسلوب علمي ومقابلة الحاجات لمحاولة إشباعها.

- فإذا كانت المشكلة فردية واجهتها بطريقة خدمة الفرد.

- فإذا كانت المشكلة جماعية واجهتها بطريقة خدمة الجماعة.

- فإذا كانت المشكلة مجتمعية واجهتها بطريقة تنظيم المجتمع.

فالحاجات الاجتماعية والمشكلات المجتمعية سواء كانت على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع الأقليمي أو المجتمع القومي فمجالها طريقة تنظيم المجتمع Community Organization.

خامساً: مجتمع الحاجة أو المشكلة:-

المفكرون في طريقة تنظيم المجتمع يتفقون أن المجتمع في تنظيم المجتمع هو مجتمع الحاجة أو المشكلة سواء أكان ذلك في منطقة جغرافية واحدة أو أكثر، ومعنى ذلك أن المنظم الاجتماعي يتعامل مع المشكلة بصورة غير محددة لأن المشكلات متداخلة، وتختلف المشكلة

مدخل تنظيم المجتمع

الواحدة في مظاهرها وأسبابها من جامعة لأخرى، وقد يعيش أفراد مجتمع ما في مشكلة معينة لا يحسون بها.

ومن هنا كان على المنظم الاجتماعي أن يتعامل مع وحدة اجتماعية جغرافية محددة، وهي ما اصطلح على تسميتها "بالمجتمع المحلي" Local Community حيث يسهل دراسة حاجاتها وإمكاناتها واستشارة أفرادها، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم، وصولاً بهم إلى درجة النضج الاجتماعي.

ومما يجدر ملاحظته أن هناك أسباب متعددة لوجود مشكلة في مجتمع ما:

- ١- فقد ترجع إلى قلة موارد المجتمع وفقره في الإمكانيات.
- ٢- وقد يكون لعادات الناس وتقاليدهم أثر في وجود المشكلة كحبهم للمظاهرة والإسراف ووجود فاقد لا نستغله لصالح المجتمع.
- ٣- وقد يكون للنظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي القائم أثر في وجود مشكلات معينة وحاجات وسوء النظام لا يساعد على مواجهتها.
- ٤- ومن الملاحظ أن حاجات الناس ومطالبهم تتطور وتتجدد باستمرار وتزيد مع الزمن مما يخلق حاجات جديدة باستمرار وقد ينتج عن ذلك مشكلات متنوعة.
- ٥- وقد يكون لغياب عمليات الإصلاح والتنمية أثراً كبيراً في تراكم المشكلات في المجتمع.

٦- وقد يكون تطور النظم المختلفة بنسب غير متواكبة أو متسلسلة
أثر في وجود مشكلات معينة، كأن يتطور النظام التعليمية ولا
يوافقه تطور اقتصادي.

٧- وقد يكون لزيادة إعداد السكان بصورة كبيرة ولا يقابله تطور
في وسائل الإنتاج المختلفة.

٨- وقد ترجع المشكلات لغياب الوعي القومي لدى المواطنين،
وضعف الولاء والانتماء وانتشار روح اللامبالاة لديهم.

فالواقع أن المجتمعات في حياتها وفي تطورها يقابلها مشكلات،
وتظهر لها حاجات، مما يتطلب مقابلتها، ولعل طريقة تنظيم المجتمع
وطرق الخدمة الاجتماعية الأخرى من أولى مهامها رفع مستوى
استمتاع الناس بوسائل حياتهم فهي تعمل على مواجهة حاجات الأفراد
والجماعات والمجتمع بأسلوب ومبادئ وخطوات وفلسفة الخدمة
الاجتماعية.

الفصل الرابع

التطور التاريخي

لطريقة تنظيم المجتمع

Community Organization Method:
Historical Perspective

مقدمة:

في الواقع يمكن اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الفضل في ظهور طريقة تنظيم المجتمع، وإضافتها إلى طريقتي خدمة الفرد وخدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية.

أولاً: مرحلة بدء ظهور طريقة تنظيم المجتمع:

- ١- ازدادت الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً إلى المناطق الصناعية بها، مما أدى إلى تعدد الاحتياجات المجتمعية وأدى هذا إلى قيام الكثير من الهيئات الاجتماعية كمحاولة لمقابلة تلك الاحتياجات التي أخذت طابع الإحسان.
- ٢- ظهرت الحاجة إلى عمليات تنظيم المجتمع فأخذت شئ بمدينة "بافالو" أول جهاز للتنظيم في ميدان الخدمة الاجتماعية عام ١٨٧٧، ويسمى بجمعية تنظيم الإحسان.
- ٣- وانتشرت بعد ذلك هذه الجمعيات وكان لقيامها الفضل في التفكير في "سجل تبادل الخدمات" ومجالس تنسيق الخدمات.
- ٤- وفي عام ١٨٨١ عقد أول مؤتمر للخدمة الاجتماعية على مستوى إحدى الولايات الأمريكية وفي عام ١٨٨٦ أنشئت أول "محلة" وكان يديرها مجلس قادة الحي، وكانت هذه "المحلة" لخدمة أحد أحياء مدينة نيويورك.

في مصر:

١- انتشرت مؤسسات الإحسان التي تقوم بتقديم المعونات المالية للمحتاجين وظهور الحاجة إلى تنظيم الإحسان عن طريق تنظيم عمل مؤسسات الإحسان.

٢- ظهرت المحلات الاجتماعية بفلسفتها التي تنادى بـ عدم تقديم معونات مالية للفقراء والمحتاجين، وترى تنمية قدراتهم أو مساعدتهم بشتى الطرق للقضاء على أسباب فقرهم واحتياجاتهم حتى يستطيعوا الاعتماد على أنفسهم كما تعمل على إثارة وعى سكان المجتمع تجاه مشكلة الفقر والعمل على محاربته.

٣- ظهرت فكرة التمويل المشترك نتيجة لحاجة مؤسسات الإحسان إلى التمويل إذ أنها كانت تعاني من ضعف حصيله التبرعات، وفي نفس الوقت تحد فكرة التمويل المشترك من كثرة التردد على المتبرعين ومن ثم يقل تذرهم.

٤- تكونت مجالس للهيئات الاجتماعية، ومجالس تنسيق الخدمات الاجتماعية، وتم تكوين المجالس والاتحادات على المستويين الأقليمي والقومى في كثير من المجالات، وذلك نتيجة للجهود الكبيرة التي كان يبذلها الأخصائيون الاجتماعيون المدربون والمؤهلون في تطوير حركات جمعيات تنظيم الإحسان.

ويمكن أن نعطي تعريفاً لتنظيم المجتمع في هذه المرحلة هو:

"أن طريقة تنظيم المجتمع هي طريقة نشأت بهدف تنسيق برامج الخدمات اللازمة لمواجهة احتياجات ومشكلات المجتمعات وبتدعيم المؤسسات والهيئات التي تهتم بمساعدة الأفراد على التكيف مع الظروف القائمة".

ثانياً: مرحلة الحرب العالمية الأولى ونتائجها:-

١- ظهر في هذه المرحلة نوع من التخصص في الخدمات الاجتماعية فقامت بعض الهيئات بالعمل في ميدان الأمانة وأخرى في الطفولة والأحداث المنحرفين إلى غير ذلك من الخدمات، وقد ساعد هذا التخصص على ضرورة إيجاد وسيلة لتنسيق الخدمات.

٢- أنشئ أول مجلس لتنسيق الخدمات الاجتماعية في مدينة "بوسبرج" بولاية بنسلفانيا عام ١٩٠٨.

٣- نشطت حملات جمع المال أثناء الحرب وصاحب ذلك إدراك المهنيين لضرورة الربط بين التخطيط والتمويل.

٤- أنشئ أول مجلس للرعاية الاجتماعية في "كساس" لتخطيط البرامج لمقابلة مشكلة الفقر وللإشراف على الهيئات الأهلية التي تحصل على إعانات حكومية، وبدأ الاهتمام بتنسيق العمل بين الهيئات الحكومية واتسمت تلك الفترة بظهور روح التعاون بين الهيئات المختلفة.

مدخل تنظيم المجتمع

- ٥- اضطرت الحكومة الأمريكية إلى التفكير في المبادرات العامة لتشغيل عاطلين كمشروع "وادي تنسي".
- ٦- صدر في خلال هذه المرحلة قانون الضمان الاجتماعي.
- ٧- انتشرت مجالس تنسيق الخدمات حتى عمت جميع المدن.
- ٨- استخدم أسلوب "المسح الاجتماعي" في الحصول على البيانات اللازمة للتخطيط لمقابلة احتياجات المجتمع.
- ٩- نشر إدوارد ليندمان E Lindman كتابه المشهور "المجتمع" وهو دراسة عن القيادات المجتمعية والمنظمات ويعتبر من أهم بحوث تنظيم المجتمع الذي وضع علامات واضحة للطريق العلمية وقد حدد "ليندمان" الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات السوية فيما يلي:
 - أ- المحافظة على الأرواح والممتلكات كمسؤولية تقع على الحكومة.
 - ب- العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق زيادة معدلات الإنتاج والكفاءة الإنتاجية.
 - ج- تحقيق مستوى صحي مناسب لجميع أفراد المجتمع.
 - د- تنظيم أوقات الفراغ وإنشاء هيئات الترويح.
 - هـ- وضع قيم ومبادئ أخلاقية للمجتمع.
 - و- نشر التعليم العام وتشجيع إقامة دور العلم.
 - ز- كفالة حرية الرأي القول واجتماع والصحافة.

ح- الاهتمام بنشر ودعم الديمقراطية السليمة لتكون أساس العمل في جميع وجود الحياة وفي كل المهن.

ط- الاهتمام بالقيم الروحية.

ومما يسجل "ليندمان" بالسبق أنه اكتشف في هذا الوقت أهمية للقيادات وكثير من مبادئ طريقة تنظيم المجتمع، كما قام بتحديد دور المنظم الاجتماعي يعد بالنسبة للعام ١٩٢١ دفعة متقدمة في الطريقة.

١٠- وفي عام ١٩٢٥ ظهر أول كتاب يحمل اسم تنظيم المجتمع لمؤلف "جيمس ستايتز" وهو دراسة نظرية وتطبيقية، و كان يرى أن تنظيم المجتمع يتضمن بجانب التنسيق - العمل في مظاهر التفكك الاجتماعي الناتج عن تصدع في المنظم الاقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية للمجتمع.

١١- وفي عام ١٩٣٩ قدم "روبرت لين" R. Lane للمؤتمر القومي للخدمة الاجتماعي عن مفهوم تنظيم المجتمع وتضمن التقرير المقترحات التالية:

أ- جمع البيانات اللازمة للتخطيط الاجتماعي ولتتفيد الخطط الاجتماعية.

ب- تعديل برامج وخطط خدمات الرعاية الاجتماعية.

ج- وضع مستويات خاصة للخدمات.

مدخل تنظيم المجتمع

د- تسهيل وتحسين العلاقات المجتمعية وذلك عن طريق تنسيق العمل بين الهيئات والجماعات والأفراد المهتمين ببرامج الرعاية الاجتماعية.

هـ- توعية الأهالي بالنسبة للاحتياجات والمشكلات الاجتماعية وأهداف الخدمة الاجتماعية وطرقها المختلفة وبرامجها.

و- إثارة اهتمام الناس و ضمان اشتراكهم في برامج الرعاية الاجتماعية.

في مصر:

١- ظهور نوع من الوعي الاجتماعي والشعور بضرورة القيام بنشاط إيجابي لمقابلة المشكلات السائدة خاصة من جانب المتعلمين وأولئك الذين أتاحت لهم زيارة البلاد الأخرى ومقارنة الأحوال الداخلية بأحوال تلك البلاد التي زاروها، وإنشاء الرواد منذ ١٩٢٩ وإنشاء المراكز الاجتماعية الريفية منذ ١٩٣٩ وإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية عام ١٩٣٢.

٢- إدراك الحكومة إلى ضرورة القيام بمجهودات سريعة و سطحية لضمان عدم ثورة الأهالي.

٣- قامت عدة حملات لجمع المال وأبدى الأهالي استعدادهم للتبرع في سبيل الخدمات الاجتماعية.

٤- ظهرت بعض الجمعيات الصغيرة في الأحياء الشعبية بالمدن معبرة عن الوعي الاجتماعي وإيجابية المواطنين نحو مشكلات المجتمع.

٥- إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٣٩، وقد تكونت عند إنشائها من المصالح والإدارات التالية:

مصلحة السجون، ومصلحة العمل، إدارة التعاون والفلاح، إدارة الخدمة الاجتماعية، وإدارة الدعاي، وإدارة الآداب العامة ومكتب البحوث الفنية، والإدارة العامة والإذاعة اللاسلكية، وقد تم عدة تعديلات في تكوينها بعد ذلك والهدف من قيام هذه الوزارات هو تنظيم برامج الرعاية الاجتماعية على المستوى القومي.

ويمكن أن نعطي تعريفاً مناسباً لطريقة تنظيم المجتمع في هذه الفترة هو:

طريقة تعمل في مظاهر التفكك الاجتماعي الناتج عن تصدع في نظم المجتمع وبحيث تضمن لأفراد المجتمع مستوى معين من المعيشة وهي تمارس في حدود مبادئ الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: مرحلة الحرب العالمية الثانية:

١- في عام ١٩٤٠ قام "آرثر دنهام A. Dunham بمحاولة تعريف تنظيم المجتمع وبين أنه عملية يراد بها الموائمة بين الموارد والاحتياجات.

٢- وفي عام ١٩٤٢ قسمت "هيلين ويتمو" أنشطة تنظيم المجتمع مع إلى عمليات تخطيطية وعمليات معاونة، مثل توفير المال وسجل تبادل المعلومات وعمليات لتأكيد التضامن بين هيئات الرعاية الاجتماعية، وطالبت بأن تكون أعمال خدمات الإسكان والتأمين الاجتماعي وعلاج البطالة ورعاية الطفولة وإدارة المشروعات الصحية، وكذا شئون تعديل التشريعات الاجتماعية لحماية العمال داخل مهنة تنظيم المجتمع.

٣- وفي عام ١٩٦٤ حاول "كينت براى" الربط بين تنظيم المجتمع وطرق الخدمة الاجتماعية الأخرى واستنتج أن طريقة تنظيم المجتمع تقترب من طريق الخدمة الاجتماعية الأخرى إذا كان الهدف الأساسي منها هو تحسين العلاقات الاجتماعية بين الناس، ولكنها تتفصل عنها إذا تضمنت العمليات أهدافاً مادية ملموسة.

٤- وأكد "نيوزتر" على مسؤولية الأخصائي والأهالي بالنسبة لنتائج العمليات وحدد دور الأخصائي فيما يلي:

- مساعدة الجماعات على تكوين جهاز مناسب لتحقيق الأهداف المجتمعية المختارة.
- مساعدة الأفراد على القيام بدورهم كممثلين للجماعات المختلفة بشكل سليم.
- مساعدة الأعضاء الممثلين للجماعات على المساهمة في عمليات تنظيم المجتمع مساهمة فعالة.

ويرى "تيوزنتر" أن الفرق الأساسي بين خدمة الجماعة وتدعيم المجتمع أن الأولى تهتم بالعلاقات بين أفراد الجماعة التي يعمل معها الأخصائي بينما الثانية تهتم بالعلاقات بين الجماعات التي يمثلها أفراد الجماعة.

في مصر:

- ١- يسمى بعض المفكرين الاجتماعيين هذه الفترة "بمرحلة التنظيم" ذلك لأن وزارة الشؤون الاجتماعية بدأت في تدعيم أعمال الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية بوصفها الجهة المسؤولة عن شؤون الجمعيات والمؤسسات. وبدأت فعلاً بإصدار بعض القرارات لتنظيم العمل بالهيئات الاجتماعية وتحديد وسائل تمويلها وأسلوب إدارتها ومستويات الخدمة بها.
- ٢- وظهرت برامج لتنمية الريف عن طريق وزارات أخرى مثل المجموعات الصحية والوحدات الزراعية والمدارس الريفية.
- ٣- أنشئ المجلس الأعلى لشؤون العمال والفلاحين في عام ١٩٤٦ كمحاولة لتنسي الجهود التي تقدمها الوزارات المختلفة على أن يكون المركز الاجتماعي نقطة ارتكاز والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية عام ١٩٤٦ (كلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة الآن).
- ٤- إنشاء مركز التنظيم والتدريب بقلوب في عام ١٩٥٠ وكان من أهم أهدافه إعداد وتنسيق برامج موحدة للخدمات الصحية لسكان المناطق القروية.

ويمكن إعطاء تعريفاً مناسباً لهذه المرحلة بالنسبة لتنظيم المجتمع

هو:

أن تنظيم المجتمع هو نشاط يقوم بين الناس الذين يحاولون أن يوازنوا بين احتياجات مجتمعاتهم وبين الموارد المتاحة أو التي قد تتاح لهم.

رابعاً: المرحلة الحالية من عام ١٩٥٠ حتى الآن:-

١- عرف "داهير" J. Dahir تنظيم المجتمع عام ١٩٥٠ بأنه نشاط يقوم بين الناس الذين يحاولون أن يوازنوا بين احتياجات مجتمعاتهم وبين الموارد المتاحة أو التي قد تتاح.

يلاحظ على هذا التعريف اعتباره تنظيم المجتمع أنه نشاط، مع أن حقيقة تنظيم المجتمع أنه طريق عملية تتطلب جهوداً صائين اجتماعيين مهنيين يعلمون في مجاله منذ عام ١٩٤٦.

٢- أوضح "ماكثيل" أن هناك اتفاقاً بين أهداف تنظيم المجتمع والأهداف العامة للخدمة الاجتماعية حيث يهتم التنظيم باحتياجات الناس ومحاولة الوصول إلى إشباع تلك الاحتياجات بطريقة ديمقراطية.

٣- بين "ميرفى" أن مفهوم المجتمع يتضمن المجتمع مع الوظيفي بجانب البقعة الجغرافية، واعتراض على تحديد مفهوم تنظيم المجتمع بأنه العمل بين الجماعات مركداً ضرورة النظر إلى المفهوم بشل أوسع حيث أن تنظيم المجتمع يعمل أساساً على

معالجة المشكلات المجتمعية، وليس فقط لإشباع حاجات الأفراد أو الجماعات المشتركة في العمليات، كما اعتبر "العمل الجماعي" أحد الأساليب التي يستخدمها تنظيم المجتمع.

٤- وقد ظهر كتاب "روس" Murray G Ross في تنظيم المجتمع واستخدام فيه الكثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية في تفسير مفهوم تنظيم المجتمع وأوضح أن عمليات تنظيم المجتمع يمكن استخدامها في ميادين أخرى غير ميدان الرعاية الاجتماعية كالزراعة مثلاً، دراسة علمية واسعة فرق فيها بين مفاهيم تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع منذ عام ١٩٥٥.

٥- وفي عام ١٩٥٩ قامت الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين بتشكيل لجنة لتوضيح مفهوم تنظيم المجتمع وقد تقدمت بتقريرها عام ١٩٦٢ وقد حاول التقرير توضيح الأسس العامة لتنظيم المجتمع فيما يلي:

أ- أن قيم تنظيم المجتمع تتفق والقيم العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية.

ب- أن الهدفين الأساسيين لتنظيم المجتمع هما تحقيق أهدافاً مادية معينة وتنمية قدرة المجتمع على حل مشكلاته ذاتياً.

ج- أن طريقة تنظيم المجتمع تحتاج إلى الاستفادة من الدراسات الاجتماعية التي تقدمها العلوم الإنسانية عامة والعلوم الاجتماعية خاصة.

في مصر:

- ١- قامت عدة مجهودات لمناقشة مفهوم تد ظيم المجت مع وتميز الكثير منها بمحاولة الربط بين برامج تنمية المجت مع وتد ظيم المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية.
 - ٢- عرفت مصر مجالس تنسيق الخدمات بالأحياء في عام ١٩٥١.
 - ٣- أنشئ أول مجلس منها بمدينة الإسكندرية، وأعقب ذلك إن شاء مجلس مماثل في حى الخليفة بالقاهرة عام ١٩٥٤.
 - ٤- عملت وزارة الشؤون الاجتماعية على تعميم تلك المجالس فتم تكوين ١٤ مجلساً بالقاهرة وخمسة بالإسكندرية في المدة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦.
 - ٥- أخذت تلك المجالس في الانتشار في مدن المحافظات الأخرى، ولما كثر عدد مجالس تنسيق الخدمات بالأدياء في المدن المختلفة ظهرت الحاجة إلى تنظيم العمل بين هذه المجالس على مستوى المحافظات ولذلك أنشئت مجالس تنسيق الخدمات على مستوى المحافظات منذ عام ١٩٥٩.
- وهنا يمكن أن نأخذ تعريف "روس" كنموذج لهذه المرحلة، ولاكن يلاحظ أن تطور الطريقة اليوم جعل التعاريف التي لجأ إليها المفكرون العرب في مصر أكثر قرباً لطبيعة هذه الطريقة الثالثة من طرق الخدمة الاجتماعية، هذا هو التطور الذى تطورت فيه طريقة تد ظيم المجت مع تاريخياً إلى أن أصبحت طريقة ثالثة للخدمة الاجتماعية.

الفصل الخامس

ماهية تنظيم المجتمع

مقدمة:

قام المتخصصون العرب في تنظيم المجتمع بمحاولات ناجحة في وضع تعريفات لطريقة تنظيم المجتمع تؤكد أهمية الطريقة لمجتمعنا النامي، وضرورة تعاون الجهود بين الهيئات الحكومية والهيئات الأهلية مع مشاركة الشعب في عمليات التنظيم والتنمية، وبالرغم من اختلاف هذه التعريفات إلا أنها تأتى في ضوءاً على مدى التطور الذى طرأ على هذه الطريقة.

وأن تعددت التعارف فليس هناك خلاف على أنها طريقة علمية من طرق الخدمة الاجتماعية -وهى التي تقوم على مبادئ مدينة تستمدّها من المبادئ العامة للخدمة الاجتماعية- والعمل فيها لا يقوم إلا وفق خطط مدروسة لها أهداف محددة موقوتة بفترة زمنية معلومة لمواجهة حاجات معينة- وأنها تمارس عن طريق أجهزة خاصة يعمل فيها أخصائيو اجتماعيون متخصصون- وتعتمد في عملها على الجهود الحكومية والأهلية ويقوم العمل في هذه الطريقة وفقاً لسياسة عامة.

وهكذا يمكن في ضوء هذه الحقائق أن نناقش عدة تعارف لجاء إليها بعض المتخصصون العرب في تنظيم المجتمع.

تعريف: عبد المنعم شوقي:

يعرف الدكتور عبد المنعم شوقي "تنظيم المجتمع" بأنه العمليات التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس ولعائلاتهم سواء أكانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية

أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات. وبالرغم من أن هذا التعريف قد صدر في عام ١٩٦١ إلا أنه يبرز دور تنظم المجتمع في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود كما يؤكد على ضرورة تنمية قدرة المجتمع وهيئته وأفراده لمواجهة الحاجات والمشكلات.

تعريف: هدى بدران:-

وقد قدمت الدكتورة هدى بدان تعريفاً جديداً عام ١٩٦٩ لطريقة تنظيم المجتمع هو أن "تنظيم المجتمع" طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية يستخدمها الأخصائي الاجتماعي للتأثير في القرارات المجتمعية التي تتخذ على جميع المستويات لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث يؤدي هذا إلى تقوية الترابط بين أهل المجتمع الواحد وبين المجتمع المحلي الأكبر.

ومن هذا التعريف يتأكد أن تنظيم المجتمع طريقة مهنة الخدمة الاجتماعية وأنها تتعلق بإصدار القرارات والتأثير عليها، وأن أسلوب التخطيط ركن أساسي للطريقة، وأن هناك تلاحماً بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاته في مستوياته المختلفة، أكثر من مجرد إضافة خدمات مادية، وأن هناك تفاعل مستمر بين المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر.

تعريف إجرائي: سيد أبو بكر:

أما الدكتور سيد أبو بكر فلم يحاول وضع تعريف معين، بل رأى وضع تعريف إجرائي يشتمل على مجموعة العناصر التي تحدث معالم طريقة تنظيم المجتمع من وجهة نظره وهذه العناصر هي:

١- تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية وتُمارس في إطار فلسفة هذه المهنة ومبادئها ومقوماتها.

٢- تؤمن هذه الطريقة بالتغيير الذي يساعد على تقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتساهم في إحداث هذا التغيير.

٣- مجتمع الحاجة أو المشكلة هو وحدة العمل في هذه الطريقة، أي أن الأهالي الذين يقنطون في منطقة جغرافية معينة أو عدد من المناطق الجغرافية، والذين يعانون من نفس المشكلة، أو لديهم نفس الحاجة، هم وحدة العمل في هذه الطريقة، ويجب أن تتوفر لدى الأهالي الرغبة في العمل لبذل الجهود الواعية في ضوء علاقات اجتماعية مرضية ومنتجة لمواجهة مشاكلهم أو إشباع رغباتهم.

٤- يمارس هذه الطريقة أخصائيون متخصصون، يتصفون بالخلق المهني ويلتزمون بفلسفة المهنة وقيمتها ومبادئها، ويعتبرون بمثابة القيادات المهنية التي تنشط العمليات الاجتماعية التي يقوم بها الأهالي لإحداث التغيير المطلوب.

٥- يقوم المتطوعون من أهالي المجتمع مع معاونة الأخ صائون الاجتماعيون المتخصصون، إذ يوجد بين أهالي المجتمع كثير من القيادات الشعبية التي تؤمن بها مجتمعاتها، ولها تأثيرها في تلك المجتمعات، ولديها الاستعداد للتعاون، وعلى الأخصائيين الاجتماعيين اكتشاف هؤلاء القادة والاستفادة بهم.

٦- يسير العمل على أساس وضع خطة في ضوء السياسة الاجتماعية للمجتمع وتوضع هذه الخطة على أساس دراسة شاملة لاحتياجات أهالي المجتمع وتحديد دقيق لموارد المجتمع المادية والبشرية، والعمليات المواءمة بين الاحتياجات والموارد، ثم تحديد الأولويات في حالة تعذر إشباع كل احتياجات أهالي المجتمع بالموارد المتاحة، والتي يمكن إتاحتها، ويتطلب ذلك إشراك أهالي المجتمع في وضع الخطة وتنفيذها حتى تأتي معبرة عن احتياجاتهم تعبيراً صحيحاً.

٧- يجب أن تمارس الديمقراطية الديمقراطية السليمة عند التطبيق، إذ أن الديمقراطية لا تكتسب بطرق التعليم فحسب، بل أنها تمارس يجب ممارستها، وبممارسة الديمقراطية تزيد الثقة المتبادلة بين الأخصائيين الاجتماعيين المشتغلين بتنظيم المجتمع وبين أهالي المجتمع أنفسهم مما يؤدي إلى زيادة التضامن والتعاون ويساعد ذلك على نجاح البرامج في تحقيق أهداف المجتمع.

٨- تمارس طريق تنظيم المجتمع عن طريق أجهزة متخصصة يديرها أخصائون اجتماعيون متخصصون - وتمارس هيئة

مدخل تنظيم المجتمع

الأجهزة عملها مع مؤسسات أو هيئات أو تنظيمات، ولا تقوم بتقديم خدمات مباشرة للجماهير إلا في حالات التـجارب، أو تقديم خدمة غير متاحة بالمجتمع تمهيداً لإنشاء هيئات تتولى هذا العمل.

٩- لا تقتصر الجهود المبذولة في ممارسة طريقة تنظيم المجت مع على الأهالي وحدهم، بل يجب أن تشترك معهم الحكومة في هذه الجهود، على أن تتسيق الجهود الأهلية والحكومية المبذولة من أجل تحقيق أهداف الجماهير.

١٠- يقوم الأخصائي الاجتماعي الممارس لطريقة تنظيم المجتد مع بدوره على أساس التمييز بين الأنشطة التي تت ضمنها هذه الطريقة في محيط الخدمة الاجتماعية، وبين أنشطة المجتد مع حتى لا يحدث تضارب أو التباس بين النوعين من الأنشطة.

ويلاحظ أن هذا التفسير لا يمكن اعتباره تعريفاً، بل أن المفكر نفسه يرى أنها مجرد خطوات في سبيل الوصول إلى تعريف يتميز بالإيجاز والعمومية.

تعريف: أحمد كمال:

تنظيم المجتمع هو "طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون والمتعاونون معهم لتنظيم الجهود المشتركة الحكومية وشعبية وفي مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجهة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة وفي حدود السياسة العامة".

- ١- أكد هذا التعريف على كون تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية وفي ذلك تأكيد لمفهوم التكامل القائم بين طرق هذه المهنة.
- ٢- أكد أيضاً ضرورة ممارسة هذه الطريقة بواسطة صائين مهنيين أعدوا إعداداً مهنيّاً لممارسة العمل في هذه الطريقة.
- ٣- اهتم التعريف بتوضيح حقيقة هامة وهي أن عمل الأخ صائين الاجتماعيين في مجال تنظيم المجتمع لا بد أن يتم في إطار تعاوني أو عمل جماعي مشترك، وأن الجهود الحكومية والجهود الشعبية المنظمة لا غنى عنهما معاً في مجال العمل مع المجتمعات وفي مختلف مستويات هذا العمل.
- ٤- أوضح التعريف الهدف الذي تسعى إليه طريقة تنظيم المجتمع وهو: "التعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية.
- ٥- يتميز التعريف أيضاً أنه ذكر عبارة "المواجهة الحاجات الضرورية ولم يحدد نوعاً معيناً من الحاجات وبهذا يكون التعريف قد تضمن كل أنواع الحاجات: الاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها من حاجات اجتماعية.
- ٦- يؤكد هذا التعريف أهمية استخدام الأسلوب العلمي عن طريق العمليات التخطيطية في العمل مع المجتمعات بما يمكننا من تحديد الأولويات ومدى ضرورة كل حاجة من الحاجات المجتمعية.

٧- اشترط أيضاً في حدود السياسة العامة للمجتمع.

ومن التعريفات التي ذهب إليها بعض المفكرين الأجانب:

(١) تعريف "جيمس داهير": James Dahir

عرف "داهير" تنظيم المجتمع عام ١٩٥٠ بأنه نشاط يقوم بين الناس الذين يحاولون أو يوازنوا بين احتياجات مجتمعاتهم وبين الموارد المتاحة أو التي قد تتاح.

ويلاحظ على هذا التعريف اعتبارها تنظيم المجتمع أنه نشاط، مع أن حقيقة تنظيم المجتمع أنه طريقة عملية تتطلب جهوداً صائين اجتماعيين مهنيين يعملون في مجاله.

(٢) تعريف "ستروب" Stropp

يعرف "ستروب" تنظيم المجتمع بأنه جهاز يتكون من مؤسسات اجتماعية رسمية أو جماعات غير رسمية تساعد عملية التنظيم على أن تتشكل وتستمر.

ويلاحظ على هذا التعريف أن تنظيم المجتمع في محيط الخدمة الاجتماعية لا يمكن أن يستند إلى جماعات غير رسمية، حيث يجب أن يمثل الأخصائي الاجتماعي المؤسسة التي يعمل في حدودها طبقاً لأهداف معينة تعمل على تحقيقها، كما أن تعريف "ستروب" لتنظيم المجتمع بأنه عملية قد يبعد تنظيم المجتمع عن الناحية العلمية، مع أن تنظيم المجتمع في واقعه هو طريقة علمية تقوم على أساس من التخطيط العلمي.

Murray Ross

(٣) تعريف "روس"

يعرف "روس" تنظيم المجتمع بأنه العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه مع ترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أولوياتها من حيث الأهمية، مع ضرورة العلم بالموارد التي تتصل بهذه الحاجات والأهداف من أجل القيام بعمل ما بشأنها، بما ينمي روح التعاون والتضامن في المجتمع، وإذا كان "روس" قد ذكر كلمة "العملية" فإنه يقصد بها الحركة الواعية أو غير الواعية اللازمة للتعريف على المشكلة وطريقة حلها ومن رأى "روس" أن دور الأخصائي الاجتماعية في هذه العملية هو استثارة سكان المجتمع لمواجهة مشكلاته وهو في استثارته هذه يستخدم طرقاً معينة تحقق له هذا الهدف. ويلاحظ الاتفاق بين تعريف "ستروب" و"روس" إلا أن "روس" يرى أن عملية تنظيم المجتمع سابقة على طريقة تنظيم المجتمع التي تعمل على تدعيم وتوجيه عمليات التنظيم في المجتمع.

والتعريف كما نراه هو:

أن تنظيم المجتمع طريقة أخرى من طرق الخدمة الاجتماعية، يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون في إطار فلسفة ومبادئ ومقومات الخدمة الاجتماعية ويتعاون معهم قادة شعبيون، لتنمية مجتمعات الحاجة أو المشكلة جغرافياً ووظيفياً، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، وذلك وفقاً لخطة محددة، عن طريق أجهزة متخصصة، ووفقاً لسياسة معينة.

الفصل السادس

أهداف طريقة تنظيم المجتمع

مقدمة:

يجمع العاملون في تنظيم المجتمع على أن الهدف العام لتنظيم المجتمع هو تحسين حال المجتمعات ومساعدتها على إشباع احتياجات المواطنين أو التي مكن تيسيرها إلى أقصى درجة ممكنة، وإيجاد الحلول لمشكلاتهم في حدود الموارد المتاحة وبدون تمييز بين الجماعات المختلفة وإن كان هناك اتفاقاً على الهدف العام إلا أن هناك خلافاً حول تفسير هذا الهدف. وسنتناول هنا بعض هذه التفسيرات:

أولاً: يرى البعض أن طريقة تنظيم المجتمع تتضمن نوعين من الأهداف:

- ١- أهداف مادية أو أهداف تخطيطية تتلخص في إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية.
- ٢- أهداف معنوية تهتم بتنمية وعي المجتمع على حل مشكلاته بنفسه وليس المهم بالنسبة للأهداف المعنوية حل المشكلات، ولكن المهم التجربة التي يمر بها المواطنون أثناء عملهم معاً في حل مشكلاتهم.

ثانياً: يقسم البعض الآخر أهداف تنظيم المجتمع إلى ستة أهداف:

- أ- جمع المعلومات التي تساعد على التخطيط والتنفيذ السليم.
- ب- إنشاء الخدمات الجديدة والبرامج اللازمة، أو تعديل البرامج الموجودة أو إنهاؤها.
- ج- العمل على رفع مستوى الخدمات الموجودة وزيادة فاعليتها.

مدخل تنظيم المجتمع

د- تقوية الروابط وتنسيق جهود الهيئات والجماعات والأفراد المهتمين ببرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية.

هـ- تثقيف الجمهور وزيادة وعيه بالاحتياجات الاجتماعية والموارد وأهداف الرعاية الاجتماعية وخدماتها وطرقها.

و- تشجيع المواطنين على الاشتراك في برامج الرعاية الاجتماعية وبذل المعونة لها.

ثالثاً: وفي رأى عبد المنعم شوقي أن لتنظيم المجتمع أربعة أهداف عملية:

أ- أهداف تخطيطية. ب- أهداف تنسيقية

ج- أهداف تدعيمية. د- أهداف خاصة بالمجتمع ككل.

(١) أهداف تخطيطية:

أ- المساعدة في دراسة المجتمع كوحدة لتحديد احتياجات موارده المختلفة.

ب- المساعدة في وضع سياسة عامة للإصلاح في المجتمع.

ج- المساعدة في ترتيب الاحتياجات المختلفة بحسب أهميتها للمجتمع.

د- المساعدة في رسم خطة للإصلاح مقسمة إلى مراحل زمنية مع إيضاح دور كل فئة من المجتمع من الخطة المرسومة.

(٢) أهداف تنسيقية:-

- أ- المساعدة في التنسيق بين الجهود الأهلية في الإ صلاح جغرافياً ووظيفياً على مختلف المستويات.
- ب- المساعدة في التنسيق بين الجهود الحكومية في الإصلاح جغرافياً ووظيفياً على مختلف المستويات.
- ج- المساعدة في التنسيق بين الجهود الأهلية الحكومية في الإ صلاح جغرافياً ووظيفياً على مختلف المستويات.
- د- المساعدة في التنسيق بين مختلف المستويات، وبهذا يتم الربط بين الجهود المبذولة في كل مجتمع طوياً وعرضياً ووظيفياً.

(٣) أهداف تدعيمية:-

- أ- المساعدة في تدعيم الهيئات الأهلية التي تخدم المجتمع عن طريق الإعانات المادية المشروطة والمساعدات الفنية.
- ب- المساعدة في رفع مستوى الخدمة الأهلية والحكومية في المجتمع عن طريق تشجيع برامج التدريب والمؤتمرات والندوات والمطبوعات.

(٤) أهداف خاصة بالمجتمع ككل:

- أ- تشجيع المواطنين والحكومة على بدء خدمات جديدة يكون المجتمع في حاجة إليها في حدود الخطة الموضوعية.
- ب- المساعدة في إذكاء الوعي الاجتماعي والإنتاجي بين المواطنين عن طريق المحاضرات والندوات وبرامج السينما، والإذاعة

والتلفزيون وغير ذلك من وسائل الإعلام المختلفة، بما يعمل على زيادة وتحسين مستوى مشاركة الأهالى في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً: وفي رأى: هدى بدران أن تنظيم المجتمع ثلاثة أهداف:

أ- أهداف خاصة بأحداث تغير مجتمعى أو إصلاح ما في مجال معين.

ب- أهداف خاصة بالتنسيق بين الجهودات المختلفة التي تبذل في مجال الرعاية الاجتماعية.

ج- أهداف خاصة بتنقيف المواطنين وإثارة وعيهم للاشتراك في أمور مجتمعهم، وهذه الأهداف الثلاثة متداخلة ومتكاملة.

فقد يتضمن أحداث التغير المجتمعى تنسيق بين الهيئات وبعضها البعض لتصبح برامجها أكثر فاعلية في خدمة البيئة، كما أن التغير لا يتم في تنظيم المجتمع بغير مساهمة المواطنين الذين يحتاجون إلى إثارة وعي وتنقيف حتى تصبح مساهمتهم ذات معنى، كما أن إدخال بعض وسائل التنسيق بين الهيئات وبعضها هو في حد ذاته نوع من التغير.

وبالرغم من هذا التداخل بين الأهداف الثلاثة فإن الأولوية بين هذه الأهداف تختلف من برنامج إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى.

ولعلنا نلاحظ من هذا العرض المبسط أن طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية تضع في اعتبارها الأول محاولة تكوين وتنمية المجتمع بمحاولة إيجاد منظمات ومؤسسات وخدمات جديدة وابتكار وظائف اجتماعية للمجتمع والقائمة ولمؤسساته عن طريق التنمية الشاملة في جميع المستويات.

الفصل السابع

خطوات ومراحل طريقة تنظيم المجتمع

مقدمة :

هناك عدة نماذج للخطوات التي يتبناها أخصائي تنظيم المجتمع في العمل مع المجتمعات وهذه النماذج وأن اختلفت في بعض التفاصيل إلا أنها تتفق في مضمونها إلى حد كبير، وتشير كلها إلى أن الخطوات الأساسية للعمل هي:

التشخيص Diagnosis

الدراسة Study

التنفيذ Implementation

خطة العمل Plan

التقييم Evaluation

وقبل دراسة خطوات تنظيم المجتمع يجدر بنا أن نورد بعض الأسس التي يجب مراعاتها عند تطبيق تلك الخطوات.

أولاً: يجب أن يبدأ الأخصائي الاجتماعي عمله في المجتمع حيث يكون هناك مشكلة معينة يشعر بها المواطنون ويسألونه العون في إيجاد حل لها أو قد يبدأ عمله وهو يشعر أن هناك مشكلة في المجتمع لها أهميتها يستثير الأهالي ليشعروا بتلك المشكلة بما يؤدي بهم إلى أن يسألونه العون لمساعدتهم في حلها. كذلك قد يبدأ العمل دون وجود مشكلة معينة في ذهنه في ذهن الأهالي، وفي هذه الحالة يبدأ بالتعرف على المشكلات المتعددة وذلك عن طريق العاملين في الهيئات المختلفة بالمجتمع والأبحاث التي قد تكون أجريت بالنسبة للمجتمع، غير ذلك من مصادر، ثم يبدأ بعد ذلك في مناقشة الأهالي لتلك المشكلات.

ثانياً: يجب أن يتعرف الأخصائي على المجتمع الذي يتعامل معه في كافة النواحي سواء من ناحية الموارد أو الاحتياجات.

ثالثاً: يجب أن يعلم الأخصائي الاجتماعي في تنظيم المجتمع أن هدفه البعيد هو نمو المجتمع نمواً شاملاً متوازناً من جميع النواحي وليس القضاء على مشكلة معينة فقط.

رابعاً: لا يعمل أخصائي تنظيم المجتمع بمفرده دائماً، بل يعمل في الغالب مع جماعات المجتمع المختلفة، إلا أن له مركز القيادة والتوجيه لتلك الجماعات حيث أن مؤهلاته العلمية وخبراته ووظيفته تضعه في هذا الوضع فبالرغم من أن قادة المجتمع الذين يصدرون القرارات النهائية بالنسبة لتحديد احتياجات المجتمع أو حلول مشكلاته أو رصد لموارد لتنفيذ الاحتياجات، إلا أن الأخصائي يؤثر في تلك القرارات وذلك عن طريق مساعدته المحليين في التعريف بالمشكلة، واختياره للمعلومات والبيانات التي يقدمها لهم وشرح الحلول الممكنة تنفيذها، ولذا فهو مسئول مسؤولية كبيرة عن نتائج عمله مع المجتمعات.

خامساً: أن خطوات تنظيم المجتمع مرنة ومتداخلة إلى حد كبير فقط يضطر الأخصائي إلى الدخول في خطوة قبل الانتهاء من الخطوة السابقة أو الرجوع إلى خطوة سابقة كما يظن أنه انتهى منها، فمثلاً بالرغم من أن عملية التقييم تأتي في آخر المراحل والخطوات إلا أنها في الحقيقة تبدأ من سلامتها، كذلك قد يحصل

على بيانات ومعلومات جديدة تضطره إلى إعادة تعريف المشكلة وهكذا.

سادساً: أن تطبيق هذه المبادئ يتأثر بحقائق كثيرة منها:

- ١- إمكانيات الهيئة أو المؤسسة التي يمثلها أخصائي تنظيم المجتمع فهذه تؤثر علي مدي الجهود التي تحتاجها كل خطوة، فبعض الهيئات تملك الكثير من البيانات والإحصائيات عن المجتمع عى وهذا يوفر علي الأخصائي المجهود اللازم لجميع تلك البيانات.
- ٢- نوع العلاقات التي كونها الأخصائي مع المجتمع، فالأخذ صائي الذي يبدأ العمل حديثا في مجتمع ما يحتاج إلي فترة يتعرف فيها علي ظروف هذا المجتمع بخلاف الأخصائي الذي قضي فترة يعمل بنفس المجتمع والذي استطاع أن يكوّن علاقات معينة مع المواطنين.
- ٣- المستوي الجغرافي الذي يعمل فيه الأخصائي، إذ تختلف درجة اشتراك المواطنين في الخطوات المختلفة تبعاً للمستوى الجغرافي الذي يعمل فيه الأخصائي، فكلما ارتفع مستوى العمل من المجتمع المحلي إلي المستوى القومي كلما زادت الاستعانة بالخبراء علي حساب مشاركة الأهالي.

سابعاً: هناك بعض الاختلافات بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة يجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق خطوات تنظيم المجتمع منها:

١- الشعور بالانتماء عند مجتمع واضح الحدود الجغرافية أقوى عند أهل القرية منه عند أهل المدينة، فالريفي يشعر شعورا قويا بالانتماء لقريته ويضع حدا فاصلا بينها وبين الحدود المجاورة، لذلك فمن السهل علي الذي يعمل في تنظيم المجتمع في الريف الاتصال بالأهالي ودعوتهم للاشتراك في العمل علي أساس هدف عام، هو محاولة تحسين القرية دون الحاجة إلي الدخول في تفاصيل أو مشكلات أو مشروعات.

٢- ظاهرة التخصص الموجودة في المدينة تجعل أهلها يميزون بين أنواع المشكلات المختلفة ويستطيعون تصنيفها، بعكس أهل الريف فالمشكلات كلها من جهة نظرهم ترتبط بالنادية الاقتصادية.

٣- يهتم سكان المدينة بالمظاهر اهتماما كبيرا وتتبع هذه الصورة علي مشروعات تنظيم المجتمع، إهتم أهل المدن بالمظاهر اهتماما كبيرا وتتبع هذه الصورة علي مشروعات تنظيم المجتمع، إذ يهتم أهل المدن بالمشروعات المظهرية لي حد ما، مثل تجميل المدينة ومشروعات النظافة وغيرها، ولذا فقد يلجأ الأخصائي إلي هذه المشروعات كمدخل لمشروعات أخرى، كما يهتم أهل المدن كثيرا بأن يعرف عنهم أنهم يساهمون في مشروعات التنمية وأنهم يبذلون وقتهم لصالح المجتمع خاصة إذا تضمنت هذه المساهمة دفع المال.

٤- تتميز المدينة بوجود مؤسسات كثيرة بعكس القرية، وتعتبر هذه المؤسسات موارد للمجتمع يمكن الاستفادة بها بطرق مختلفة.

٥- تتميز القرية بوجود تجانس كبير بين سكانها، بعكس المدن التي يقل فيها هذا التجانس خصوصاً المدن الصناعية التي ينزح إليها المهاجرون من مختلف المحافظات، وهذه المحافظات، وهذه المجتمعات تحتاج إلى جهود أكبر للتقريب بين المصالح المختلفة، ومحاولة إيجاد مصلحة عامة مشتركة تهم الجميع حتى يسهل إشراك جماعات المجتمع المختلفة في العمل.

وتوضح فيما يلي الخطوات التي نرى وجوبها عند قيامنا

بالعمل في المجتمع كمنظمين اجتماعيين:

أولاً: المرحلة التمهيدية:-

وتتم فيها الخطوات التالية:

(١) شرح الموضوع للمواطنين:

لما كانت عمليات تنظيم المجتمع وتنمية تقوم على فلسفة اشتراك المواطنين في العمليات المختلفة، فإن الخطوة الأولى في هذه المرحلة تبدأ بشرح الموضوع للأهالي، وقد يكون هذا الشرح عن طريق الزيارات والأحاديث المباشرة كما هو الحال في المجتمعات المحلية، أو عن طريق الصحف والإذاعة والتلفزيون في حالة المجتمعات الكبيرة، ويقوم هذا الإجراء لشرح ناحيتين:

أ- ما سوف تقدمه الهيئة القائمة بالعمليات المقترحة من خدمات، أو سوف تقوم به من إصلاحات.

ب- واجب الأهالي ودورهم في تلك العمليات، وبحيث يتبع لك دعوتهم للإدلاء بآرائهم ومقترحاتهم لمعرفة مدى تجاوبهم ومدى استعدادهم للقيام بالمشاركة الفعالة. ويمكن تقسيم المشروعات إلى ثلاثة أنواع.

١- مشروعات ترى الحكومة والخبراء أهميتها وضرورة تنفيذها مثل المشروعات طويلة الأجل ومشروعات الإنتاج العام ومشروعات أمن الدولة وما قد تتطلبه من تغيير أو تعديل لبعض القرارات ويكون الشرح لهذه المواضيع من قبل التعريف والإقناع.

٢- مشروعات ترى الحكومة والخبراء أهميتها وترى في نفس الوقت ضرورة تجاوب الرأي العام معها كمشروعات الخدمات الحكومية عامة.

٣- مشروعات ترى الحكومة تركها للشعب ومساندتها حكومياً عن طريق إصدار القوانين التي تنظمها والمساعدة المادية والمشورة الفنية والشرح في مثل هذه المشروعات بهدف إلى إذكاء الرغبة في العمل الجدي المثمر واستثارة الأهالي وإشعارهم بإمكانية التغلب على المشكلات بالتعاون والاعتماد على الموارد المحلية. وفي جميع الحالات يجب أن يكون الشرح واقعياً يظهر للمواطنين الصعوبات التي أمام التنفيذ والدور الذي يمكن أن يقوموا به للتغلب على تلك الصعوبات.

(٢) اكتساب ثقة الأهالي:

والخطوة التالية في هذه المرحلة هي محاولة كسب ثقة الأهالي وإشعارهم بالاطمئنان للقائمين بالقيادة المهنية. واكتساب ثقة الأهالي عملية مستمرة فهي تبدأ ببدأ المشروع قائماً. ولا يعني كسب الثقة أن يتنازل الأخصائي عن كل أو بعض معتقداته، وأرائه لإرضاء المواطنين بل يجل أن تكون الوسيلة الإقناع والشرح والمناقشة والتحليل في حدود ثقافة المواطنين.

(٣) التعرف علي المجتمع:

تبدأ هذه الخطوة بالإطلاع علي الإحصاءات الخاصة بالمجتمع والخرائط وأدلة الخدمات الحكومية مما يعطي للأخصائي فكرة عامة عن حالة المجتمع. كما يتم فيه زيادة المؤسسات ومقابلة القادة المحليين والاستماع إلي آرائهم. وفي نهاية هذه الخطوات يجب ان يكون الأخصائي قد توصل إلي بلورة عدد من المشكلات الرئيسية في المجتمع والتي يمكن البدء بها.

ثانياً: المرحلة التخطيطية:

وتشتمل علي الخطوات التالية:

(١) تحديد المشكلة:

يلزم لتحديد المشكلة لتعريفها ووصف النتائج المترتبة علي وجودها وتحديد العوامل التي أدت إلي وجودها، وتعريف المشكلة هو وصفها في عبارة موجزة تبين حدودها. فإذا كان المتفق عليه في مجتمع

من المجتمعات مثلاً أقل مستوى من التعليم يحتاج إليه المواطن العادي هو الإلمام بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب وبعض المعلومات الأولية فهذا يستلزم من الفرد إتمامه لمرحلة التعليم الأولي، ووجود جماعات لم تتم هذه المرحلة التعليمية في هذا المجتمع يتطلب من الأخ صائي أن يبين مدى انتشار هذا الوضع بين أبناء المجتمع والنتائج المترتبة على وجوده وكذا النتائج الممكنة التي تنبؤ بها إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمقابلته، فمشكلة البطالة مثلاً تؤدي إلى تدهور في العلاقات الأسرية، أو قد ترتبط بانحراف في السلوك، أو قد يؤدي إلى تعطل رب الأسرة إلى خروج الزوجة للعمل وإهمال الأطفال. والأمر يستلزم التعرف على العوامل السيئة للمشكلة ومدى تأثير كل عامل في هذه المشكلة.

(٢) تحديد البرامج والجهود الحالية لمقابلة المشكلة:

بعد أن يتم تحديد المشكلة يلزم معرفة البرامج والجهود المختلفة المتصلة بالمشكلة سواء أكانت هذه البرامج تعمل داخل المجتمع المحلي أو خارجه ومدى فاعلية هذه البرامج في معالجة المشكلة: وقد يكتشف الأخصائي قيام برامج لعلاج مشكلة ما ولا يستخدمها من يعانون من هذه المشكلة أو ينتفعوا بها وفي جميع الأحوال يجب أن يلم الأخ صائي بمختلف النظم والمؤسسات التي تعمل على معالجة المشكلات، ففي حالة البطالة مثلاً يجب أن يلم الأخصائي ببرامج التأمينات الاجتماعية وبرامج التأهيل المهني والكفاية الإنتاجية ومراكز التدريب وبرامج لضمان الاجتماعي ومكاتب العمل وغيرها من النظم والمؤسسات التي تساعد المتعطلين.

(٣) تحديد جهاز مسئول عن العمل:

تضمن هذه الخطوة تعرف الأخصائي على الأفراد والجماعة والهيئات الواجب إشراكها في العمل. ويمكن حصرهم في ثلاثة فئات هي:

- أ- فئة الذين تهمهم المشكلة شخصياً ويهمهم إيجاد حل لها.
 - ب- فئة الذين يملكون المعلومات والبيانات عن المشكلة وحلولها.
 - ج- فئة الذين يملكون النفوذ والموارد اللازمة لتنفيذ الحلول.
- ويجب على الأخصائي عند تكوين جماعة جديدة لتبنى م مشكلة معينة أن يأخذ في اعتباره قوة الجماعة كلها كمجموعة من الأفراد، وقوة كل عضو ونفوذه كممثل لجماعة معينة في المجتمع، ونوع علاقته بتلك الجماعة ونوع العلاقات بين الجماعات لمختلفة التي يمثلها هؤلاء الأفراد المكونين للجماعة الجديدة.

ولابد لأخصائي تنظيم المجتمع من جهاز يعمل معه، وقد يكون هذا الجهاز موجوداً كمجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو مجلس القرية أو مجلس الحي مثلاً، ويمثل هذا المجلس عادة الهيئات الم شتغلة في المجتمع، سواء كانت أهلية أو حكومية أو بعض القادة المحليين.

ويستعين اختبار الجهاز بدراسة وتنفيذ مشروع أو م مشروعين وذلك لاختبار مجهوداته وقدراته ولإشعار الأهالي بوجودة ودرجة نضجه ومدى استعدادهم للقيام بالعمل في تنمية المجتمع وتنظيمه.

(٤) تحديد الأهداف العامة للمجتمع:

وتتضمن هذه الخطوة شرح الوضع الجديد الذي يرغب المجتمع في تحقيقه والذي سيحل محل الوضع لتقديم غير المرغوب فيه، أى رسم الصورة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقه، وتتأثر شكل لأهداف العامة للعمل إلى حد كبير بأيدولوجية المجتمع وقيمه، فبالنسبة للمجتمع الاشتراكي الذي يؤمن بأن لكل فرد الحق في فرصته للعمل، يجب أن يكون الهدف القضاء على مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة، أما بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية فيكون الهدف العام للمجتمع هو توفير بعض فرص العمل وتوفير دخل ثابت للبعض الذين يعجز المجتمع عن توفير عمل لهم بالرغم من قدرتهم على العمل.

وقد يظهر أثناء هذه الخطوة بعض التعارض بين قيم الجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد. ولنأخذ مثال ذلك مشكلة المكفوفين، فبعض الجماعات تعتقد أن الحل الأمثل للمكفوف هو أن يتعلم القرآن الكريم بينما تعتقد جماعات أخرى أن من حق المكفوف أن يسير في مراحل التعليم العادية وأنه من الممكن أن يقوم بأعمال متعددة أخرى.

(٥) تحديد استراتيجية العمل:

تتضمن هذه الخطوة نوع السلوك، وكذا التنظيمات الاجتماعية التي يجب أن نوجه إليها عمليات التغيير، وتحديد طريقة التدخل لإحداث ذلك التغيير، ومدى الجهد المطلوب لتحقيق التغيير ونوعه وقيمه التكاليف اللازمة لإحداث التغيير.

(٦) تحديد الموارد:

يحاول الأخصائي في هذه الخطوة تحديد الموارد الموجودة فعلاً في المجتمع وكذا الموارد التي يمكن إيجادها وتشمل الموارد المادية التي تمثل المباني والأدوات والآلات، وكذا الأموال التي يمكن للمجتمع أن ينفقها على البرامج الاجتماعية.

(٧) تحديد الأهداف العملية:

ويعنى هذا ترجمة الأهداف العامة السابق الاتفاق عليها إلى أهداف أكثر تحديداً، فمثلاً إذا كان الهدف العام المتفق عليه هو القضاء على مشكلة البطالة فإن بعض الأهداف العملية تكون كما يأتي:

- ١- توفير الأعمال المناسبة لفئة من المتعطلين التي تملك مهارات وخبرات معينة يمكن الاستفادة منها.
- ٢- توفير التدريب اللازم للفئة التي ينقصها المهارة والخبرة اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة في السوق.
- ٣- توفير الخدمات الفردية للفئة التي تمنعها مشكلات خاصة من العمل.

ويمكن أثناء القيام بتحديد الأهداف تقدير التكاليف الفعلية لتحقيق الأهداف العملية وكذا المساهمة المطلوبة من كل جماعة.

(٨) تحديد الأولويات:

بعد تحديد الأهداف العملية يصبح من اللازم ترتيب هذه الأهداف طبقاً لأهميتها فبالنسبة لمشكلة البطالة مثلاً، هل تبدأ بعمليات

مدخل تنظيم المجتمع

التدريب، أم بتوفير فرص العمل، أم بتقديم الخدمات الفردية؟ وتتوقف الإجابة على هذه لأسئلة على عدة عوامل منها:

أ- عدد المستفيدين من كل خطوة.

ب- الأهمية النسبية للنتائج المترتبة على كل خطوة.

ج- وجود الموارد المطلوبة.

د- استعداد الجهات المسؤولة للتنفيذ، والقيم السائدة في المجتمع ومدى توافقها أو تعارضها مع الخطوات المختلفة.

ثالثاً: المرحلة التنفيذية:-

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات، إذ لا قيمة لأيها قرارات ما لم تنته إلى تنفيذ فعلى، ولعل مجرد وجود الرغبة في تغيير وضع معين أو مجرد الارتباط بقرار معين لا يعنى بالضرورة إحداث ذلك التغيير أو تنفيذ ذلك القرار، لذا كان على الأخصائي أن يستخدم مهاراته وخبراته كلها لمساعدة الجماعات على تحقيق قراراتها، وعلى الأخصائي أن يتوقع بعض العقبات التي تقف في سبيل التنفيذ ولكن عليه أن يعمل على تذليلها. وفيما يلي بعض الأمثلة لما قد يعترض عملية التنفيذ من عقبات:

١- قلة الموارد المادية المخصصة للبرامج الاجتماعية.

٢- وجود بعض قيم مجتمعية أو عادات وتقاليد معينة تعطل التنفيذ.

٣- تعارض مصلحة بعض فئات المجتمع مع أهداف التغيير اللازم.

رابعاً: التقييم:

لا يعتبر التقييم الخطوة الأخيرة في عمليات تنظيم المجتمع، بل هي جزء من كل خطوة من الخطوات السابقة. ويعتبر التقييم وسيلة الربط بين النظريات العملية والطرق التطبيقية في الميدان، و يؤدي التقييم إلى معرفة صلاحية الطرق المختلفة للعمل وفعالية خدمات معينة لمقابلة مشكلات معينة، فهو يؤدي - إذا كان علمياً- إلى توسيع القاعدة العلمية للمهنة وتثبيت للنظريات التي تستند إليها طريقة تنظيم المجتمع.

ويجب أن يقوم الأخصائي بعملية تسجيل يومية لكل ما يقوم به من نشاط، وأن ينتهي من تسجيله بتقييم مبدئي عن نتيجة ذلك النشاط متضمناً نواحي الضعف والقوة به ومدى تحقيقه للهدف المرسوم.

ويقوم الأخصائي بعملية التقييم بعد كل فترة زمنية قد تكون أسبوعياً أو شهراً أو سنة للمدة التي يستغرقها المشروع وتبعاً لاسرعة التي يسير بها.

أما عملية التقييم النهائي للمشروع فتتناول ناحيتين أساسيتين:

أ- مدى تحقيق المشروع للهدف العام الذي حدده الجهاز المسئول.

ب- مدى تحقيق المشروع للأهداف الجزئية العملية.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند التقييم عدة اعتبارات منها:

أ- مدى صلاحية الجهاز المسئول عن المشروع.

ب- التحليل السليم والفهم الكامل للمشكلة وأسبابها.

ج- طبيعة المجتمع نفسه وموارده.

مدخل تنظيم المجتمع

د- طريقة الأخصائي الاجتماعي في العمل واختياره للاستراتيجية الأساسية لكل موقف.

ومن المستحسن أن يقوم الأخ صائي الاجتماعي بالاستعانة بالخبراء في تقييم المشروعات وكذا بأخصائي البحث الاجتماعي كما يحتاج الأمر.

مدخل تنظيم المجتمع

أسئلة الفصل السابع

وضح بالشرح ما يلي فى ضوء ما درست:

- ١- الأسس التي يجب مراعاتها عند تطبيق خطوات تنظيم المجتمع.
- ٢- خطوات المرحلة التمهيدية فى طريقة تنظيم المجتمع.
- ٣- خطوات المرحلة التخطيطية فى طريقة تنظيم المجتمع.
- ٤- المرحلة التنفيذية فى طريقة تنظيم المجتمع.
- ٥- المرحلة التقييمية فى طريقة تنظيم المجتمع.

مدخل تنظيم المجتمع

الفصل الثامن

فلسفة طريقة تنظيم المجتمع

مقدمة:

يعتبر التعرض لموضوع فلسفة أى علم أو أى مهنة من أصهب الأمور حيث أنها تتناول موضوعات على درجة عالية من التجريد وهو الأمر الذى يتطلب إدراك عميق للعلاقات القائمة في ذلك العلم أو المهنة وتصورات شاملة تجاه هذه العلاقات في ضوء المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الذى تمارس فيه هذه المهنة أو هذا العلم.

وتشير كلمة فلسفة Philosophy في الأصل الأغريقي إلى كلمة Philo بمعنى حب وكلمة Sophy بمعنى حكمة أى ما يعنى حب الحكمة.

بينما يفضل البعض الإشارة إلى كلمة الفلسفة على أنها مجموعة الحقائق والقيم Facts and Values الخاصة بهذا العلم.

بل أن معجم وبستر Webster يشير إلى أن الفلسفة تعنى دراسة الأسباب والعلاقات التي تتصل بالأشياء والفكر، أو النظرية التي يقوم عليها أو ينطلق منها أحد مجالات الفكر البشرى أو النشاط الإنسانى.

أما الدكتور سيد أبو بكر فيشير إلى مفهوم الفلسفة على أنها موقف أو تصور شامل تجاه الكون والمجتمع والإنسان، وتصور منطقي للعلاقات التي تربط كل ظاهرة بأخرى استناداً لمنهج خاص، وبتطبيق هذا المنهج على الماضى والحاضر يمكن استخلاص تلك الكليات التي

تكون الإطار النظري الذى يتحرك خلاله الإنسان عندما ينزل بالنظرية إلى الواقع يقيمها بالتجربة والممارسة.

وفي ضوء ما سبق يمكننا أن نشير بصراحة إلى أن:

- ١- الفلسفة تصورات عامة شاملة توجه العلوم والمهن.
 - ٢- أن الفلسفة على درجة عالية من التجريد في صياغتها.
 - ٣- أن الفلسفة على درجة عالية من العمومية وتتناول مسائل كلية.
- وبناء على ما تقدم- وفي ضوء المفهوم السابق للفلسفة فإنه يتضح أن فلسفة المهنة الأم وهى مهنة الخدمة الاجتماعية ستكون المصدر الرئيسي الذى تشتق منه فلسفة طريقة تنظيم المجتمع فالارتباط بين الطرق الفرعية للمهنة في فلسفتها واضح مع فلسفة المهنة.
- أى أن فلسفة طريقة تنظيم المجتمع قد اشتقت من فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية ذاتها كما أنها تكونت عبر التفاعل المستمر بين المكونات النظرية لطريقة وبين واقع ومتطلبات الممارسة الميدانية لطريقة في ظل المناخ الأيديولوجي العام للمجتمعات.
- وعلى ذلك يمكننا أن نعرف فلسفة طريقة تنظيم المجتمع بأنها التصور لشامل تجاه مكونات الطريقة نظرياً وعملياً في ضوء أيديولوجية لمجتمع والمتغيرات المؤثرة فيه.

والمتتبع لحركات التاريخ العلمى لفلسفة طريقة تنظيم لمجتمع خاصة وفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية عامة يجد أن هناك شبه اتفاق

على مجموعة صعوبات تبدو واضحة أمام محاولات كتابة فلسفة المهنة والطرق من أهمها:

٦- حداثة المهنة نسبياً وبالتالي حداثة طريقة تنظيم المجتمع حيث يبدو اتجاه المهنة -نظراً لحداثتها- إلى التركيز على الممارسات المهنية أكثر من التركيز على التجريدات النظرية.

٧- تعدد الأيديولوجيات ولثقافات المختلفة التي ظهرت فيها المهنة والتي تتم فيها ممارسات حيث تتباين هذه الأيديولوجيات بما لا يسمح بالاتفاق العام على فلسفة محددة.

٨- التغير المستمر والسريع في المجتمعات المعاصرة بما يعنيه ذلك من تغيرات سريعة في القيم والمنظمات والتنظيمات وفي المعارف والبناءات النظرية وهو الأمر الذي يؤثر في ديمومة أى محاولة لصياغة إطار فلسفة للمهنة.

٩- التباين الواضح في وجهات نظر كلاً من المستفيدين من خدمات وبرامج الخدمة الاجتماعية وبين كل من الممولين لهذه الخدمات سواء كأفراد أو تنظيمات وبين وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.

وبالرغم من ذلك فقد ظهرت عدة محاولات لكتابة إطار فلسفية لطريقة تنظيم المجتمع سوف نعرض لها بشئ من التفصيل مراعين التركيز على المحاولات المصرية لبناء أطر فلسفية ومن أهمها ما يلي:

أولاً: محاولة هدى بدران:

في كتابها "تنظيم المجتمع" الصادر سنة ١٩٦٩ وضعت د. هدى بدران محاولة أساسيين هما: الإطار الفلسفة للطريقة، والقيم الأساسية التي تعمل في إطارها.

وسنحاول فيما يلي أن نعرض لهذه المحاورين.

أ- الإطار الفلسفي للطريقة: ويدور حول ما يلي:

١- أن الوظيفة الأساسية لأي مجتمع هي إشباع احتياجات أفرادها عن طريقة التنظيمات الاجتماعية الموجودة به، غير أن الملاحظ أن هناك زيادة كبيرة في الاحتياجات على الموارد مما يؤدي إلى قصور التنظيمات الاجتماعية في أداء وظائفها على الوجه الأكمل، وإلى ظهور مشكلات مجتمعية.

٢- أن المجتمعات تحول زيادة كفاءة تنظيماتها ومقابلة ما يظهر من مشكلات عن طريق إجراء التعديلات في هذه التنظيمات أو إيجاد تنظيمات جديدة. غير أن استمرار التغير الاجتماعي يؤدي إلى عدم توازن جديد بين الاحتياجات والموارد. ومن ثم يحتاج كل مجتمع إلى تعديل مستمر في تنظيماته الاجتماعية وإلى إنشاء تنظيمات جديدة.

٣- وتظهر طريقة تنظيم المجتمع كأداة فعالة لمساعدة المجتمعات على سد ألوان القصور والثغرات الموجودة في تنظيماتها الاجتماعية

والتي تؤدي إلى ظهور المشكلات المجتمعية، ومعاونة هذه المجتمعات في سد تلك الثغرات وعلاج المشكلات بصورة متكاملة.

٤- وطالما أن الاحتياجات تزيد عن الموارد فإن المجتمعات تعطي أولوية لبعض الاحتياجات دون الأخرى. ولما كانت احتياجات ومصالح الجماعات المختلفة قد تتفق أو تختلف عن بعضها البعض، فإن بعض الجماعات تحاول أن تعطي لاحتياجاتها صفة الأولوية بالنسبة للمجتمع كله. وإذا علمنا أن ظاهرة النفوذ لا تتساوى في توزيعها بين أفراد وجماعات المجتمع، فإن الجماعات صاحبة النفوذ ستحاول تحقيق مصالحها حتى ولو على حساب الجماعات الأخرى مما يزيد من ضعف ومشكلات الأخيرة.

٥- وهنا أيضاً تظهر طريقة تنظيم المجتمع لتساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية أى لتتصف الفئات الضعيفة في المجتمع وتساعد على التمتع بالحياة الكريمة، وذلك من خلال التأثير في القرارات المجتمعية بحيث تؤدي تلك القرارات إلى أنصاف ذوي النفوذ المحدود.

٦- وتحاول بعض المجتمعات التوفيق بين مواردها المحدودة احتياجاتها المتعددة من خلال التخطيط القومى، وهنا تظهر طريقة تنظيم المجتمع كأداة لها أهميتها في استثارة المجتمعات المحلية وتنظيم جهودها لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية حتى تلتقى الجهود القومية الموجهة من أعلى من الجهود المحلية لصاعدة من القاعدة في منتصف الطريق.

٧- وهكذا نرى أن طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تكون أداة فعالة في:

أ- إحداث تغييرات في التنظيمات الاجتماعية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية.

ب- تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة.

ج- الإسراع بعمليات التنمية القومية عن طريق تنمية الوحدات المحلية.

٨- وتعتمد الطريقة في كل ذلك -أساساً- على إشراك الجماعات المختلفة في اتخاذ القرارات التي تمسها من قريب أو بعيد، والتي ستتحمل عبء تنفيذها فيما بعد أي أنها تتخذ أسلوب الديمقراطية قاعدة لعملها.

ب- القيم الأساسية التي تعمل الطريقة في إطارها:

هنا يكون التركيز على ما يلي:

١- هناك مجموعة من القيم الخاصة التي تستند إليها الطريقة بجانب الحقائق والمعلومات النظرية. وفي إطار هذه القيم يحكم الأخصائي على المواقف المختلفة التي يواجهها.

٢- وتشتمل الطريقة هذه القيم من مجموعة المفاهيم والحقائق التي تعتبر أساساً للتعامل مع الناس.

وتشتمل هذه المفاهيم والحقائق ما يلي: الاعتراف بكرامة الفرد وقيمه كإنسان- وبأهلية التصرف في حياته الخاصة تبعاً لقدراته وموارده- حرية الناس في التعبير عن احتياجاتهم- قدرة الإنسان على

النمو حق للفرد في الحصول على ضروريات الحياة- حقه في تلقى المساعدات في وقت الحاجة والأزمات - الحاجة إلى مناخ اجتماعي يشجع على نمو وتقدم الناس- حق الفرد في المساهمة في شئون مجتمعه، ومسئوليته إزاء هذا المجتمع.

٣- غير أن الظروف الراهنة تجعل من الصعب توافر ذلك للأفراد فالمجتمعات تتسابق لإحراز أكبر قدر من التقدم التكنولوجي دون الاهتمام بتأثير ذلك على العلاقات الاجتماعية، كذلك تساعد عمليات التحضر والتصنيع على إضعاف لشعور بالانتماء... وهذا كله يزد في الاتجاه نحو المركزية ويقلل من دور الفرد في التنظيمات الاجتماعية.

ثانياً: محاولة سيد أبو بكر:-

وهذه المحاولة تدور أيضاً حول محورين هما: الأساس الفلسفي للطريقة، والقيم والحقائق التي تعمل الطريقة في إطارها. ويمكننا أن نلخص هذه المحاولة فيما يلي:

أ- الأساس الفلسفي للطريقة:

١- يتلخص هذا الأساس في الإيمان بمسؤولية لمجتمع عن إشباع احتياجات أفراد. وإذا كانت الوظيفة الأساسية لأي مجتمع هي "إشباع احتياجات أفراد" فإنه لكي يؤدي هذه الوظيفة يعمل على أن تؤدي تنظيماته المختلفة وظيفتها على أحسن وجه ممكن. وإذا اقتضت الضرورة، أي إذا عجزت التنظيمات

القائمة عن إشباع احتياجات أفرادها، فإن المجتمع يلجأ إلى إيجاد تنظيمات جديدة.

٢- ولما كانت الموارد والإمكانات تعجز -كقاعدة عامة- عن إشباع كل الاحتياجات، وذلك بفعل عوامل عديدة قد تكون الطموح المتواصل للسكان، أو الزيادة المضطردة لهؤلاء السكان أو عاداتهم الاستهلاكية السيئة، أو عدم الاستفادة من الخدمات، أو قلة الموارد الطبيعية، أو التركيب السكاني، أو غير ذلك، فإن المجتمعات تلجأ إلى أحد أو كل هذه الإجراءات.

أ- زيادة كفاءة تنظيماتها وهيئاتها ومؤسساتها.

ب- إجراء بعض التعديلات فيها، أو إعادة تصنيفها وترتيب وظائفها.

ج- تكوينات تنظيمات جديدة.

د- تستثيرهم لتغيير عاداتهم وسلوكهم وقيمهم وأنماطهم.

هـ- تساعداهم على تنمية قدراتهم للعمل على زيادة كفاءتهم وهى في كل ذلك تصنع الأولويات وتفضل الأهم على المهم، وقد تأخذ بالتخطيط الشامل.

٣- وفي كل هذه المحاولات وغيرها تقوم طريقة تنظيم المجتمع بدور هام في مساعدة المجتمع على إشباع احتياجات أفرادها وذلك من خلال محاولتها أن:

أ- تستثير المواطنين لبذل جهودهم للمساهمة في إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم (الجهود الذاتية).

ب- تستثيرهم لمساعدتهم للمشروعات الحكومية والاستفادة منها.

ج- تساعدهم على تحديد أهدافهم بطريقة واقعية بعيدة عن الآمال الخالية.

د- تستثيرهم لتغيير عاداتهم وسلوكهم وقيمهم وأنماطهم الاستهلاكية.

هـ- تساعدهم على تنمية قدراتهم للعمل على زيادة كفاءتهم الإنتاجية.

و- تساعدهم في التغلب على الصراعات وإنصاف الفئات لضعيفة في المجتمع.

ز- تساعدهم في العمل على إحداث تغيير في مناطق الخلل بنظم المجتمع وتنظيماته.

٤- وكل هذه لأعمال تقوم على أساس اشتراك جماعات المجتمع - أو ممثليها- في التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومشكلاتها ثم اتخاذ القرارات بشأنها وتحمل مسئوليات تمويلها وتنفيذها على أساس من التخطيط المبني على الدراسة والبحث.

٥- ويستمر العمل مع المجتمعات على أساس هذه الفلسفة بصفة دائمة لوجود عدم توازن دائم بين الموارد والاحتياجات حيث كلما تمكن المجتمع من إحداث التوازن يحدث عدم توازن جديد وهكذا.

٦- وعلى الرغم من أن الطريقة تركز في فلسفتها على مسؤولية المجتمع عن إشباع احتياجات أفراد، فإن القيم التي تعمل هذه الطريقة في إطارها تتأثر بالأيدولوجية السائدة في المجتمع كما تتأثر بالقيم الشخصية للأخصائيين الاجتماعيين. وتتفاعل هذه القيم مع بعضها البعض يؤدي إلى ظهور ما يعرف "بالمدارس" في تنظيم المجتمع.

٧- والمدرسة التي يتبناها صاحب هذه المحاولة تتميز بما يلي:

أ- الإيمان بالعدالة الاجتماعية.

ب- الإيمان بإمكانية تعاون وتضامن الفئات لاجتماعية لإشباع احتياجاتها.

ج- تحمل الدولة لمسئولية توفير حياة إنسانية كريمة للفئات الخاصة غير القادرة على العمل،

د- إتاحة الفرصة للمواطنين لتنظيم صفوفهم لإشباع بعض احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.

هـ- قيام المواطنين بالتعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم واشتراكهم في اتخاذ القرارات بشأنها وإتاحة فرص متكافئة لهم.

و- الإيمان بتوجيه التغير المقصود لصالح كل فئات المجتمع على أساس من العدالة الاجتماعية.

٨- أى أن دور الطريقة -طبقاً لهذه المدرسة- يتلخص في المساهمة في توجيه التغير لصالح سكان المجتمع وطبقاً لإرادتهم مع توفير العدالة الاجتماعية.

ب- القيم والحقائق التي تعمل الطريقة في إطارها:

١- يدور الإطار الفلسفى للطريقة حول مجموعة من القيم والحقائق، وتمارس الطريقة في إطارها ويتأثر بها حكم الأخصائي الاجتماعي على المواقف ويلتزم بها عند تعامله مع الناس.

٢- مجموعة القيم تتلخص في قيمتين أساسيتين هما: الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الإنسانية.

وتنبثق عن هاتين القيمتين مجموعة من القيم الفرعية كالاعتراف بقدرة الفرد على التعبير وحقه في أهلية التصرف في شئونه وتحسين مستوى معيشته، وحرية التعبير عن رأيه واحتياجاته وغير ذلك.

٣- أما الحقائق فهي تختلف من مجتمع لآخر، ومن موقف لآخر، ومن وقت لآخر. وإطار الحقائق الذى تعمل الطريقة من خلاله يتكون من الاعتراف والإيمان بما يلي:

أ- أنه لا توجد حقائق مجردة فالحقائق نسبية.

ب- الفرد وحدة الجماعة، والجماعة وحدة المجتمع، والمجتمع لا بد وأن يتغير لصالح أفراده.

ج- أن لا يفرق المجتمع -في توفير الرفاهية لأعضائه- بين فئة وأخرى.

د- أن القيم تنظم المجتمع الإنسان ومن ثم يجب فهمها فهماً كاملاً.

هـ- الديمقراطية لا تتوفر عن طريق التعليم فحسب ولكن بالممارسة.

و- الآلام والمتاعب التي يعاني منها الفرد ليس لها ما يبرر استمرارها.

ز- الفقراء والمرضى والعجزة ليسوا عناصر ضعيفة ولا يجب تركهم ليفنوا وإنما من الواجب مساعدتهم ورعايتهم.

ح- الفرد وحدة متكاملة دينامية متغيرة ويجب مساعدته ليعتمد على نفسه وعلى الآخرين.

ط- الفروق الفردية أمر حتمي ولا بد من احترامها.

ى- على الحكومة أن تتدخل لصالح إشباع احتياجات الناس، مواجهة مشكلاتهم.

ك- جماعية القيادة وتوافق الوسائل مع الأهداف من أهم ضمانات تحقيق الناس لأهدافهم.

تعقيب ووجهة نظر:

من استعراضنا للمحاولتين المصريتين في صياغة فلسفة

لطريقة تنظيم المجتمع نجد أن:

١- هناك تقارب بين وجهات النظر، حول التركيز على القيم

والحقائق التي تبنى في ضوءها فلسفة طريقة تنظيم المجتمع.

٢- أبرزت المحاولتان رؤية لطريقة للمجتمع ولطبيعة العلاقات بين التنظيمات والجهود المهنية المبذولة لمواجهة المشكلات المجتمعية.

٣- ولما كان مفهومنا لسابق للفلسفة يعنى التصور الشامل تجاه طريقة تنظيم المجتمع أى تجاه المكونات الأساسية للطريقة فإن أى محاولة لصياغة إطار فلسفى يجب أن تتضمن على الأقل من وجهة نظرى النقاط الآتية:

أ- القيم المجتمعية: أن يحدد هذا الإطار الفلسفى أى القيم المجتمعية لها الأولوية في مجتمعنا المعاصر كذلك تحديد لقيم المهنية التي يجب وضعها في الاعتبار نظراً للتغير في القيم المهنية والمجتمعية الحالية وبالتالي يتطلب الأمر إعادة فحص وتمحيص هذا الإطار القيمي.

ب- الأهداف: والواقع أن مختلف الاتجاهات في صياغة أهداف طريقة تنظيم المجتمع وكذلك كافة التقسيمات التي ذكرها العلماء تحتاج الآن إلى نظرة وتأن حيث يبدو واضحاً أنه لا خلاف على الهدف العام للطريقة ولكن في الأهداف الفرعية يبدو التباين واضحاً مما يتطلب الاتفاق الآن على الأهداف المهنية لطريقة قبل صياغة إطارها الفلسفى.

ج- المبادئ: في ضوء الاتجاهات الحديثة في طريقة تنظيم المجتمع المعاصر. أصبح الأمر يتطلب النظر في مبادئ الطريقة لأنها وإن كانت من موجهات السلوك المهني أو أن الاتفاق عليها يحتاج جهداً

نظراً للتعبيرات الواضحة في مجتمعنا المعاصر وفي ضوء الأهداف التنويرية التي نسعى إليها.

د- نظرت الطريقة للمجتمع المهني الذي تعمل فيه وتعتبره مجال عملها حيث تعدد مستويات المجتمع ومفاهيمه وتباينت طرق تحديده.

هـ- الأدوات والوسائل المستخدمة في تحقيق أهداف الممارسة المهنية للطريقة وهي أيضاً تحتاج إلى إعادة صياغتها بما يتلاءم مع المفاهيم والاتجاهات النظرية الحديثة في طريقة تنظيم المجتمع.

و- المستفيدين من ممارسة الطريقة والمستفيدين من برامجها يحتاج الأمر إلى ضرورة تحديدهم بدقة ووضع أولويات لفئات المستفيدين من هذه المشروعات والبرامج وفقاً للسياسة العامة للمجتمع.

وبذلك فإن الأطر الفلسفية المطروحة الآن تحتاج إلى الاستفادة منها مع محاولة تطويرها بما يتلاءم مع التيارات النظرية الجديدة في طريقة تنظيم المجتمع ومع متطلبات وواقع الممارسة الميدانية لهذه الطريقة في مجتمعنا المصري في ضوء الإطار الفلسفي العام للمجتمع المصري ككل.

واعتقد أنه قد أصبح الأمر يتطلب من جميع المتخصصين إلى ضرورة عقد مؤتمر علمي يمكن الاتفاق على مكونات الإطار الفلسفي المطروح سابقاً والمحدد من وجهة نظرنا لما يجب أن تكون عليه أية تصورات لمن يحاول التعرض لموضوع فلسفة طريقة تنظيم المجتمع.

أن الدعوة للاتفاق على أو تحديد متضمنات ومحتوى هذا الإطار الفلسفى أصبح أمراً حيوياً لطريقة تنظيم المجتمع في مصر في ضوء الاعتبارات والمتغيرات المعاصرة وفي ضوء هذا التراكم في المكتبة العلمية والبحوث والدراسات الميدانية في طريقة تنظيم المجتمع وهو الأمر الذى نسعى إليه من طرح المكونات الست السابقة للفلسفة.

مدخل تنظيم المجتمع

الفصل التاسع
مبادئ طريقة تنظيم
المجتمع

مقدمة :

يستند المنظم الاجتماعي في عمله بمجموعة من المبادئ النابعة من مهنته ومن الديانات والعقائد والأيدولوجيات السائدة في مجتمعه وتزيد احتمالات نجاح المنظم في عمله إذا تمسك بالمبادئ الأساسية لطريقته.

وتتفق طريقة تنظيم المجتمع مع طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى في كثير من المبادئ الأساسية إلا أنها قد كونت لنفسها بعض المبادئ الخاصة بها نتيجة لخبرة العاملين في الميدان.

هناك بعض اعتبارات خاصة يجب أن تكون واضحة عند مناقشة مبادئ تنظيم المجتمع Principle of Community Organization:

١- أن هناك مستويات مختلفة من المبادئ تبعاً لدرجة عموميتها، فهناك مبادئ على درجة عالية من الفلسفة يمكن ترجمتها إلى عدة مبادئ عملية تفصيلية، فمثلاً الديمقراطية في العمل تعتبر من القيم بجانب أنه مبدأ فلسفي عام يمكن ترجمته إلى مبادئ عملية مثل: لكل إنسان الحق في الاشتراك في القرارات التي يتأثر بها.

٢- إن مبادئ تنظيم المجتمع واحدة في جميع المجتمعات ولكن يختلف في أسلوب التطبيق تبعاً لظروف كل مجتمع وثقافته.

فإذا ما استعرضنا مبادئ تنظيم المجتمع من خلال كتابات المتخصصين في هذه الطريقة يمكن أن نلمس وجود اختلافات فيما بينهم حول تحديد هذه المبادئ سواء من حيث التسمية اللفظية أو من حيث عدد المبادئ فبينما حدد عبد المنعم شوقي مبادئ تنظيم المجتمع في أحد عشر مبدأ هي الاستشارة واشتراك الأهالي - حق تقرير المصير القبول والتوجيه- الاستعداد- الحركة- التقرير- التنظيم- العلاقات المهنية- الرجوع للخبراء- التقويم.

وقد حددت هدى بدران هذه المبادئ في سبعة مبادئ هي:

- ١- مبدأ اشتراك المواطن.
- ٢- مبدأ النمو الشامل المتوازن.
- ٣- مبدأ الاعتماد على الحلول الذاتية.
- ٤- مبدأ الرجوع للخبراء.
- ٥- مبدأ التخطيط.
- ٦- مبدأ الوصول إلى نتائج مادية ملموسة.
- ٧- مبدأ التقويم.

في حين حدد فوزى بشرى مبادئ تنظيم المجتمع في خمس

مبادئ هي:

- ١- مبدأ التقبل.
- ٢- مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

٣- مبدأ حق اتخاذ القرار .

٤- مبدأ التقويم الذاتي.

٥- مبدأ الموضوعية.

ويجب علينا أن نلاحظ أن هذه المبادئ متداخلة ومتشابكة ويكمل بعضها البعض، فالعاملون في تنظيم المجتمع يلتزمون بهذه المبادئ جميعاً أو إذا كان أحد المواقف يتطلب التركيز على مبدأ معين فلا يعني هذا إهمال تطبيق المبادئ الأخرى.

مفهوم مبادئ تنظيم المجتمع:-

هناك استخدامات عديدة لمصطلح المبدأ Principle فهو يستخدم في الفلسفة بمعنى ويستخدم في الأخلاق بمعنى، كما أنه يستخدم في السياسة بمعنى ثالث وهكذا.

ومن الناحية اللغوية يشير المصطلح إلى دلالات عديدة للغاية غير أن أقرب الدلالات إلى استخدامنا المهني لهذا المصطلح هو أنه قد يشير إلى:

"حقيقة أساسية، أو قانون، أو قوة محركة وقد يشير كذلك إلى قاعدة للسلوك وخصوصاً السلوك السليم مثل مبدأ المساواة العنصرية".

مفهوم المبدأ المهني:

في إطار المهنة يشير المبدأ عموماً إلى قاعدة أساسية لها صفة الثبات النسبي والعمومية وتوجه الممارسة المهنية.

أما الأسلوب: فهو الطريقة التي تتبع أو يطبق بها المبدأ، مثال لتطبيق مبدأ تنمية فكر الطالب توضع أسئلة بأسلوب غير مباشر.

وتعرف أيضاً المبادئ المهنية بأنها عبارة عن حقائق أساسية لها صفة العمومية والتي وصل إليها المختصون عن طريق تجميع وتحليل الخبرات المتراكمة في الميدان والالتزام بهذه المبادئ، وعدم الخروج عليها يساهم في تحقيق أهداف الممارسة.

وجدير بالذكر أن الالتزام بالمبادئ و حدها لا يعنى نجاح الأخصائي الاجتماعي في عمله، إذ يتوقف هذا النجاح على ما يلي بالإضافة إلى التزامه بمبادئ المهنة.

١- ظروف المجتمع وأوضاعه من حيث عمق و أنواع المشكلات التي يواجهها والاحتياجات التي يعمل على إشباعها و مدى توافر الموارد المادية والبشرية لتحقيق إشباع الاحتياجات وحل المشكلات.

٢- مدى استجابة سكان المجتمع من حيث إدراكهم لم شكلاتهم واحتياجاتهم ومواردهم، ومدى استعدادهم وقدراتهم للرغبة في العمل المشترك لإشباع احتياجاتهم والتغلب على مشاكلهم.

٣- شخصية الأخصائي الاجتماعي من حيث استعداده ومهارته وخبرته وتدريبه وقدرته للتعامل مع أهالي المجتمع ومدى تقبل أهالي المجتمع له وللأساليب التي يستخدمها في ممارسة عمله.

٤- مدى توافر أجهزة الخدمة الاجتماعية التي يتحرك من خلالها العاملون بالمهنة لمساعدة المجتمع على حل مشكلاته وإشباع احتياجاته.

٥- مدى التقدم العلمي والأساليب الفنية التي توفرها المهنة لمؤسساتها وللعاملين فيها.

١- مبدأ الاستثارة:-

على الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في هذا المجال أن يعمل على استثارة المواطنين لإدراك أوضاعهم كي يتمكنوا من الوصول إلى فهم مشاكلهم ومعرفتها بغية تحريكهم للعمل الجاد لمواجهة هذه المشاكل والتغلب عليها.

ويحاول المهتمين ومفكرى تنظيم المجتمع إبراز أهمية مبدأ الاستثارة وضرورة تطبيقه بغرض إحداث التنمية والتي يتوقف نجاحها على:

١- شعور عدد كاف من المواطنين بعدم الرضى عن الأحوال الموجودة ورغبتهم في تغييرها.

٢- قدرة هؤلاء المواطنين على تنظيم صفوفهم للعمل الاجتماعي.

وهناك عدة مقتضيات لتحقيق هذا المبدأ:

١- أن تبدأ من داخل المجتمع حيث يشعر المواطنون بعدم الارتياح لبعض الأوضاع والرغبة في الإصلاح.

٢- قد يستخدم لذلك وسائل الإعلام المختلفة والمقابلة والزيرة والاجتماع.

٣- قد تأتي الاستشارة من خارج المجتمع أى من قبل بعض المسؤولين.

٤- يجب أن تكون الاستشارة هادئة بمعنى إ شعارهم بالأوضاع السيئة بطرق غير حساسة لشعورهم.

٢- مبدأ التقبل:-

أ- مفهوم التقبل:

يشير هذا المبدأ إلى "عملية مزدوجة" فهو يعنى كلا من:

١- تقبل الأخصائي للمجتمع الذى يعمل معه كما هو.

٢- تقبل المجتمع للأخصائي الذى يعمل معه.

والملاحظ أن هذين البعدين متفاعلين ومتبادلاً التأثير والتأثر فتقبل المجتمع للأخصائي مرهون بتقبل الأخصائي للمجتمع والعكس غير صحيح (وذلك لأن الأخصائي شخص مهني).

ب- أبعاده:

بالنسبة للشق الأول، وهو تقبل الأخصائي الاجتماعي للمجتمع الذى يعمل معه نجد أن لهذه العملية "أبعاد ثلاثة" هي:

١- تقبل سمات المجتمع وظروفه وأوضاعه.

٢- تقبل قيمه واتجاهاته.

٣- تقبل القوى الاجتماعية المكونة له، العلاقات السائدة فيه.

ج- مقتضياته: يتطلب تحقيق هذا المبدأ ما يلي:

- ١- البدء مع المجتمع من حيث هو.
- ٢- عدم إبداء أى سخط أو استهجان أو احتقار لما يراه في المجتمع من قيم أو اتجاهات أو عادات أو تقاليد.
- ٣- محاولة فهم المجتمع فهماً كاملاً مبيناً على الدراسات العلمية السليمة وإدراك احتياجات المجتمع ورغباته ومشكلاته وموارده وإمكانياته.
- ٤- أن يبدأ في العمل من تلك الاحتياجات والرغبات والمشكلات مستخدماً موارد المجتمع وإمكانياته.
- ٥- توجيه أهالي المجتمع نحو تعديل أو تغيير القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع والتي قد تعرقل عمليات التغيير المرغوبة.
- ٦- محاولة القضاء على المنازعات والخلافات والصراعات التي قد توجد بين الجماعات والقوى الاجتماعية التي تكون المجتمع.
- ٧- الاعتراف التام بوجود فروق بين المجتمعات وتقبل هذه الفروق واحترامها.
- ٨- وذلك كله سيساعد على إقامة علاقات اجتماعية مرضية بين الأهالي قوامها التعاون والتضامن مما ينعكس على نجاح المشروعات والبرامج.

د- اعتبارات:

١- كلما اكتسب الأخصائي الاجتماعي ثقة أهالي المجتمع كلما كان أقدر على توجيههم، حيث أنهم إذا ما تقبلوا ف سيتقبلون توجيهاته.

٢- تقبل سكان المجتمع أمر في غاية الأهمية، حيث يتوقف على هذا التقبل مدى استجابة المواطنين لدوره، ومدى تعاونهم معه وتفتهم فيه.

هـ- أهميته:

إذا لم تتوفر الاستجابة المرضية والتعاون المنا سب والثقة الكاملة بين كل من الأخصائي الاجتماعي والمجتمع، فإن الأخصائي لن يستطيع أن يؤدي دوره في المجتمع وستفشل جهوده وسيفقد المواطنون ثقتهم في كل الأخصائيين بعد ذلك.

٣- إشراك المواطنين:

إن مفهوم المشاركة Participation يستخدم بمعنى م ساهمة أو اشتراك أما Participant بمعنى مشترك.

١- وهو مبدأ أساسي في الخدمة الاجتماعية حيث أن للجهود الذاتية آثارها البناءة في العمل الاجتماعي.

٢- واشتراك المواطنين يجب أن يكون في كل مرحلة من مراحل خطوات طريقة تنظيم المجتمع.

- ٣- ويتطلب هذا المبدأ فتح باب التطوع للمواطنين وتوزيعهم على العمل الاجتماعي بحسب قدراتهم بعد تدريبهم.
 - ٤- ولا شك أن التغييرات التي يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركون فيها تصبح ذات أهمية بالنسبة لهم.
 - ٥- واشتراك المواطنين مبدأ هام لأنه يدل على إيجابية المواطنين في العمل الاجتماعي.
- وتتحقق المشاركة من جانب المواطنين بالنسبة لأبعاد أو جوانب ثلاث:
- أ- في اتخاذ القرارات التخطيطية التي تمس مصلحة المجتمع.
 - ب- المشاركة في الخطوات التنفيذية للمشروعات التي تتم بالمجتمع.
 - ج- الاستفادة من الخدمات المختلفة الموجودة في المجتمع.
- تبدو أهمية المشاركة في:**
- ١- اكتساب المواطنين الخبرات والممارسات الديمقراطية.
 - ٢- تتيح للمواطنين الفرص لاكتساب الخبرات في مواجهة مشكلاتهم.
 - ٣- تتيح للمواطنين الفرصة في الإدلاء بآرائهم تجاه مشاكلهم ومشاكل مجتمعهم.
 - ٤- تحفز المواطنين على الحفاظ على المكاسب التي حققوها.
 - ٥- تنمية روح القيادة وخلق قيادات جديدة تساعد في تنمية المجتمعات.

٦- تنمية الإحساس بالملكية العامة واحترامها والحفاظ عليها.

مستويات ومجالات المشاركة:

أولاً: تختلف المشاركة الشعبية باختلاف نوع النشاط الذي تساهم فيه فنجد:

- ١- أنه توجد مشاركة شعبية في قطاع النشاط الأهلي وهذه بدورها تتطلب مواصفات معينة في الأفراد المشتركين في هذا القطاع.
- ٢- مشاركة شعبية تتم على م مستوى مرحلة التنفيذ والتدعيم.
- ٣- وأخيراً مشاركة شعبية تتم على م مستوى مرحلة المتابعة والتنظيم .

الفلسفة التي تقوم عليها المشاركة الشعبية:-

يعتمد مبدأ المشاركة الشعبية على عدة أسس مستوحاة من مهنة الخدمة الاجتماعية التي تؤمن بالديمقراطية وبحق العميل (فرد كان أو جماعة أم مجتمعاً) في تقرير مصيره وبقوته وكرامته وقدرته على مساعدة نفسه Self Help وقابليته لأن يكون هدفاً للتغيير إلى أف ضل Target for Change ومستوحاه من العلوم الاجتماعية الأخرى كالتربية التي تؤمن وتنادى بأن الإنسان لا يتعلم إلا ما يريد أن يتعلمه ومن خلال مواقف الحياة الملحة، كما تقوم المشاركة أيضاً على بعض القيم الاجتماعية للمجتمع الديمقراطي التي تنادي بأنه لا يمكن عمل شئ

للناس إلا ما يفعلونه هم لأنفسهم أو على حد قول إدوارد ليندمان

The Community في كتابه Edward Lindeman

"In Democracy Nothing Can be Done for the People
Except What the People Can do for Themselves"

٤- حق اتخاذ القرار:

أ- مفهومه:

يدور مفهوم هذا المبدأ حول حقيقة منطقية وبديهية تقول: إذا كان جوهر تنظيم المجتمع هو عملية إحداث تغييرات في الناس وبيئاتهم على أن يكون مقصوداً أو مخططاً ولصالح الناس أنفسهم فإن من حقهم أن يقرروا.

١- نوع التغيير الذي ينشدونه:

٢- البرامج والمشروعات التي تحقق هذا التغيير.

ب- أبعاده:-

بجانب البعدين الأساسيين السابقين وهما نوعية التغيير، وطرق تحقيقه، فإن هذا الحق ينسحب على كل مراحل وخطوات العمل بدءاً من التفكير وصياغة الأهداف وانتهاءً بالتقييم وإصدار الأحكام.

ج- مقتضياته:-

١- على الأخصائي إلا يفرض أى فكرة أو هدف أو برنامج أو مشروع على المجتمع الذى يعمل معه.

مدخل تنظيم المجتمع

- ٢- أن يعمل على مشاركة الأهالي في عمليات الدراسة وتحديد الأهداف، ووضع الأولويات، رسم البرامج، وتنفيذها وتقويمها.
- ٣- أن يراعى أن جميع سكان المجتمع متساوي، وأنه ينبغي في اشتراكهم في القرارات الخاصة بهم وبدون تفرقة بين الأفراد والجماعات التي يتكون منها المجتمع.

د- اعتبارات:-

- ١- أن يكون إسهام الأفراد والجماعات في اتخاذ القرارات الخاصة بهم بما يتماشى مع قدرة كل منهم واستعداداته وخبراته ومهاراته.
- ٢- في بعض الحالات مثل:
 - أ- إذا كان المجتمع يعاني من الركود السلبية والتواكل في مرحلة معينة أو في موقف معين بحيث لا يستطيع أن يساعد نفسه بنفسه.
 - ب- إذا كان المجتمع في حالة متأخرة من النضج لا تمكنه من اتخاذ القرارات السديدة التي لصالحه.
 - ج- إذا رأى المجتمع ممارسة نوع من النشاط يترتب عليه وقوع ضرر على المجتمع أو يتعارض مع أهداف المنظمة التي يمثلها الجهاز.
- ٣- ما سب يعتبر حالات استثنائية، ولا هذا يتدخل الأخ صائي لمساعدة المجتمع حتى يتمكن من الوصول إلى الوضع الذي

مدخل تنظيم المجتمع

يمكنه من اتخاذ القرار وممارسة النشاط الذى يحقق التغيير المرغوب.

٤- الاعتبار الهام في مثل هذه الحالات وغيرها - هو أن تدخله هذا استثنائي ويجب أن يزول بمجرد زوال أسبابه.

أهمية المبدأ:

يرتكز هذا المبدأ على قيمة أساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية وهى "تقدير الذات" فالذات الإنسانية يجب احترامها ولا ينبغي أن يفرض عليها أى عمل ضد رغباتها ومشيتها طالما أنه لن يترتب على ذلك أضرار للغير أو للمجتمع.

وطريقة تنظيم المجتمع - كأحدى طرق المهنة - تؤمن بهذه الطريقة وتعترف بها كأحد قيمها الأساسية.

٥- مبدأ توجيه عملية اتخاذ القرارات:

هو مبدأ ديمقراطى يمارس فيه سكان المجتمع حقهم فى اتخاذ القرارات دون ضغط أو إرغام يفرضه عليهم المخطط الاجتماعي لا يعنى هذا المبدأ سلبية المنظم بل عليه أن يساعد ممثلى المجتمع على أن يتخذوا القرارات السليمة والتي تراعى مصلحة المجتمع.

٦- مبدأ الموضوعية:

أ- مفهومه: الموضوعية هى "البعد عن الذاتية" وهذا يعنى أن يرتكز عمل الأخصائي مع المجتمع على أساس موضوعى بعيداً عن المعايير الشخصية أو الاعتبارات الذاتية.

ب - ابعاده:-

هذا المبدأ ثلاثى الأبعاد إذ يتضمن:

- ١- أن يلتزم الأخصائي مع المجتمع ككل ولصالح المجتمع ككل.
- ٢- ألا يسمح لأية اعتبارات شخصية أو ذاتية لتدخل في علاقته بالمجتمع.
- ٣- ألا يحابي فرد أو جماعة أو تنظيمًا في المجتمع، أو يتحيز لفرد أو جماعة أو تنظيم فيه، ضد فرد أو جماعة أو تنظيم.

ج- مقتضياته:

لكي يصل الأخصائي إلى ذلك عليه بالآتي:

- ١- أن يقيم علاقة مهنية مع الوحدات التي يتعامل معها، علاقة تنسم بالثقة والإنسانية والحرارة وعدم التحيز.
- ٢- أن يعمل على اشتراك كل القوى الاجتماعية المكونة للمجتمع في تحديد أهدافه ووضع الخطط وتنفيذها لإشباع احتياجاتهم، وحل مشكلاتهم.
- ٣- أن يكون أميناً على المعلومات التي يتوصل إليها، أو يد صل عليها من الوحدات المكونة للمجتمع ويجب أن يحتفظ بسرية هذه المعلومات.
- ٤- على الأخصائي أن يسير بالسرعة التي يتحملها المجتمع حتى لا ينغزل عن المواطنين وأن يراعى مدى استعداد أهالي المجتمع للحركة عليها ثم يعمل على تنظيم حركة المجتمع.

مدخل تنظيم المجتمع

٥- عليه ألا يفرض آراءه الشخصية على أهالي المجتمع وأن لا يدعى المعرفة بكل شئ ومن واجبه الاستعانة بالخبراء في المهن الأخرى.

د- اعتبارات:

- ١- الأخصائي الاجتماعي يعمل مع المجتمع لصالح سكانه جميعاً وليس لإشباع حاجات ذاته في نفسه.
 - ٢- بالنسبة لاشتراك كل قوى المجتمع، يراعى أنه كلما كان تمثيل أهالي المجتمع صحيحاً كلما كانت الفائدة أكبر.
 - ٣- إذا كانت حركة الأخصائي أسرع من قدرة المواطنين على الحركة فقد المواطنون ثقتهم في أنفسهم وتدخلوا عن تدخل مسؤولية ممارسة الأنشطة وانعزلوا عن الأخصائي.
 - ٤- إذا كانت حركته أبطأ من قدرتهم فقدوا ثقتهم فيه وانعزلوا عنه.
- هـ- أهميته:-

فيما يتصل بتنظيم المجتمع فإن الموضوعية تساهم في:

- ١- إنجاح العمل من خلال تجنبه لكل مقومات وعناصر الإخفاق.
- ٢- الحفاظ على مهنية الأداء مما يمكن من رفع مستويات الأداء بعد ذلك.
- ٣- تشجيع الموضوعية بين الأهالي من العدالة في المعاملة.

٧- مبدأ النمو الشامل المتوازن:

يعنى هذا المبدأ أن التغيرات المقصودة والنمو الذى تستهدف طريقة تنظيم المجتمع تحقيقها، يجب أن تشمل جميع فئات المجتمع وجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون هذا النمو متوازناً بين قطاعات المجتمع المختلفة وبين جوانبه المادية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية.

٨- مبدأ الاعتماد على الموارد الذاتية:-

وينهض هذا المبدأ على أساس أن أية مشكلة تتصدى لها طريقة تنظيم المجتمع لمواجهتها أو أية حاجة تحتاج إلى إبداع. فإن أى منها تحتاج إلى موارد وإمكانات معينة لتحقيق ذلك سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية أو الاثنين معاً. لذلك يجب العمل أولاً على الاعتدال على الموارد الداخلية في المجتمع. وعلى الأخذ صائى الاجتـماعى أن يساعد أهالى المجتمع على اكتـشاف مواردهم وتنميتها وتوجيهها لمواجهة هذه المشكلات وهذا المبدأ لا يعنى أن المجتمع الذى يعمل معه الأخصائى الاجتماعى يستطيع مواجهة جميع مشكلاته عن طريق موارده الذاتية فقط، بل يمكن للجميع أن يستعين بمكـانات و موارده المجتمع الأكبر إلا أنه ينبغى ألا يلجأ إلى الموارد الخارجية إلا بعد أن يستخدم ما لديه من موارد ذاتية. فإذا أثبتت عجز موارده الداخلية عن مواجهة مشكلاته وإشباع احتياجاته فإن بإمكانه أن يستعين بموارده المجتمع الأكبر وإمكاناته.

أهمية هذا المبدأ:

هذا المبدأ من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية عند سكان المجتمع، ويزيد من ثقتهم في أنفسهم وتنمو لديهم القدرة على مواجهة مشكلاتهم مستقبلاً بالاعتماد على أنفسهم. ويقلل من الاعتمادية والاتكالية عند سكان المجتمع. فلا يظل سكان المجتمع أحمالاً لمشكلاتهم منتظرين مصادر أخرى خارجية تعالج لهم هذه المشكلات.

٩- مبدأ التخطيط:-

يجب أن يستند عمل الأخصائي والمشروعات التي يقوم بها مع الأهالي على تخطيط سليم مبنى على البيانات والمعلومات الكافية عن المشكلة وكل ما يتصل بها، إذ أن المشروعات التي تقوم على الارتجال لا يكتب لها نجاح أو استمرار ويرتبط التخطيط بمشكلة الأولويات التي يجب أن يراعى الأخصائي الموضوعية والقيم المهنية عند تحديدها.

١- ومن أهم مبادئ طريقة تنظيم المجتمع حيث أنه وسيلة التنمية.

٢- التخطيط يمنع عن المجتمع الارتجال في العمل الاجتماعي.

٣- التخطيط أهم وسيلة لدراسة الإمكانيات والموارد والوقوف على الحاجات والمطالب.

٤- هو الوسيلة العلمية لوضع الإمكانيات والموارد في خدمة الحاجات والمطالب.

٥- التخطيط السليم يؤدي بالمجتمع إلى التقدم والتغيير المطلوب طالما أنه يسير على سياسة محددة.

٦- والخطة إذا كانت شاملة لكل نواحي المجتمع و تتم تنفيذها بأسلوب علمي واشتراك في دراستها ووضعها وتنفيذها ومتابعة المواطنين أدت بالمجتمع إلى نتائج تقديمية ملموسة.

١٠- مبدأ العمل من خلال تنظيم:

لا يعمل المنظم الاجتماعي مع المجتمع إلا عن طريق وبواسطة تنظيم نابع من سكان المجتمع أنفسهم ويشترط في هذا التنظيم:

- ١- أن تكون له الفاعلية الكافية.
- ٢- أن تتاح له موارد لا بأس بها.
- ٣- أن يكون متمتعاً بمكانة مرتفعة في المجتمع.
- ٤- يمكن أن يسهم بفاعلية في تعبئة سكان المجتمع.

١١- مبدأ الاستعانة بالخبراء:-

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تجمع خبرة وإعداد المنظم الإعداد في العمل في شتى المجالات، لذلك كان من الأهمية الاستعانة بالخبراء في المجالات المختلفة سواء في مرحلة الدراسة أو التنفيذ أو العلاج وذلك للاستفادة بهم لإنجاح المشروعات وتزويد قيادات المجتمع بالخبرة، ولا يقلل ذلك من قيمته كأخصائي اجتماعي ولا من مهنة الخدمة الاجتماعية لأن دخول الخبراء في المشروعات يكون لفترة محددة ولا يتنافى مع تخصص المهنة.

١٢- مبدأ الوصول إلى نتائج مادية ملموسة:

بجانب التغير المعنوي في علاقات الناس وشعورهم بالانتماء إلى المجتمع يجب أن تؤدي عمليات تنظيم المجتمع إلى نتائج عملية ليلمس المواطنون الفوائد المادية من جهودهم فتزيد ثقتهم في عمليات تنظيم المجتمع وبالتالي تؤدي بهم إلى استمرارية المشاركة في المشروعات التالية:

١٣- مبدأ التقويم الذاتي:

أ- مفهومه:

يعنى التقويم عموماً: العملية التي يلجأ إليها الأخصائي ليعرف بموضوعية وعلى درجة من الدقة النسبية مدى نجاح أو فشل ما قام به من عمليات في تحقيق الهدف منها.

والتقويم الذاتي لا يعنى: بتقويم الأخصائي لنفسه، ومع أنه يعتبر جزءاً من مبدأ الموضوعية إلا أن البعض ونحن منهم يميلون إلى عرضه كمبدأ مستقل إظهاراً لأهميته وخطورته.

ب- أبعاده:-

يتضمن التقويم الذاتي كل ما يتصل بسلوك الأخصائي المهني والشخصي من أبعاد مثل:

- ١- سلوكه المهني في مختلف المواقف ومع مختلف الأشخاص.
- ٢- ومن ثم مستواه المهني، حيث أن رفع هذا المستوى يستحيل بدون تحديده.

٣- سلوكه الشخصي، والذي يؤثر على سلوكه المهني وذلك في مختلف المواقف ومع مختلف الشخصيات.

ج- مقتضياته:

يتطلب تطبيق المبدأ ما يلي:

- ١- المحاولة المستمرة لتحديد مدى تدخل ميوله واتجاهاته الذاتية في عمله مدى نجاحه في تحديد عمله من وجهات نظره الشخصية والذاتية.
 - ٢- المحاولة الجادة للتعرف على مستواه المهني بصورة واقعية، وتحديد ما ينقصه من معرفة وخبرات ومهارات.
 - ٣- أن يقوم ذاتياً سلوكه العام، سواء ما تضمن علاقاته برؤسائه وزملائه ومرؤوسيه أو ما تضمن علاقاته مع أهالي المجتمع أو سلوكه خارج المجتمع.
 - ٤- أو ينقد نفسه ذاتياً عندما تتكشف له الأخطاء التي وقع فيها.
- الاعتبار العام هنا يتعلق بضرورة ممارسة النقد الذاتي كسلوك مميز للشخصية المهنية.
- هـ- أهمية المبدأ:-

أن هذا المبدأ لا يرتبط فقط بحقيقة طبيعة الخطأ البشري بل أنه يتجاوزه إلى آفاق أبعد حيث ينادى بأن يكون النقد الذاتي سلوكاً دائماً مميزاً للشخصية المهنية وعلى ذلك يكون التقييم الذاتي أشد خطورة من عملية التقويم نفسها حيث أنه يتعامل مع جوانب غاية في التعقيد والغموض تتصل بالسلوك الذاتي للأخصائي صائياً ومهنيّاً مما يفترض سمات وخصائص معينة لهذا الأخصائي فضلاً عن توافر قدر من النضج والموضوعية.

الفصل العاشر

أجهزة طريقة تنظيم
المجتمع الأساسية

المقصود بجهاز تنظيم المجتمع:

الخدمة الاجتماعية مهنة يعتد بأعضائها على المنظمات الاجتماعية أجهزة تنظيم المجتمع لا تقدم خدمات مباشرة وكذلك للحصول على العملاء الذين تقدم لهم الخدمات.

وأجهزة تنظيم المجتمع منظمات تعمل غالباً في مجالات الرعاية الاجتماعية بعضها حكومي والبعض الآخر تطوعي.

ويمكن أن نميز بين أربعة أنواع من الأجهزة:-

١- أجهزة تستهدف التخطيط والتغيير في مجال معين، كمجال الطفولة أو الشباب مثلاً وهذه الأجهزة لا تنتظر للمجتمع ككل وإنما تنتظر صالح هذه الفئة المعنية.

٢- أجهزة تستهدف صالح المجتمع ككل، ومن هنا كان اهتمامها بالتنسيق بين الخدمات التي تقدم لأفراد المجتمع.

وهذين النوعين لا يقدم خدمات مباشرة للجماهير إلا في حالات معينة:

أ- في حالة القيام بمشروع على سبيل التجربة، ثم تركه بعد ذلك إلى هيئات معينة بالمجتمع تتولى إدارته وذلك بعد ثبات نجاحه.

ب- أن يقوم بصفة مؤقتة بمشروع لتعطي نموذجاً مثالياً لطريقة العمل به ثم تتركه بعد ذلك لهيئات المجتمع.

٣- أجهزة تقوم بجانب وظيفتها التخطيطية والتنسيقية بتقديم خدمات مباشرة للأهالي ومن أمثلتها المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة.

ومن الرأى أن أجهزة تنظيم المجتمع يجب ألا تقدم خدمات مباشرة لجمهور، ويجب أن تكون أهدافها تخطيطية وتنسيقية، ولكن في حالة المجتمع المحلى فيمكن أن تقدم بجانب وظيفتها الرئسية، و هى تنظيم العمل وتنسيق الجهود بين الأجهزة التي تقدم خدمات مباشرة في مجالات الرعاية الاجتماعية- تقدم خدمات مباشرة، طالما أن المجتمع المحلى صغير، والخدمات فيه محدودة، مما لا يلزم معه وجود جهاز متخصص لتنظيم المجتمع، ومن أمثاله القرية.

ومن هنا نرى تقسيم أجهزة تنظيم المجتمع إلى:

١- أجهزة أساسية: أنشئت خصيصاً وهذه تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- أجهزة ذات أغراض تنسيقية إقليمية جغرافية كاللآت حاد العام والاتحادات الإقليمية.

ب- أجهزة ذات أغراض تنسيقية نوعية أى وظيفية كاللآت حاد النوعية للمساعدات الاجتماعية (رعاية الشيوخة مثلاً)

ج- أجهزة للتنمية الاجتماعية على مستوى محلى صغير وتقدم خدمات مباشرة كالمراكز الاجتماعية والوحدات المجمع.

٢- أجهزة ثانوية: لم تنشأ خصيصاً و هى أجهزة تحقق التنمية الاجتماعية بجانب أهدافها الأساسية، كما أنها تقدم خدمات مباشرة مثل المدارس والمستشفيات.

٣- أجهزة معونة: أو أجهزة الخدمات التنظيمية وهى أجهزة لا تقوم أساساً بكل مسؤوليات أجهزة تنظيم المجتمع، ولكنها أجهزة

مدخل تنظيم المجتمع

مخصصة في جزء من هذه المسؤوليات فقط مثل صندوق التمويل المشترك وسجل تبادل المعلومات وغيرها.

الأجهزة الأساسية والثانوية والمعاونة في تنظيم المجتمع:

يمكن توضيح أنواع أجهزة تنظيم المجتمع بالتخطيط الآتي:

أجهزة تنظيم المجتمع:-

(١) أجهزة أساسية (أنشئت خصيصاً): Primary Organization

أ- أغراضها تنسيقية (أجهزة إقليمية):

أمثلة: اتحاد عام - اتحادات إقليمية في المحافظات وفروعه في المدن.

ب- أغراضها تنسيقية (أجهزة نوعية):

أمثلة: اتحادات نوعية لرعاية الأسرة والطفولة - المسنين والمساعدات.

ج- أجهزة للتنمية الاجتماعية:

أمثلة محلات اجتماعية - مجالس مستأجرين - مراكز اجتماعية -
الوحدات المجمعة.

(٢) أجهزة ثانوية (لم تنشأ خصيصاً):

Secondary Organizations

أ- تحقق التنمية الاجتماعية بجانب الأهداف الأصلية.

أمثلة: المدارس - المساجد - المستشفيات - الكنائس - الجمعيات
التعاونية - النقابات العمالية.

(٣) أجهزة معاونة:

أ- سجل تبادل المعلومات ومراكز البحوث وصناديق التمويل ومراكز التطوع.

مستويات عمل الجهاز:

المستوى الذى يعمل في محيطه الجهاز، ويقصد به المستوى الجغرافى الذى يمارس فيه الجهاز نشاطه، فيمكن أن يكون محلياً يشمل في معناه القرية والشيخا والحي والمركز والقسم والمحافظه، و من أمثلة هذه الأجهزة المحلات الاجتماعية والاتحادات الإقليمية.

أما المستوى القومى فهو مستوى المجتمع الكبير، أى مستوى الدولة والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية تمارس عملها في هذا المستوى القومى.

والمستوى الإقليمى يشمل عدة دول متقاربة، أما المستوى العالمى أو الدولى فيشمل دول العالم المعنية بالموضوع، مثل الاتحاد الدولى لرعاية الطفولة وهيئة اليونسكو واليونسيف.

٣- أهداف وأغراض ووظيفة أجهزة تنظيم المجتمع وأهميتها:

الأهداف هى الغايات البعيدة التي يسعى جهاز تنظيم المجتمع الوصول إليها، أما الأغراض فهى الأهداف القريبة والتي عن طريقها يمكن الوصول إلى الأهداف البعيدة بها تحديد مجالات العمل التي يمارسها جهاز تنظيم المجتمع ولا شك أن جهاز تنظيم المجتمع يساعد المجتمعات الإنسانية على تحقيق أهدافها على أسس علمية وبأسلوب

مدخل تنظيم المجتمع

سليم مما يحقق حشد الإمكانيات لمواجهة الحاجات و حل الم شكلات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.

هذا ويمكن تلخيص أغراض أجهزة تنظيم المجتمع فيما يأتى:

- أ- دراسة المجتمع الذى تعمل فيه لمعرفة الموارد والاحتياجات.
- ب- إعداد الخطط التي تتناسب مع الاحتياجات والموارد.
- ج- إسناد التنفيذ إلى هيئات قائمة أو جديدة، و في المجتمعات المحلية الصغيرة يمكن أن يقوم بها المسئول عن الجهاز مع آخرين ومتطوعين من قيادات محلية.
- د- التسجيل المركزى وجمع المعلومات والإحصاءات.
- هـ- تنظيم الجهود بين الجمعيات والمؤسسات والهيئات الأعضاء.
- و- رفع مستوى الخدمات في الجمعيات والمؤسسات.
- ز- رفع مستوى الأداء في هذه الخدمات وخفض التكلفة إلى اقل حد ممكن.
- ح- إثارة الوعى العام والقيام بعمليات العلاقات العامة.
- ط- تنمية القيادات واكتشافها وتدريبها.
- ى- التدريب سواء للقيادات المهنية أو الإدارية.

علاقة الاتحاد النوعى أو الإقليمي بالاتحاد العام:

الاتحاد العام هو جهاز لتنظيم المجتمع على المستوى القومى ويضم الاتحادات الإقليمية والنوعية، وهناك علاقة وثيقة بين الاتحاد العام والاتحادات المختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- يمثل الاتحاد النوعى أو الإقليمي في الاتحاد العام بأعضاء مجلس إدارته.
- ٢- يدعى أعضاء مجالس إدارة الاتحادات الإقليمية إلى المؤتمر الذى يعقده سنوياً الاتحاد العام.
- ٣- يقدم الاتحاد النوعى أو الإقليمي تقريراً سنوياً عن نشاطه ووجهود الجمعيات المنظمة إليه إلى الاتحاد العام.
- ٤- يقوم الاتحاد النوعى أو الإقليمي بتزويد الاتحاد العام بملاحظاته ومقترحاته في المسائل التي يتم بحثها.
- ٥- قرارات الاتحاد العام ملزمة لكل من الاتحادات الإقليمية والنوعية ولكن لها أن تعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارته في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بالقرار.

الاتحادات الإقليمية:-

تعتبر الاتحادات الإقليمية التي نص على تكوينها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بداية مجالس تنسيق الهيئات الاجتماعية التي كانت تعمل على مستوى الأحياء في القاهرة والإسكندرية منذ عام ١٩٥١، فقد جاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لتنظيم هذه المجالس فنص على تكوين اتحادات

مدخل تنظيم المجتمع

إقليمية تعمل على مستوى المحافظة وتضم الجمعيات المشهورة في نطاق المحافظة بصرف النظر عن ميدان عملها، وفسرت ذلك لائحة التنفيذية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦.

وفي ٧ يناير سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢ بشأن النظام الأساسي الموحد للاتحادات الإقليمية ويتضمن هذا القرار الأحكام التفصيلية الأساسي الموحد للاتحادات الإقليمية ويتضمن هذا القرار الأحكام التفصيلية للاتحاد الإقليمي ونظام العمل فيه.

اختصاصات الاتحاد الإقليمي (أغراضه):

تشتمل خطة العمل في الاتحادات الإقليمية على تنظيم الجهود التي تقوم بها الهيئات الاجتماعية المشتغلة بالرعاية الاجتماعية والإقلال من الخدمات التي لا تحتاجها البيئة والتوسع في البرامج الاجتماعية التي يتضح أن البيئة في حاجة ملحة إليها.

ويمكن تلخيص اختصاصات الاتحاد الإقليمي كما حددها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ واللائحة التنفيذية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ ولائحة النظام الأساسي للاتحاد فيما يأتي:

- ١- تنفيذ السياسة العامة التي يضعها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والإشراف على تنفيذ القرارات التي يصدرها المؤتمر.

- ٢- الإطلاع على الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وإبداء الرأي فيها وإبلاغ ملاحظاته إلى الجهة الإدارية.
- ٣- عمل البحوث الاجتماعية التي يتولاها الاتحادات عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة.
- ٤- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء لضمان عدم التكرار وتكامل الجهود.
- ٥- دراسة احتياجات البيئة وإمكانياتها ومواردها بما يتضمن سد الثغرات في هذه الخدمات.
- ٦- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحي الازدواج والنقص والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون مطابقة لما تحتاج إليه البيئة فعلاً.
- ٧- القيام بتنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات وأعضائها.
- ٨- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات والعمل على علاجها.
- ٩- وقد أضافت لائحة النظام الأساسي للاتحادات اختصاصات أخرى هي حق الاتحاد في إبداء الرأي في الموضوعات التي يتطلب القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية أخذ رأى الاتحاد فيها.

ثالثاً: الاتحادات النوعية:-

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية على حق الجهة الإدارية المختصة (وزير الشؤون الاجتماعية) في إنشاء اتحادات نوعية وقد حددت وزارة الشؤون ميادين نوعية لقيام هذه الاتحادات النوعية منها:

- ١- اتحاد الأسرة.
- ٢- اتحاد الطفولة (هناك فكرة تضم اتحاد الأسرة واتحاد الطفولة ليصبح ميداناً واحداً).
- ٣- اتحاد جمعيات المساعدات الاجتماعية.
- ٤- اتحاد جمعيات رعاية الشيوخ.
- ٥- اتحاد جمعيات الفئات الخاصة المعوقين.
- ٦- اتحاد الخدمات الثقافية والدينية والعلمية.
- ٧- اتحاد جمعيات رعاية المسجونين وأسراهم.
- ٨- اتحاد جمعيات تنظيم الأسرة.
- ٩- اتحاد جمعيات التنظيم والإدارة.
- ١٠- اتحاد جمعيات التنمية.
- ١١- اتحاد جمعيات الصداقة بين الشعوب.

ويمكن أن نعرف الاتحاد النوعي بأنه جهاز يندرج تحت مظلة الخدمات الاجتماعية والتنسيق بين الهيئات المشغلة بها ميدان معين من

ميادين الرعاية الاجتماعية كـرعاية الطفولة أو الأسرة مثلاً، فالاتحاد النوعى جهاز تنظيم لمجتمع وظيفي.

أغراض واختصاصات الاتحادات النوعية:

١- تخطيط برامج الرعاية لكل اتحاد والتي تقوم بتنفيذها الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في الميدان في إطار خطة العمل الاجتماعي العام التي تضعها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة في حدود سياسة الدولة.

٢- إجراء البحوث والدراسات المتصلة بميدان عمل الاتحاد النوعى ونشرها بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء.

٣- تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً للأسباب العامة التي تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية.

٤- وضع برامج الإعداد الفنى والإداري لأعضاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد، وأعضاء مجلس إدارتها والعاملين بها لارتفاع مستوى الأداء والكفاية الفنية للخدمات على أن تعتمد هذه البرامج من الإدارة العامة للجمعيات والاتحاد بوزارة الشؤون الاجتماعية.

٥- تقييم جهود الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية.

مدخل تنظيم المجتمع

- ٦- تقديم المعونة للجمعيات والمؤسسات الخاصة الإعضاء بالاتحاد.
 - ٧- القيام بالتجرب الرائدة عن طريق وضع برامج للخدمة الاجتماعية النموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في الميدان، وتنسيق جهود هذه الهيئات في البرامج والمشروعات المشتركة، وتقرير وسائل التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها.
 - ٨- تنسيق الجهود وتنظيم البرامج بين الجمعيات الأعضاء.
- مقارنة بين الاتحادات النوعية والاتحادات الإقليمية:
- أولاً: من ناحية التكوين والإشياء:

الاتحادات الإقليمية	الاتحادات النوعية
١- جهاز تنظيم لمجتمع جغرافي.	١- جهاز تنظيم وظيفي
٢- ينشأ الاتحاد الإقليمي (الجمهورية كلاً).	٢- ينشأ الاتحاد النوعي بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية
٣- ينشأ على مستوى إقليمي (محافظة).	٣- ينشأ على مستوى قومي (الجمهورية كلها)
٤- يجب ألا يزيد عدد الاتحادات الإقليمية في المحافظة على اتحاد واحد لكل محافظة.	٤- يجب ألا يزيد عدد الاتحادات النوعية التي تعمل في ميدان واحد عن اتحاد واحد لكل نوع.
٥- يجوز إنشاء فروع له على مستويات أقل من مستوى المحافظة كالمراكز والأقسام.	٥- يجوز إنشاء فروع للاتحاد النوعية (لجنة) على مستويات جغرافية أقل كالمحافظات.

١- يجب ألا يزيد أعضاء مجلس الإدارة في كل من الاتحادات النوعية والاتحادات الإقليمية عن ٣٠ عضوا ولا يقل عن ١٥ عضوا منها أعضاء يمثلون الوزارات المعنية يختارهم وزير الشؤون الاجتماعية والباقي ينتخبون من بين أعضاء الجمعية العمومية للاتحادات كما يجوز بعض الخبراء المتخصصين في الشؤون الاجتماعية إلى الاتحاد.

٢- يمثل في الاتحاد العام أعضاء مجالس الإدارة للاتحادات النوعية والإقليمية وكذلك في مؤتمر الاتحاد العام القومي ولجانه كما تقوم الاتحادات النوعية الإقليمية بتزويد الاتحاد العام بملاحظات لها ومقترحاتها في المسائل التي تبحث في المؤتمر القومي.

٣- يختص مجلس الإدارة بإعداد التقرير السنوي ووضع الميزانية والحساب الختامي وإعداد اللوائح المالية والإدارية وتشكيل اللجان وتنفيذ قرارات الجمعية وينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهرين على الأقل وتتكون أمواله من اشتراكات التي يحددها المجلس أو الإعانات الحكومية والهيئات والتبرعات والصايا وغيرها من الموارد التي يقرها مجلس الإدارة وذلك في كل من الاتحادات النوعية والإقليمية.

ثانياً: الوظائف والاختصاصات والأغراض:-

الاتحادات النوعية	الاتحادات الإقليمية
١- يقوم بتخطيط عام لبرامج الرعاية الاجتماعية في ميدان تخصصه وذلك في حدود السياسة العامة للدولة.	١- يقوم بتطبيق السياسة العامة التي وضعها الاتحاد العام ويشرف على تنفيذ القرارات التي يصدرها المؤتمر السنوي للاتحاد العام.
٢- يقوم بالبحوث المتصلة بميدان تخصصه ثم ينشرها ويبلغها للجمعيات والمؤسسات الأعضاء.	٢- يقوم بعمل البحوث العامة اللازمة للمحافظة التي يعمل بها كما يشترك في البحوث التي ينظمها الاتحاد العام أو غيره من الهيئات.
٣- يقوم بتحديد مستويات الخدمة والرعاية في نطاق السياسة العامة للدولة.	٣- الإطلاع على الحسابات الختامية للجمعيات والمؤسسات وإبلاغ المقررات إلى مجلس المحافظة.
٤- يقوم بتنسيق وتنظيم البرامج والجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء.	٤- له نفس هذا الاختصاص بالنسبة للجمعيات والمؤسسات في دائرة المحافظة.
٥- يقوم بإعداد البرامج التدريبية وبرامج الإعداد لأعضاء مجلس الإدارة في الجمعيات والمؤسسات الأعضاء أو موظفيها.	٥- يقوم بإعداد البرامج التدريبية على مستوى المحافظة لموظفي الجمعيات وأعضاءها في حدود اختصاصات الاتحاد الإقليمي.
٦- يقوم بتقييم جهود الأعضاء من المؤسسات والجمعيات من ناحية قيامها بأعمالها كما يقوم بتقييم نشاط الاتحاد نفسه في ضوء السياسة العامة ويقدم تقريراً سنوياً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الإدارية المختصة.	٦- يقوم بتقييم الجهود التي تحقها الجمعيات والمؤسسات الأعضاء في الموضوعات التي تدخل في اختصاصاتها، كمشكلات التكرار أو التدخل في الخدمات وتحديد النقص فيها والحاجات الأساسية للإقليم منها ويقدم بذلك تقريراً لوزارة الشؤون الاجتماعية.

الفصل الحادي عشر
الأجهزة المعاونة لتنظيم
المجتمع

الأجهزة المعاونة لتنظيم المجتمع

١- صندوق التمويل المشترك :

تلجأ الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الى وسائل كثيرة لتمويل نفسها حتى تستطيع ان تواجه النفقات المطلوبة منها لتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية طبقا للوائحها ونظامها الاساسى ومن هذه الوسائل الاشتراكات وجمع التبرعات عن طريق الإيصالات أو الطوابع او الصناديق المغلقة والهبات والإعانات وغيرها .

وكل هذه الوسائل تعتبر وسائل فردية لجمع التبرعات تقوم بها كل هيئة من الهيئات الاجتماعية لحسابها الخاص بعد استيفاء الإجراءات القانونية , ولكن هناك وسائل للتمويل أخرى تتم عن طريق جهاز يضم الهيئات الاجتماعية يعرف بصندوق التمويل المشترك .

والصندوق عبارة عن هيئة اجتماعية تعاونية تضم الهيئات الاجتماعية والأفراد في مجتمع من المجتمعات تستهدف النهوض بمستوي الخدمات الاجتماعية القائمة في هذا المجتمع عن طريق تنظيم تمويلها .

وظيفة صندوق التمويل المشترك :

يمكن تحديد وظيفة الصندوق فيما يلى :

١- دراسة احتياجات البيئة من الناحية الاجتماعية ومواردها التى يمكن الاعتماد عليها في مواجهة هذه الاعتمادات .

٢- تنظيم حملة سنوية لجمع المال للإنفاق على أغراض التي تسعى الهيئات الاجتماعية المنظمة لعضوية الصندوق لتحقيقها .

٣- التعاون بين مختلف الهيئات الأعضاء في الصندوق بهدف النهوض بمستوى الخدمات الاجتماعية في المجتمع عامة .

أهداف صندوق التمويل المشترك :

تحدد البعض أهداف الصندوق بأربعة أهداف أساسية هي :

١- جمع المال الذي تستخدمه الهيئات الاجتماعية المنظمة لعضويتها لتحقيق أغراضها .

٢- توزيع ما يجمع من مال على الهيئات الأعضاء طبقا لثلاثة مبادئ:

١- احتياجات الهيئة .

ب- مستوى الخدمات التي تؤديها .

ج- احتياجات المجتمع لنوع الخدمات التي تقدمها الهيئات المختلفة بالمجتمع .

٣- العمل على تحقيق البرامج متكاملة للرعاية الاجتماعية بالمجتمع .

٤- إنكاء الوعي الاجتماعي لدى أهل المجتمع وتبصيرهم بمسئوليتهم نحو تحقيق أغراض الرعاية الاجتماعية .

مميزات وعيوب الصندوق :

المميزات :

أ- القضاء على تكرار طلبات التبرع من الجماهير والمؤسسات التجارية والصناعية .

ب- حماية الجمهور لان الصندوق لا يضم إلا الهيئات التي تقدم خدمات بها نفع .

ج- مقدار المال التي يجمع عن طريق حملة مشتركة واحدة يكون عادة أكثر مما يمكن جمعة عن طريق الجهود الفردية .

د- توفير الوقت والجهد الذي يتفق بواسطة كل هيئة على حدة في محاولتها لجمع المال .

هـ- تأمين الهيئات الاجتماعية من جهة ميزانيتها حتي تتمكن من وضع مشروعات ثابتة.

و- مساندة الجمعيات والهيئات ذات الميزانيات الصغيرة ولها مشروعات هامة .

ز- يؤدي تنظيم جمع المال مرة واحدة الي ان يركز العاملون في مجالات الرعاية الاجتماعية على الخدمات المطلوبة بدلا من التفكير في عمليات التمويل طول العام

ط- تمويل المنظمات التي لا تؤدي خدمات مباشرة مثل الاتحادات.

ي- يؤدي الى منع إتباع أساليب جمع المال التي لا تتفق وكرامة الخدمة الاجتماعية والتي كانت تقوم بها بعض الجمعيات، كالالتجاء

لحفلات الرقص ولعب الميسر مثلاً، أما الصندوق فيقوم عادة بجمع المال بطريقة أكرم.

ك- يقوم الصندوق بحملة للإعلان بجانب حملة جمع المال ، والغرض منا تنوير الرأى العام بما تقوم به الهيئات الاجتماعية من نشاط وما تقدمه من خدمات.

ل- يخلق الصندوق روح التعاون بين الهيئات بدلاً من التنافس.

م- يؤدى إلى رفع مستوي الخدمة فى المؤسسات، لأن الصندوق يشترط للانضمام لعضويته أن تؤدى الهيئات خدمات ذات قيمة فى المجتمع.

ويقوم الصندوق عادة بدراسة احتياجات المجتمع وترتيب هذه الاحتياجات بحسب أهميتها، ثم توزيع الأموال التى يجمعها على المؤسسات أو الجمعيات التى تقدم الخدمات التى يحتاجها المجتمع أو الى الجمعيات والمؤسسات التى تقوم بتنفيذ خدمات جديدة يحتاجها المجتمع.

العيوب:

أ- قد تستخدم هيئة الصندوق سلطتها التمويلية على الهيئات الاجتماعية بما يحد من نشاطها ويضر بالفلسفة الأساسية للنشاط الشعبي.

ب- لا تكتفى الهيئات عادة بحصتها من التمويل وقد تلجأ الى جمع المال مرة أخرى.

ج- قد يفضل الفرد التبرع لهيئة معينة أو رغبته أو ميله الى نشاطها وقد يقلل ذلك من حماس الجمهور للتبرع للصندوق.

د- إلغاء التنافس بين الهيئات فى جمع المال وقد يؤثر ذلك على الحصيلة.

هـ- يصعب إنشاء خدمات جديدة ، لأن حصيلة الصندوق عادة تخصص للخدمات القائمة.

و- عدم انضمام بعض الهيئات الكبرى للصندوق لأن معظمها هيئات مدعمة ومستقرة مالياً.

ز- لم تثبت فكرة الصندوق نجاحها فى المدن الكبرى فى الخارج مما جعلها تلجأ الى وسائل أخرى للتمويل المشترك أو التمويل المنفرد.

ح- يؤدى فشل الصندوق فى جمع المال المطلوب الى الحد من نشاط الهيئات المنظمة اليه.

ومن الواضح أن مزايا الصندوق تبين رأي المؤيدين لفكرة إنشاء الصندوق، أما عيوب الصندوق فهى فى الواقع رأي المعارضين لفكرة إنشاء مثل هذا الصندوق.

وفى جمهورية مصر العربية لم تجر فكرة صندوق التمويل المشترك وقد عالج القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك بإنشاء صندوق مركزى حكومى لهذا الغرض.

٢- سجل تبادل المعلومات أو سجل المساعدات:

تطور فكرة سجل:

إن الهدف الرئيسي الذي من أجله وجد سجل المساعدات هو منع التكرار في المساعدات التي تقدم للفرد الواحد أو الأسرة الواحدة . وقد بدأت فكرة السجل .

في مدينة "ليفربول" بإنجلترا عام ١٨٤٤ ، ثم انتقلت الفكرة الى الولايات المتحدة سنة ١٨٧٠ ، أما في مصر فقد بدأت الفكرة في مدينة الإسكندرية عام ١٩٤٥ حيث حيث أنشئ أول سجل ، ثم انشئ سجل القاهرة عام ١٩٥٥ نتيجة لصدور قانون الضمان الاجتماعي رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ وقد عهد بالسجل عند إنشائه الى جمعية المواساة الإسلامية العامة بالقاهرة باعتبارها اكبر الجمعيات العامة في ميدان صرف المساعدات ثم اقتصر عملها عند إعادة إشهارها على ميدان رعاية الأسرة والطفولة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ حيث ضمنت تبعية السجل الآن الى الاتحاد الإقليمي لمحافظة القاهرة، ثم صدر قرار وزارة الشؤون الاجتماعية بضم سجلات تبادل المعلومات الى مديريات الشؤون الاجتماعية، وأخيراً ضمت إلى الاتحادات الإقليمية بالمحافظات.

أغراض السجل :

أ- جمع وتبويب البيانات عن الحالات التي ترعاها الهيئات الحكومية والشعبية.

ب- تمكين الهيئات من الاستفادة بما لدى السجل من بيانات.

ج- القيام بالبحوث الاجتماعية المتصلة بأعمال السجل لتتمكن الهيئات الحكومية والشعبية من تبادل الاستفادة بخدمات بعضها البعض في التنسيق بينها.

د- العمل على إيجاد التخصص المحلي (الجغرافي) بحيث تكون لكل هيئة متماثلة في الأهداف منطقة لنشاطها النوعي (الوظيفي) وبحيث تكون لكل هيئة تخصص واضح عن غيرها في نفس المنطقة.

وظيفة السجل :

إن وظيفة السجل هي المعاونة على عملية دعم تنظيم الخدمات الاجتماعية والنهوض بها. والغرض الاصلى الذى من أجله وجد السجل هو منع التكرار فى المساعدات التى تقدم للفرد الواحد أو الأسرة الواحدة وهو غرض كما يبدو لنا غرضاً سلبياً ويدخل أيضاً فى نطاق مهن أخرى.

العضوية فى سجل المساعدات:

المفروض أن تستفيد من عضوية السجل جميع الهيئات المشهرة والتي من أغراضها تقديم مساعدات للأسرة والأفراد بشرط أن تقوم بتسديد اشتراكاتها السنوية للسجل.

وشروط العضوية فى السجل الذى ينشأ فى جمهورية مصر العربية هي:

أ- أن تكون الهيئة مشهرة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

ب- أن توصى مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة على طلب الانضمام باعتبارها الإدارة المسؤولة عن الإشراف على هذه الهيئات.

ج- أن تتعهد الهيئة باحترام لائحة السجل والعمل بمقتضاها.

لقد تناولنا فيما سبق نماذج لبعض أجهزة تنظيم المجتمع ، ولم نتعمق في دراستها، كما لم نتناول كل أجهزة ، حيث أن موضوع الكتاب لا يتسع لهذه الدراسة.

مدخل تنظيم المجتمع

الفصل الثاني عشر القيادة فى طريقة تنظيم المجتمع

حاجة المجتمعات إلى القيادة:

انقضى العهد الذى كانت فيه وظيفة الدولة تنحصر فى حفظ الأمن فى الداخل وصيان حدود الدولة فى الخارج، وأقامة العدالة بين أفراد المجتمع فلقد اتسعت دائرة الأعمال الاجتماعية، وازدادت أوجه النشاط الاجتماعي زيادة كبيرة، وتعقدت الحياة تعقيداً كبيراً بفضل التخصص وتقسيم العمل.

وهذه الحياة المعقدة تطلبت من الأفراد الشعور بالتضامن الاجتماعي وبالتماسك من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

لهذا كان من الضروري أن يقوم بين أفراد كل مجتمع من المجتمعات من يعمل على تقوية الروح المعنوية والتضامن والتماسك الروحي بين أفراد المواطنين حتى تجمعهم حول غرض واحد وهدف واحد يسعون جميعاً لتحقيقه، مما يعمل على حل كثير من المشكلات هذا المجتمع وعلى تصحيح بعض أوضاعه، والقضاء على الاتجاهات المتناقضة وهكذا يسير المجتمع نحو التقدم.

والقيادة لا تنحصر فى الميدان السياسي فحسب ، وإنما هى موضوع اجتماعي ، فالقيادة ظاهرة اجتماعية شأنها شأن غيرها من ظواهر المجتمع المختلفة، تنشأ تلقائياً عن طبيعة الاجتماع البشري لتؤدى وظائف اجتماعية ضرورية ، وهى تتناول السياسة وما عداها من مختلف ألوان النشاط الاجتماعي والاقتصادي والديني والأخلاقي ، وغير ذلك من ألوان ونواح نشاط الأفراد فى المجتمع.

والواقع أننا فى هذا الفصل لا نريد التعرض لظاهرة القيادة كمجال لبحث المفكرين من علماء الاجتماع والسياسة مثلاً، ولكننا نريد أن نبين أنماطها وأنواعها ومصادرها وطرق اكتشافها والتدريب عليها كعنصر له أهميته فى طريقة تنظيم المجتمع. فلا شك أن جهود المواطنين وتسليحهم بالوعى والإيمان، مع وجود القادة المخلصين عنصر هام فى أى عملية من عمليات البناء أو فى محاولة لعلاج مشكلة ما من مشكلات المجتمع.

ويمكن أن ننسب أهمية القيادة حين نجعل من ممارسة الحرية طريقاً لخلق قيادات من التفكير الجماعى القادر على صد نزاعات التحكم الفردى بما يوفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى.

وأن حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية، وإذ لا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالإكراه والتعصب.

ولعل القيادة الحقيقية هى الإحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وإيجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها.

وتعتمد طريقة تنظيم المجتمع اعتماداً كبيراً على مشاركة الأهالى ومساهمتها فى العمليات المختلفة التى تتضمنها، مما يجعلنا نهتم بعنصر القيادة فى تنظيم المجتمع.

والقيادة إذا كانت شعبية جماعية فأنها تعمل فى الغالب على الالتحام المباشر بال جماهير لتتلمس حاجاتها ومشكلاتها، ثم هى تبحث

معها على إيجاد الحلول اللازمة لها، بحيث تمكن من الإسهام بصورة فعالة في حركة الجماهير نحو هدف معين.

والقيادة الجماعية قيادة تقوم على أساس ديمقراطي ، ولهذا فمن أهم واجباتها العمل على اكتشاف القيادات الجديدة بين أفراد الشعب ، إذ يتضمن مفهوم القيادة الجماعية أن كل فرد الجماعة يشعر بأن في إمكانية أن يجد نفسه في بعض المواقف قائداً وموجهاً للمجموعة ، وهكذا يساعد مع الآخرين على توضيح الهدف وتحسين الوسائل التي تؤدي الى تحقيقه.

ويمكن أن نلمس أهمية جماعية القيادة في أنها أمر لابد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري. فهي ليست عاصماً من جموح الفرد فحسب، وإنما هي تأكيد للديموقراطية على أعلى المستويات، كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد.

ولا يمكن أن يقوم مبدأ القيادة الجماعية إلا بتوفير الشروط الآتية:

- ١- ألا يكون هناك فرض سلطة من أحد بل الكل أعضاء في جهاز واحد يعمل على تحقيق هدف واحد.
- ٢- أن يكون هناك مجال للعمل القيادي لكل فرد يظهر استعداداه لتحمل المسؤولية.
- ٣- أن يعود كل فرد نفسه على الاستماع والإنصات لرأى الغير ، وأن يكون هادئ النفس متزناً لا يثير فالهدوء النفسي والاتزان

الانفعالي والمرونة من ألزام ما يجب أن يتصف به الفرد للوصول الى الرأي الجماعي الصائب.

٤- أن يكون هناك حرية رأى وشعور مشترك بين الجميع بأنهم جميعاً مسئولون عن تقرير مصير جماعتهم ، فهي ليست مسئولية فرد دون آخر ، وإنما هي مسئولية الجميع.

وهناك وسائل تعمل على ربط القيادة الجماعية بالقاعدة العريضة من الشعب ومن هذه الوسائل ما يأتى:

- ١- تعميق الاتصالات بين القيادات الجماعية وقواعدها من جماهير الشعب.
- ٢- توفير المناخ المناسب للمناقشات الحرة حيث تكون أساساً لنضوج الفكرة ووضوحها.
- ٣- تحديد المسئوليات حتى يمكن إحكام العمل وتنظيمه.
- ٤- التسليح بالعلم والمعرفة، فوضوح الرؤية يتطلب الوقوف على كل جديد فى العلم، وبالعلم وحده يمكن دفع الجماهير إلى العمل البناء.
- ٥- توسيع نطاق الاتصالات بين القيادات المختلفة على كافة درجاتها ومستوياتها بما يزيد من إمكانياتها على العمل القيادى الناجح.

ونستخلص مما سبق ضرورة توافر أركان ثلاثة لوجود القيادة:

- ١- أن يكون هناك جماعة من الناس.
- ٢- ان يكون لهذه الجماعة أهداف معينة.

٣- أن يكون لأعضاء الجماعة مسئوليات معينة فى سبيل تحقيق أهداف الجماعة.

فالقيادة كما يعرفها "تيد" هى القدرة على التأثير فى جماعة كى تتعاون لتحقيق هدف تشعر بحيويته.

نظريات القيادة

١- نظرية التفرد الذاتى (السمات):

يفسر بعض المفكرين حقيقة القيادة بما ينفرد به بعض الأفراد من مواهب وملكات . ويسمى هذا التفسير بنظرية السمات ويقصد بها ان من بين الناس من ينفرد بمواهب ذاتية خاصة تؤهله لأن يكون قائداً بين أفراد مجتمعه كأن يكون ذكياً ، مثابراً على العمل، طموحاً، يقظاً له قدرة على التجديد والابتكار، يثق بنفسه من غير كبرياء، قادراً على تكوين علاقات سوية مع الغير.

٢- نظرية الترابط الاجتماعي:

وترى هذه النظرية أن العمل فى المجتمع عمل جماعى يرمى الى التضامن للوصول بالمجتمع إلى تحقيق أهدافه ، ولهذا كان لا بد من ظهور القادة لتوجيه أفراد المجتمع نحو تحقيق هذه الغايات والأهداف مع ضرورة تضامن الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة تربط حاجات الجماعات المختلفة للمجتمع بحاجات المجتمع نفسه.

٣- نظرية القيادة الجماعية :

أدت نظرية الترابط الاجتماعي الى نظرية جديدة هي نظرية القيادة الجماعية ، وهي ترى أن القيادة لا تتركز في شخص معين واحد بل أن الجماعة كلها تشترك في تحقيق الهدف عن طريق توزيع المسؤوليات بين أفراد الجماعة ، بحيث أن أغلبية أفراد الجماعة يمارسون بعض صور القيادة.

٤- نظرية تركيز المجهود العقلي:

وترى هذه النظرية أن العمل المتواصل والدائب على تركيز الفكر في دائرة البحث أو التخصص يوصل بعض الأفراد إلى مركز القيادة .

ومما يساعد على الوصول إلى مرتبة القيادة استغلال الفرد لأوقات فراغه، واستغلال المواقف المختلفة للعمل الجدى وبذل الجهد بالنسبة لهذا الموقف.

والواقع أن كل نظرية من هذه النظريات لها ما يبررها ، وإذا أردنا أن نحققها لأخصائي تنظيم المجتمع فإن الأمر يستدعي ما يأتى:

١- اكتشاف أخصائي تنظيم المجتمع لنفسه بمعنى كشف مهاراته ومحاولة تنمية هذه المهارات.

٢- دراسة المواقف المختلفة ومحاولة تركيز الجهد ليكون لأخصائي تنظيم المجتمع دوره الإيجابي فى هذا الموقف.

٣- اهتمام أخصائي تنظيم المجتمع باكتشاف قيادات جديدة من بين أفراد الشعب.

٤- حسن توزيع المسؤوليات بين جميع الأعضاء بما يحقق صورة القيادة الجماعية.

فالواقع أن القيادة لا تعنى شيئاً إلا في ضوء جماعة. ولعل التفاعلات بين أفراد الجماعة بعضهم البعض ، وبينهم وبين القائد على الأسس السليمة هي أساس العنصر القيادي الناجح لتحقيق الأهداف المنشودة . وقد تتخذ القيادة أحد طريقين:

١- طريق مباشر:

وهو يعتمد على القائد نفسه في مواجهة الجماهير أو الاجتماع مع اللجان والتأثير عليها بنفسه، ووسائل الإقناع أو التأثير هنا هي الخطابة والمحاضرات والزيارات الشخصية. فمثلاً وجود أخصائي في منطقة معينة نجد أن قيادته تكون بشكل مباشر، إذ هو يتصل بالإفراد ويحاول إقناعهم، ويجتمع باللجان المختلفة بالمركز الاجتماعي مثلاً ويدير المناقشات إدارة ديمقراطية للوصول الى قرارات معينة وهكذا.

٢- وطريق غير مباشر:

ووسائل الإقناع أو التأثير هنا تكون باستعانة بالسينما مثلاً أو الراديو أو المجالات ن وهنا توجد اداة وسيطة بينه وبين الناس وهذه الطريقة غالباً ما تستعمل في حالة ما يكون عدد التابعين كبيراً ولا يمكن للقائد ان يجتمع بهم جميعاً ، ومن أمثلة هذا الشكل من القيادة

المصلحون الذين لا يتمكنون من مقابلة المجتمع جميعاً فيستعينون ببعض الوسائل كالراديو والصحافة مثلاً لإقناع أفراد المجتمع بخططهم الجديدة.

ومن القادة من يبني قيادته على القوة وهم الذين يعرفون بالقيادة المتسلطين وهي قيادة غير مستحبة قيادة ديكتاتورية لا تهتم كثيراً بمصالح الجماهير، فالقائد يعمل فقط على تحقيق ما يراه هو من أهداف ومن القادة من يبنون قيادتهم على أساس ديموقراطي، حيث نجد تبادل المشاعر بينهم وبين أفراد المجتمع ويعرفون عادة بأصدقاء الجماهير.

والقيادة قد تكون تقليدية كقيادة أشخاص يشغلون مناصب معينة محددة المعالم في المجتمع، كقيادة ناظر المدرسة مثلاً أو العمدة، أو المديرين، وكثيراً ما تتسم هذه القيادة بطابع المحافظة على عاداتها واتجاهاتها وأهدافها، وإن كان هذا لا يمنع من التجديد والابتكار فيها.

أما قيادة الرأي:

فهى مقدرة فائقة نرمي من ورائها التأثير على عدد كبير من أفراد المجتمع، وغرضها من ذلك توجيه هؤلاء الأفراد نحو هدف معين، كما تعمل على إثارة الأذهان نحو العمل لحل مشكلات المجتمع وتحقيق غرض مشترك يتفانى جميع الأفراد برغبة صادقة فى تحقيقه، ولهذا فان قيادة الرأي تستلزم:

١- صفات معينة فى القائد تلزم لنجاحه فى أداء مهمته.

٢- قدرة معينة فى القائد تساعد على التأثير فى عقول الجماعة.

٣- طرق مختلفة يلجأ إليها القائد لتوجيه أفكار المجتمع نحو معيار جديد أو حل مشكلة من مشكلات المجتمع.

٤- قدرة القائد على تحديد الهدف والغاية التي تسعى إليها.

وهكذا فإن قيادة الرأي تعمل على تحقيق أغراض معينة نذكر منها :

١- تقوية الوجود الذاتي عند أفراد المجتمع.

٢- العمل على رفع المستوى الأدبي والحضارى للمجتمع.

٣- توحيد المجهودات التي تبذل لتحقيق غرض معين أو هدف محدد.

أما قادة المواقف:

فأنهم يظهرون فى الأوقات الحرجة أو الأزمات بحيث يركزون مجهوداتهم فى العمل بجد وفعالية من أجل هذا الموقف ، أو لحل تلك الأزمة.

وهناك صفات وسمات معينة تلزم توفرها فى القائد ، ويقدر توفير هذه السمات والصفات فيه يكون نجاحه فى أداء مهمته، ومن هذه الصفات ما يأتى:

١- القوة الجسمية:

فالقائد يجب أن تكون له من القوة الجسمية وثبات الأعصاب ما يساعده على مواجهة الشدائد، وعلى تحمل المسئوليات الجسام التي تلقى على كاهله. ويصبح أن يكون الزعيم ضعيف البنية ولكن له من قوة التأثير ما يرفعه الى قمة الزعامة.

٢- الأقدام:

يجب أن يتصف القائد بصفة الجرأة والشجاعة فلا يتردد في تنفيذ ما يصل إليه من قرارات، يصل إليها عن طريق الديمقراطية لا على أساس الاستبداد في الرأي.

٣- التحمس:

لا يمكن أن ينجح القائد في أداء مهمته إلا إذا كان متحمساً للغرض الذي يسعى إلى تحقيقه ، فلا تقف العقبات في سبيله بل يحاول تذليلها والقضاء عليها.

٤- قوة التأثير:

وهي من أهم الصفات التي يجب أن يتزود بها قائد الرأي ، فهو يعمل في وسط جماعات مختلفة المشارب والثقافات والاتجاهات والميول وهذه القدرة تساعد أن يجمع بين الأفراد ويوحد بين صفوفهم. وقوة التأثير في الأفراد والجماعات يجب أن تكون على أساس الإقناع وليس على أساس الضغط.

٥- حسن التصرف:

وهي من الصفات الهامة أيضاً إذ يجب أن يكون القائد واسع الأفق، يعرف كيف يتخلص من كل مأزق يقع فيه.

٦- المحبة:

يجب أن يكون قائد الرأى محبوباً من أتباعه، فلا يعاملهم معاملة قاسية ، أو يظهر بمظهر الكبرياء، فان هذه الأمور وأمثالها تسقطه فى نظر أتباعه فلا يجد من يعاونه فى أداء مهمته.

٧- قوة الإيمان والعزيمة:

فالعزيمة القوية والإيمان الصادق خير دافع للنجاح فى عمله.

٨- القناعة:

يجب أن يكون القائد قنوعاً عفيفاً ، فلا ستغل تابعيه بل يشعرهم بأنه أب روي لهم ، وهكذا يجدون فيه الشخص المنزة عن الأغراض الشخصية والساعة لخيرهم.

ومن هؤلاء القادة من يعمد اليهم أمر تنفيذ القرارات والتوصيات وهؤلاء بجانب الصفات السابقة يجب أن يتصفوا بالصفات الآتية:

١- قدرة تحديد الأهداف واختبار طرق الوصول الى هذه الأهداف والمعايير الجديدة.

٢- قوة الثبات والقدرة على حسم المواقف المختلفة التى تتعدد فيها الآراء.

٣- قوة الإشراف على مجهودات تابعيه، وقدرة توجيههم الى أيسر السبل للوصول الى الأهداف التى يسعون اليها.

٤- صواب الرأي، أى القدرة على تحليل المواقف المختلفة تحليلاً علمياً لا تحليل ذاتياً ، حتى يصل الى رأى صائب فى الأمور المختلفة التى يتعرض لها.

٥- قدرة التكيف ، فيجب على القائد أن يتكيف حسبما تقتضيه المواقف المختلفة.

٦- الديمقراطية فى إدارة دفة الأمور، فلا استبداد فى الرأى ، ولا فى طرق حل المشكلات المختلفة، بل أخذ وعطاء ومحبة ووفاق.

ويمكن ان نضيف الى ما سبق بعض الوسائل الأخرى التى تحقق نجاح القيادة نلخصها فيما يلى:

١- إصدار الأوامر، فيجب على القائد الرأى أن يراعى ضرورة الأوامر التى يصدرها وعدم كثرتها أو تناقضها، لأن عدم مراعاة هذه الأمور يؤدى الى ضعف قيمتها، ويجعل الأفراد ينصرفون عن طاعتها.

٢- إصدار الإنذارات وتوجيه اللوم إلى غير العاملين أو المتخلفين وتقرير الثناء الى العاملين والمجتهدين، فهذه الوسائل ضرورية لزيادة الإنتاج ولبث روح التنافس بين أفراد المنظمة التى يعمل فيها.

٣- الاعتداد بالشخصية والمرونة، والاعتدال فى الشخصية فهى من أهم الصفات التى توفر للقائد احترامه وتقديره من الأفراد الذين يعمل معهم.

- ٤- الحذر من الاستبداد فى الرأي او الدخول مع أتباعه فى علاقات شخصية، مثل هذه الأعمال تؤدى الى عدم وحدة أفراد المنظمة وانقسامهم شيعاً وأحزاباً وتدعوهم الى الملق والنفاق.
- ٥- التجديد والابتكار ، وهى من أهم واجهات القائد، فالقائد الناجح هو الذى يساير التطور ويعمل دائماً على تغذية المنظمة التى يعمل فيها بالأفكار النيرة وتزويدها بالاتجاهات الحديثة، وهو فى كل هذا لابد له من أن يشرك الأفراد الآخرين فى أعماله ويدعوهم الى تقديم الاقتراحات البناءة والاشتراك فى المناقشات.
- ٦- تقوية الشعور بشخصية الهيئة أو المؤسسة التى يعمل بها القائد ، فترابط أفراد المنظمة الواحدة وشعورهم بوحدة الهدف ووحدة القصد خير معين للمؤسسة على أن تؤدى مهمتها بنجاح ، وعلى هذا فتقوية الشعور بالذاتية الجمعية من أهم ما يجب أن يلجأ إليه القائد حتى يخلق من أفراد منظمته وحدة تعمل يداً واحدة.
- ٧- النظام والمحافظة على المواعيد من أهم الأمور التى يجب أن يراعيها القائد حتى لا تسير أمور المؤسسة أو الهيئة التى يعمل بها بطريقة ارتجالية فيكون نصيبها الفشل فى كل ما تذهب إليه من أعمال.
- ٨- القضاء على كل ما ينشأ فى داخل الجماعة من إشاعات أو أهواء مغرضة، والعمل على حسم الخلافات بهمة وصلابة حتى تسير الهيئة الى أهدافها بنجاح.

٩- مراعاة مستوى الجماعة ، فالقائد الناجح هو الذى يشجع أفراد جماعته على تحمل المسؤولية، ويراعى المستوى الذى يصل إليه الأفراد حتى يتدرج معهم بادئاً من حيث وصلوا، وهكذا لا يشعر الأفراد بقوة ضغط أو إلزام، وهذه هى الريادة الحكيمة.

وعلى العموم فالقائد هو شخص ذو صفات ثابتة معروفة ، وتكون تصرفاته مقبولة لدى نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الذين يقودهم ويوجههم نحو معيار جديد أو هدف محدد.

وإذا كانت القيادة الواعية هى الطريق الصالح والأمين لتحقيق أهداف القيادة فإن من الواجب اكتشافها وحسن اختيارها، والتأكيد من صلاحيتها كما يجب أعدادها وتزويدها بكل ما يهمها عملاً على بلوغ الأهداف المرجوة.

ويقع على الأخصائي الاجتماعي دور كبير فى مجال اكتشاف القيادات الشعبية الحقيقية القادرة على العمل مع الجماعات المحلية، وهكذا يمكن اكتشاف قادة محليين يعملون مع جماعاتهم المحلية من أجل تحقيق خطوات إصلاحية تقتضيها مصلحة الجماعات بعد تدريبهم وتنمية قدراتهم، وتهيئة الأسباب والعوامل التى تحثهم على المشاركة الفعلية والعمل الايجابي فى وسائل الإصلاح المختلفة.

ويقوم الأخصائي عادة باكتشاف القادة عن طريق:

١- اتصالاته بالمجتمع المحلى.

٢- مناقشاته واجتماعاته ودراساته مع منظمات المجتمع المحلي المختلفة.

٣- ملاحظاته الخاص.

ومن الملاحظ وجود قيادات متنوعة في الريف ، فهناك قادة مهنيون كالاخصائي الاجتماعي والطبيب والمهندس الزراعي مثلاً، وهناك قادة بحكم مناصبهم كالعمدة أو شيخ البلد مثلاً ، وهناك قادة بحكم سطوتهم ونفوذهم كالملاك الكبار للأراضي الزراعية، وهناك قادة بحكم بعض الاعتبارات الاجتماعية ككبار السن مثلاً أو رؤساء العائلات أو فئة المتعلمين لقلتهم بين نسبة الأمية المرتفعة في الريف عادة. وهناك قادة منتخبون عن الأهالي في بعض التنظيمات أو التشكيلات المختلفة كتنظيمات الإدارة المحلية.

التدريب على القيادة:

حتى يمكن إعداد جيل جديد من القادة يتصف بالثورية في العمل وبالديموقراطية في أداء الواجب، فأن الأمر يستلزم -كما سبق أن بينا- اختيار قادة المستقبل من قاعدة عريضة وبصفات عالية متحررة من الجمّة والسلبية ومتطلعة الى المزيد من المسؤوليات. ولاشك أن هذا يتطلب تأهيل وتدريب المرشحين للقيادة لتنمية مهاراتهم القيادية والتنظيمية والتدريبية، والارتفاع بمستوياتهم الفنية والتخصصية والإنسانية قبل الممارسة الفعلية للقيادة.

والنهوض بالتدريب يعتبر ركنا أساسيا من أركان التنمية وضرورة حيوية لإعداد العاملين في كافة المجالات ، فمما لا شك فيه أن

مدخل تنظيم المجتمع

تدريب أفراد المجتمع على عمليات فى كافة المجالات ، فمما لاشك فيه أن تدريب أفراد المجتمع على عمليات تنمية المجتمع وتنظيمه يعتبر من المراحل الأساسية لنجاح هذه العمليات، إذ أن عمليات التنمية وخططها وبرامجها وطرق تنظيم المجتمع الاشتراكية تقتضى استئارة من يملكون وسائل الإنتاج ، وهم هنا الجماهير الشعبية ، كما أنها تتطلب تعبئة واسعة بطريقة المشاركة المباشرة من جانب أولئك الذين يعينهم تنفيذ الخطط والبرامج وطرق التنظيم المختلفة.

ومن هنا كان لابد لجماهير الشعب من أن تكون متفهمة تماما للأهداف العامة لكل خطة، او برنامج ، أو تنظيم معين، كما يتعين على المسؤولين إتاحة الفرصة للمبادرة الجماهيرية لمواجهة المشكلات المختلفة.

ويظهر من ذلك أهمية التدريب لإعداد الأفراد فنياً عن طريق اكتساب مهارات معينة تعينهم على مواجهة المواقف المختلفة التى تصادفهم فى عملهم كشركاء فى عملية تنمية وتنظيم المجتمع. ومن الواجب أن تتنوع وتتعدد برامج إعداد القادة تبعا لطبيعة العمليات التى يقومون بها.

ويمكن حصر ميادين القادة على عمليات تنظيم المجتمع فيما يأتى:

١- تدريب يهدف الى تفهم ودراسة خطوات واسس ومبادئ وقيم تنظيم المجتمع .

- ٢- تدريب يهدف الي تفهم طبيعة الخدمات المختلفة وطرق تخطيطها وتوزيعها وتقييمها وتنميتها .
 - ٣- تدريب يهدف الي تفهم طرق ووسائل اثارة الوعي القومى بين افراد المجتمع .
 - ٤- تدريب يهدف الي ممارسة اعمال القيادة ممارسة فعلية مع التوجيه اللازم للمدربين بما يجعلهم يتفهمون طرقها ووسائل نجاحها .
 - ٥- تدريب يهدف الي تفهم العمليات الاجتماعية وما يحكمها من اتجاهات ودوافع وحاجات .
- طرق تدريب القادة :

هناك عدة طرق لتدريب القادة نذكر منها :

١- التلمذة :

وهي ان يقوم القائد الجديد بملاحظة القائد القديم اثناء عملة كما يقوم ببعض العمليات القيادية بنفسه , ثم يقوم بعد ذلك بمناقشة القائد القديم فيما تم في الموقف القيادي وما يجب مراعاة في المواقف القبلية وبذا تتم عملية تفهم القيادة عن طريق الملاحظة والممارسة معا .

٢- الدراسة النظرية :

وهي اعداد القادة عن طريق المحاضرات والزيارات والبحوث والقراءات .

٣- الاشراف :

ويكون ذلك عادة بعد ان يتم التدريب النظري , وهنا يبدأ القائد الجديد بممارسة عملة تحت أشراف القائد القديم الذى يوجه نظرة الي نواحى النقص ونواحى الامتياز في عملة , ويرشده الي بعض المراجع ومصادر تالمعرفة التى تساعد علي التقدم .

العوامل المؤثرة علي دورة القيادة :

تحدد هذه العوامل في ثلاثة :

القائد - التابع - مهمة المنظمة .

١- القائد :

وهو بطبيعة دورة هو العامل المؤثر الاول في موقف القيادة فهو المحفز لانشطة التابعين والموجه لها في الطريق الذى يختاره , وقد يتاثر مركز القائد بتغير ظروف العمل وأهدافه , لذلك كام من صفات القيادة القدرة على تجميع وتنسيق جهود الافراد وارشادهم لتحقيق مهمة محددة .

٢- التابع :

ان دور التابع واضح في استخدام مواهبة وقدراته في اداء العمل وفقا لتوجيهات القائد , واداء هذا الدور لا يفيد المنظمة فحسب بل يفيد التابع نفسه في تحقيق منفعة وطموحة الشخصى .

٣- مهم المنظمة :

ان هذا العمل هو الذى يحكم طبيعة مشاكل العمل , كما ان مهمة المنظمة تحدد وسائل العمل والخبرات اللازمة لعملية القيادة .

ومما يلزم ان العمل في المنظمة يقوم علي اسس ومبادئ معينة واهداف محددة يجب ان تكون واضحة للعاملين فيها مهما تكون واضحة للعاملين فيها مهما كان وضعهم في السلم الوظيفي , ولا شك ان العلاقة بينم القائد والتابعين في ظل قواعد محددة خير ما يساعد علي الوصول بالقيادة الي ما تصبوا اليه من نتائج .

تنمية المهارات القيادية

لم تعد القيادة مجموعة من الصفات او الخبرة الجامدة فان سرعة الحركة التى تسير بها المشروعات في طريق النمو والتوسع , وجعل الادارة والقيادة كيانا متحركا متطورا يلتبس المعرفة والخبرة المتجددة بين يوم واخر ويناقش المشاكل التى تزداد ضخامة وتشابكا في مجتمعات المنظمات والمشروعات .

وهذا مما يفرض علي القائد الاستمرار في اكتساب العام والمعرفة وتطوير الخبرة بما يتمشى مع متطلبات النهضة العلمية والنفسية التي تسير بخطى سريعة متلاحقة وقد امنت المنظمات بهذه الفلسفة سواء طوعية او اضطرارا واوجدت الوسائل الكفيلة بتنمية المهارات القيادية سواء عن طريق البرامج التدريبية التي تنفذها الجهات الرسمية مثل المعاهد الادارية او المشاكل وتطوير اساليب العمل داخل المنظمة .

ومع انم المدير يبدأ فوراً مباشرةً وظيفته القيادية في دراسة الاساليب الفنية والسلوكية مع المجموعه التي يرأسها الا ان المنظمة لا تكفي بهذا النوع من تطوير المهارة الادارية بل تعارضة في تنمية مهارة بحضور برامج تهدف الي توسيع دائرة معرفة وخبراتة فيدرس فلسفة الادارة والعلوم الاقتصادية والسلوكية والمالية حتى تمتد بصيرته الى ما حولة من مختلف الظواهر داخل المنظمة ويؤدي دورة فيها بكفاية ومهارة ويشترك في دراسة مشاكلها بوعي كبير ويدلى في مجال القارات التخطيطية بآراء حكيمة وبذلك تستثمر المنظمة اصلاً من اهم اصولها وهو المديرين احسن استثمار

مبادئ القيادة :

إن أهم اغراض التنمية الادارية هو صقل المهارات الفنية والبشرية والادراكية تعتبر الاولى اهم المهارات التي يجب توافرها في المستوى الادنى التنفيذي , والاخيرة تعتبر شرطاً أساسياً للمستوى الاعلى وهو الادارة العليا , اما المهارات البشرية فهي لازمة في كل مستوى لذلك تختلف برامج التدريب المخططة للتنمية الادارية تبعاً لمستوى الدارسين فلا تعطى البرامج الفنية لمستوى رؤساء مجالس ادارة المنظمات ولا تعطى برامج الادارة العليا لمستوى الفنيين التنفيذيين . ومع ذلك فقد خضعت برامج التدريب لسلسلة من التجارب علي اساس تقييم نتائجها حتى اصبحت الان في مستوى افضل لتنمية مهارات مختلفة مستويات الافراد العاملين .

المهارات الفنية تشمل :

تشمل مسؤوليات مديري التنفيذ ورؤساء مجلس المستوى الأدنى في المنظمة مهمة حل المشاكل وتنظيم العمل ذات الصبغة التنفيذية , وللقيام بهذا الواجب يجب ان يكون هؤلاء المديرين والرؤساء على علم تام بجميع النواحي الفنية وابطسط مثل لذلك ان رايس فرقة في خط انتاج يجب ان يكون ذا خبرة شاملة بجميع العمليات التي تتم علي هذا الخط وهو علي استعداد دائما للاجابة علي أي سؤال فني من احد العاملين ولحل أي مشكلة تعترض التشغيل في أي مكان من خط الانتاج لذلك كانت البرامج التدريبية لهذه الفئة من شاغلي الوظائف القيادية في المستوى التنفيذي تركز علي التفاصيل التنفيذية وهذا لا يمنع من انها تشمل في معظم الاحيان دروسا تهدف الي رفع المستوى الثقافي العام حيث اصبح التقدم في مختلف انواع العمل مبينا علي التقدم العلمي والثقافي .

المهارات البشرية

تهدف هذه الهارات الي بناء مجموعة متكاملة ومتعاونة من العنصر البشري يمكن القائد او الرئيس بأن ينسق جهودها في توافق تام لانجازة مهمة محددة او بلوغ هدف معين ولا تأتي هذه المهارة للقائد الا اذا كان علي علم ويقين بتنسيق الدوافع والمواقف وهذا يقتضى حصوله علي القدر اللازم من الثقافة والخبرة بسلوك الافراد .

المهارات الادراكية :

تظهر هذه المهارات بوضوح بين قادة المراكز العليا اذا تحتم عليهم مسؤوليات تحليل الاسباب والعوامل واستخراج النتائج العامة .

ولذلك كان عليهم ان يتصفوا بقوة النظر والادراك في اطار من الصواب والحكمة , لان المواقف والمشاكل التى يحسمونها ذات صبغة عامة وتتعلق بالعلاقات التى تحكم النتائج النهائية لاهداف المنظمة .

وليس من المهم ان يكون رئيس منظمة كبيرة علي علم تام بالتواصل الفنية في الخطوط التنفيذية ولكنة يجب ان يكون ذا قدرة فائقة علي وزن القرارات والنانائج ولذلك فان نوع التدريب اللازم لتنمية المهارات الادراكية يتركز في علوم الادارة العليا .

انواع القيادة :

توجد عدة طرق لتصنيف القادة , ونحن نتناول هنا انواع القادة من حيث طريقة ممارسة السلطة , فان بعضهم يركز جميع السلطات في يده والبعض يفوض جزءا منها لاجراء اخرين بينما الي اشراك المرؤسين في كل القرارات ويفوض معظم سلطاته لهم . ويطلق على النوع الاول الاوتوقراطي او المتحكم والثانى النوع الديمقراطي والنوع الثالث المتساهل

القائد الاوتوقراطي :

يركز هذا النوع كمن القادة جمع السلطات في يده ولا يفوض شيئا منها لمرؤسية وهو بالتالي ينتظر مكنهم الطاعة التامة وتنفيذ الاوامر التى يصدرها وفي نفس الوقت لا يسمع ارائهم في حل المشاكل بل يطلب عرضها عليه اول باول ليتولي بنفسه دراستها والبت فيها .

ويتضح من الدراسات التي اجريت في علم الادارة الحديثة ان القائد الاوتوقراطي يشغل نفسة بكل صغيرة وكبيرة في المنظمة وقد يضيق وقته عن ذلك فيتسبب في تعطيل العمل واذا اضطر للغياب تدهور الانتاج وتعطلت عجلة العمل اذ لا يوجد مرؤسجرو علي التصرف او على تحمل المسؤولية , ثم هو يتسبب في بلادة المرؤسين واعتمادهم التام عليه في دراسة المشاكل وحلها ويلجأ هذا القائد الي مزيد من الحوافز السلبية واتخاذ وسائل الردع والارهاب , ووؤدى ذلك الي تولد روح الكراهية والحقد من العاملين كما انه في بعض الاحيان يستعمل سلطنة المطلقة في صرف مكافآت سخية لبعض الافراد والرؤساء دون الاخرين مما يتخذ مظهرًا منافيًا للعدالة .

كل هذه الاعتبارات تجعل هذا النوع من القيادة غير صالح لادارة المنظمات في المدى الطويل , اذ لو اقتصرت القيادة المتحكمة علي فترة مؤقتة لاصلاح الاخطاء التي تتعرض لها المنظمة وتهدها بالفشل , وبعد ذلك تعود القيادة الي الوضع الطبيعي لكان ذلك امرا مقبولا , اما في المدى الطويل فان تراكم مساوئ القيادة المتحكمة يؤدي بالضرورة الي فشل المنظمة لان عنصر البشرى بها يفقد فعاليتها ويصبح مثل الالة .

القائد الديموقراطي :

يلجأ هذا النوع من القادة بصفة دائمة الي مشاورة مرؤسية واشترآكهم معه في دراسة المشاكل واتخاذ القرارات التي تكون بناءة يقتنع الجميع بصلاحيته ويقبلون علي تنفيذها بهمة وثابة وهو من ناحية

أخرى يفوض جزءا من سلطاته ويهدم جدار المركزية المطلقة وبذلك يعين المرؤسين علي سرعة التصرف وحل المشاكل الصغيرة , وعدم الانتاج , كما يدرّبهم علي تحمل المسؤولية ويأخذ بيدهم في طريق النمو الإداري علي أن هناك بعض المنظمات ذات الطبيعة الخاصة لا تحتل هذا النوع من القيادة مثلما يحدث في القيادة العسكرية أو مشروعات غزو الفضاء فإن أفراد المنظمة في مثل هذه الحالات قد لا تسمح معلوماتهم بالاشتراك بالرأي في الخطة العامة أو القرارات النهائية ومع ذلك فإن القائد الديمقراطي وهو أصلح أنواع القادة في المنظمات الانتاجية أو الخدمات حيث أن تبادل الآراء في اجتماعات المدير الفنيين والإداريين بثمر القرارات الناضجة المدروسة التي قد لا تحقق باي شكل آخر من أشكال القيادة .

القائد المتساهل :

يفوض هذا القائد كل سلطاته تقريبا الي مرؤسية ولا يصدر قرارا مستقلا الا بناء علي رأيهم . ومثل هذا النوع من القادة يتهرب من المسؤولية ويترك عنان الأمور في أيدي المرؤسين الذين قد تتعارض تصرفاتهم أو تصطدم .

وإذا كان البعض المديرين يدافع عن كونه من هذا النوع بانه يريد تدريب المرؤسين علي المسؤولية فكيف يكون مركز القيادة ثم لا يمارس واجباته علي الوجه الاكمل ؟ كما ان المفروض ان يكون مستوى الخبرة والعلم عند القائد اعلى منة لدى مرؤسية والا كان اختيارا بعيدا عن الصواب .

علي انه في بعض المنظمات صغيرة الحجم ذات الاهداف العلمية او الفنية كمجالس المؤسسات والعلومك يمكن ان يعتمد القائد علي المديرين للمساعددين حيث انهم في الغالب من ذوى المستوى الرفيع والخبرات الكافية لاصدار القرارات وحل المشاكل وهذا هو نوع المنظمات الذى تصلح له هذه القيادة فحسب .

القيادة فن وعلم:

إن واجبات القائد تزداد تعقيدا وتضخما بسبب نمو المنظمات نموا سريعا لذلك اصبح تعريف هذه الواجبات من الصعوبة بمكان , فالبعض يعرف المهارة القيادية بالقدرة علي المباداة والابتكار والتنظيم وهذا يجعل القيادة فنا ولا يحتاج القائد في هذه الحالة الي مزيد من المعرفة والعلم , بينما يرى الآخرون ان القيادة علم يتطلب رصيذا ضخما من المعرفة , وليس بصحيح في معظم الاحوال أذ ليس كل من ضرب في العلم بسهم وافر يصلح ان يكون قائدا فاذا اقترن العلم في القيادة يمكن القول ان هذا هو التعريف الصحيح المطبق علي المنظمات الحديثة فقد اصبح القائد كما يبيت الإشارة اليه طالب علم ومعرفة يتزود منهما باستمرار ليتمكن من السير بنفس الخطى السريعة التي يتحرك بها التطور الصناعي والانتاجي في عالمنا الذى لا يقف عن التقدم .

تصنيفات القيادة :

تعددت التصنيفات التي قدمها رجال علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لانواع القيادة , ومن الممكن ان تنقسم القيادة الي :

١- القادة المهنيين :

الذين يتم اعدادهم بطريقة معينة لممارسة المهنة وتقتصر هذه الفئة علي الاختصاصيين الاجتماعيين وخصوصا العاملين منهم لتنظيم المجتمع .

ونظرا لاهمية هذا الدور سيفرد له فصل خاص في هذا الكتاب.

٢- القادة الشعبيون :

وهم القادة الذين ينبعون من المجتمع نفسه ويجب اكتشافهم واختيارهم وتدريبهم لتحمل المسؤولية بكفاءة وفاعلية ولاشك أنه من الممكن أن تضم هذه الفئة في داخلها أنواع أخرى من القيادات ومن امثلة القادة الشعبيين الذين يمكن الاعتماد عليهم في المجتمع ما يأتي:

أ- قادة الرأي: وهم أفراد من المجتمع تتأثر بهم جماعاتهم وتلجأ اليهم للاسترشاد بأرائهم في الموضوعات التي يدركون أماكن الاعتماد عليهم فيها.

ب- القادة الطبيعيون: ويسمى بها البعض قيادة غير رسمية ، وهى قيادة غير مرتبطة بوظيفة رسمية ولا تستمد سلطتها من القانون أو لائحة رسمية.

ولسنا بحاجة الى أن ندلل على أهمية هذه الفئة من القادة وأهمية تعاونها مع المنظم الاجتماعى، ولذلك من الاهمية أن يعمل الاختصاصي تنظيم المجتمع على صقل أولئك القادة وتدريبهم على عمليات القيادةحتى يمكن أن يساهموا بقوة وفاعلية فى جهود تنظيم المجتمع غير أن هذا لا

يمنع من القيام بتشجيع بعض الأفراد الآخرين على الاهتمام بشئون مجتمعهم وعلى تولى بعض المهام التي تساعد على أهداف تنظيم المجتمع.

جـ- القادة الرسميين: وهم ذوو المناصب الرسمية المعترف بها فى المجتمع، سواء سواء جاء هذا الاعتراف عن طريق تعسنهم من جانب الحكومة لشغل هذه المناصب مثل (مدير المدرسة - المدرسون- الطبيب- المهندس الزراعى) أو عن طريق انتخابهم من جانب الاهالى وهؤلاء الأشخاص يكون لهم تأثير كبير فى المجتمع المحلى بحكم شغلهم لتلك المناصب وعلى ذلك من الأهمية أن يتعرف عليهم أخصائي تنظيم المجتمع من بداية العمل حتي يكسب تعاونهم وتأييدهم لما يقوم به من جهود وإلا وقفوا حجر عثرة فى طريق أى مشروعات جديدة بحكم أن أدوارهم محددة بشكل تقليدى قد يميل لمقاومة التغيير.

ومن طرق اكتشاف القادة الشعبيين :

من الطرق التي يلجأ أخصائي تنظيم المجتمع للاكتشاف القادة الشعبيون:

١- فتح باب التطوع:

حيث أن الرغبة الذاتية ضرورية للعمل الاجتماعى ، ويجب على اخصائي تنظيم المجتمع أن يعقد عدة أتماعات للمتطوعين، وذلك

قبل أن يبدأ في تدريبهم، حتى يكتشف من له الرغبة الحقيقية في العمل
مه بالمواظبة على حضور الاجتماعات والاشتراك الفعلى فى
المنافشات.

٢- عند الاجتماعات:

فيكتشف الاخصائي المنظم بعض الافراد لمن لهم دراية بالعمل
الاجتماعي فيعرض عليهم الاشتراك معه.

٣- عن طريق الترشيح:

فيقوم بعض القادة العاملين مع أخصائي تنظيم المجتمع ترشيح
بعض الشخصيات التي تصلح للعمل الاجتماعي.

٤- عن طريق البحوث:

فيكلف أخصائي تنظيم المجتمع بعض الأفراد ببعض البحوث
ويكتشف اهتماماً من بعضهم بهذه البحوث فيعرض عليهم العمل معه.

الفصل الثالث عشر

دور المنظم الاجتماعي

مقدمة:

يتميز مجتمعنا الحاضر بالتقدم التكنولوجي الهائل، وقد أضفى التقدم التكنولوجي المادية على العلاقات الاجتماعية والانسانية، بالإضافة الى الزيادة السريعة في عدد السكان لاسيما في المجتمعات النامية، وما ترتب على كل ذلك من مشكلات اجتماعية ضخمة، وزيادة مضطردة في الاحتياجات الانسانية بشكل لا يمكن مقارنته بما كان عليه الحال في الماضي.

ومهما كانت الزيادة في الموارد فمن الملاحظ أن احتياجات الانسان المعاصر تفوق الزيادة في الموارد مما يعجز كثير من المجتمعات عن الوفاء باحتياجاتها ومواجهة مشكلاتها الاجتماعية المتضخمة.

واحتياجاتها فئات المجتمع المختلفة قد تتعارض مع بعضها مما يتطلب ضرورة العمل بأسلوب التخطيط لدراسة وتحديد إمكانيات العمل، ووضع الاولويات بالنسبة للاحتياجات والمشروعات.

وطريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية تقف مع الجهود التي تبذل لتحقيق الرفاهية الانسانية لجميع الشعوب وفي كل المجتمعات، وهي كطريقة لمهنة الخدمة الاجتماعية تقوم على قيم أساسية من أهمها احترام الانسان وتقديره، والاعتراف بأهمية وجوده، وحقه في الحياة الكريمة، ولا تختلف طريقة تنظيم المجتمع في مبادئها الاساسية عن مبادئ خدمة الفرد أو خدمة الجماعة، وأن الفرق الأساسي يتمثل في أن كل طريقة تتناول الانسان في مستوي معين، والطرق

الثلاثة تؤمن بقدرة الانسان على حل مشكلاته، وبالتالي قدرة المجتمعات على مواجهة احتياجات نفسها مما يجعلها قادرة على إحداث التغير الاجتماعي المقصود.

والخدمة الاجتماعية تؤمن بمشاركة ومساهمة الناس في صنع حياتهم وما يحدث فيها من تغيرات مستمرة، ولاشك أن المشاركة تفيد في توضيح الرغبات وتحديد الاحتياجات وبالتالي في وضع الخطط المناسبة.

وتتظيم المجتمع يؤمن باستخدام الأسلوب الشامل لمعالجة المشكلات الاجتماعية ومواجهة الحاجات الضرورية ، لأنه ثبت بأن الحلول المؤقتة والجزئية غير مجدية وذات أثر ضئيل في تحقيق الرفاهية الانسانية.

والخدمة الاجتماعية تؤمن بالاسلوب الديمقراطي، ولعل مساهمة ومشاركة الناس في صنع حياتهم كمبدأ أساسي في طرق الخدمة الاجتماعية يجعلنا نضع هذا المبدأ في مقدمة المبادئ التي يجب أن يسترشد بها المنظم الاجتماعي في جميع أعماله.

والمنظم الاجتماعي يحقق أغراض طريقة تنظيم المجتمع بالقيام بالدراسات والبحوث للحصول على المعلومات الصحيحة التي تساعد في وضع الخطط المناسبة لنشر الخدمات الاجتماعية ورفع قدرة الانسان على مواجهة حياته ومتطلباتها. ومن أساسيات عمله أيضاً رفع مستوى الاداء في الخدمات القائمة والعمل على زيادة كفاءتها ونشر فائدتها، ويتم ذلك بالتقييم المستمر وزيادة كفاءة العاملين فيها بالتدريب

مدخل تنظيم المجتمع

والعمل على دعم التعاون والتنسيق بين جميع الهيئات العاملة فى هذه المجالات.

وتؤكد أن المشاركة الشعبية كمبدأ هام فى تنظيم المجتمع يتطلب من المنظم الاجتماعي العمل فى مجالات التثقيف والتوعية بالاحتياجات والاهداف.

ومن هذا يتضح لنا أن الاهداف التى يسعى الى تحقيقها المنظم الاجتماعي يمكن أن تكون أهداف تخطيطية لأحداث التغير كهدف، او أهداف تنسيقية لدعم العلاقات والتعاون بين المجتمع وأجزاء المختلفة ، أو أهداف تدعيمية لدعم المشروعات والخدمات، أو أهداف أخرى عامة تتناول علاج المشكلات التى تتعلق بالسلوك الاجتماعي للجماهير والعادات الاجتماعية التى تعوق تقدم المجتمع وتنميته.

وهكذا يعمل المنظم الاجتماعي على التنظيم والتنسيق بين الاجهزة المختلفة ، كما أنه يعمل على تربية وتثقيف وتوعية الجماهير بأستخدام أسلوب التخطيط الاجتماعي الذى يتطلب خطوات وعمليات نلخصها فيما يلي:

١- تحديد الهدف المطلوب وطرق الوصول اليه بعد التعرف على الجماهير وانتجاهاتها ورغباتها وامكانيات المجتمع، والموقف موضوع الدراسة.

٢- القيام بالدراسات اللازمة للموضوع، ويتضمن ذلك دراسة طبيعة المجتمع وموارده البشرية والمادية مع تحليل دقيق للسكان من نواحيهم الديموجرافية المختلفة.

٣- تحديد خطة التنفيذ وتشمل لجان تحديد الاولويات وأختيار الخطة التنفيذية المناسبة . ومرحلة التنفيذ تنقسم عادة الى مراحل تساعد على تنفيذ البرامج والخطة بنجاح ، وفى أثناء مرحلة التنفيذ تتم التابعة بالمقارنة بين ما نفذ وما كان ينتظر تنفيذه فى الخطة فى الفترات الزمنية المحددة وتحديد الصعوبات التى تواجه التنفيذ للتغلب عليها.

٤- مرحلة التقييم وفيها يوضح ما تم تنفيذه ومستواه ، ومدى صلاحية أجهزة التنفيذ، وقياس طريقة العمل المهنى أثناء التنفيذ، وكل ما يساعده على رفع التنفيذ ووضع الخطط فى المستقبل.

ويعمل المنظم الاجتماعى فى أجهزة تنظيم المجتمع . وهذه الأجهزة تنظميات اجتماعية ذات تركيب مادى ومعنوي وذات كيان وظيفي، وتسعى الى تحقيق أهداف معينة عن طريق قيامها بوظيفتها وتحقيق أغراضها.

والتنظيمات الاجتماعية كالحالات الفردية تتبع من ظروف المجتمع، وتتأثر بالعوامل الموجودة فيه وتخضع للدوافع والمواقف المختلفة السائدة وتتميز التنظيمات أيضاً بدينامية متفاعلة تشكلها وتغيرها الظروف التى تمر بها، بحيث تتلائم مع المواقف الاجتماعية والاحتياجات والإمكانات.

وهى أكثر تعقيداً فى الجماعات الأولية، وأكبر عدداً وأوسع أثراً فى حياة هذه المجتمعات ، لأن الجماعات الأولية تتكون من أفراد محددين يعرف كل منهم الآخر ويتعامل معه مباشرة.

وتعتبر التنظيمات الاجتماعية من أهم سمات المجتمعات الحديثة حيث مطالب الإنسان الكثيرة والتي تتطلب تنظيمات دينية وثقافية ومهنية وسياسية ، وهذه التنظيمات الاجتماعية ضرورة ملحة لمواجهة حاجات الإنسان.

ويمكن اعتبار التنظيمات الاجتماعية بداية مرحلة التخصص التي تؤدي في المستقبل الى وجود متخصصين ومهنيين في المجتمعات المختلفة ليؤدوا عملهم في هذه التنظيمات .

نظريات تفسير دور المنظم الاجتماعي

١- نظرية روس لدور المنظم الاجتماعي:

حاول "روس" تحديد دور المنظم الاجتماعي -بالرغم من النقد الذي وجه اليه- فقد كان له الفضل في توجيه تفكير كثير من الاخصائيين الاجتماعيين الى محاولة اضافة أدوار أخرى تتناسب مع أهمية طريقة تنظيم المجتمع وتطوير المجتمعات الانسانية.

قسم روس دور المنظم الاجتماعي الى أربعة أقسام هي:

أولاً: دور المرشد.

ثانياً: دور الممكن.

ثالثاً: دور الخبير.

رابعاً: دور المعالج.

أولاً: دور المرشد:

وهو دور رئيسي للمنظم الاجتماعي حيث يعمل كمرشد يساعد قادة المجتمع الشعبيين وقادته المهنيين على إيجاد الاساليب المناسبة لتحقيق أغراض مجتمعهم.

ودور المرشد هنا يقتضى من المنظم الاجتماعى مساعدة المجتمع على التحرك الكفاء فى الاتجاه الذى يختاره المجتمع للتحرك فيه.

ويتحمل المرشد هنا بعض المسئولية فى مساعدة المجتمع، بذكاء ولباقة على اختيار وتحديد اتجاه الحركة ،على أن يضع فى أعتباره عدة عوامل يكون على وعى وادراك بها بحكم معرفته وخبرته المهنية.

ولكن اختيار الاتجاه وطريقة واسلوب الحركة يجب أن يقع - الى حد كبير- على عاتق المجتمع وهذا يعنى أن المنظم الاجتماعى يجب الا يعمل تحت أى ظرف من الظروف على استخدام المجتمع لتحقيق نفع خاص له أو استغلال الجماهير، أو ممارسة إجراء اجباري، أو التحيز لعمل أو مشروع معين يكون ضرورياً و لازماً لتنمية المجتمع، وفى هذه عليه أن يقوم باستثارة المشاعر بقصد خلق شعور بالحاجة الى هذا المشروع، وينظم ويشجع المناقشات حول هذا المشروع بالوسائل والطرق المختلفة (اجتماعات ، ندوات، مؤتمرات، مقابلات فردية مع القادة....) وعليه أن يستخدم وسائل الاتصال والاعلام المناسبة ، لتوضيح مزايا ومنافع المشروع.

ويجب على المنظم الاجتماعى الأبتعاد كلية عن أي تحيزات وأن يكون موضوعياً فى كل تصرفاته.

كما يجب أن يكون مدركاً لوسائل التعرف على حاجات الافراد فى المجتمع، لأن ذلك أمر هام بالنسبة للأساليب التى يمكن بها تنمية

مقدرة المجتمع تدريجياً على التعرف على حاجاته ومشكلاته والتعامل معها.

ويجب على المنظم الاجتماعي تقدير العمل التعاوني المشترك في مواجهة المشكلات العامة للمجتمع، إذ يجب أن يعطى المزيد من الجهد لإيجاد وتنمية مشاعر العمل الجماهيري لدى أفراد المجتمع.

وفي كل هذه الاهتمامات يضع الاختصاصي الاجتماعي في اعتباره ألا يصير على برنامج معين، لأن مثل هذا الإصرار يضر بعمله في محاولة إيجاد التعاون المشترك من أجل حلول المشكلات المجتمعية. وفي أثناء عمله يجب أن يسعى للتوعية عن طريق تشجيع وتنظيم المناقشات وتوجيه الأسئلة الهادئة وتركيز وجمع الأفكار حول المشكلات المجتمعية التي يعتقد بأهميتها.

وهناك بعض المبادئ الخاصة بدور المنظم الاجتماعي كمرشد:

أ- المبادأة :

يجب أن تتوفر لدى المنظم الاجتماعي قدرة المبادأة ، فدوره كمرشد يجعل من واجبه العمل على استثارة شعور الأفراد نحو حياة أفضل، وذلك لأن كثيراً من المجتمعات تشعر بالرضي والقناعة بالحياة التي يعيشها أفرادها ، ولا يرغبون في التغيير أحياناً، مما يتطلب من المنظم الاجتماعي أن يأخذ بزمام المبادأة في العمل بخلق الشعور بالحاجة الى التغيير ، وهو في عمله هذا يجب أن يكون على قدر كاف من المعرفة لثقافة أفراد المجتمع وقدراتهم وإمكانياتهم.

و المنظم الاجتماعي الذي يعمل لتنمية المجتمعات المحلية يدرك أن المجتمعات لا تنمي مواردنا المختلفة الموجودة فيها إلا إذا بدأت هذه المجتمعات تناضل وتحرك لتحقيق أهدافها، ومن ثم فإن المنظم الاجتماعي عليه أن يعمل على خلق الظروف التي تبعث النضال المحلي والحركة الذاتية المنظمة للنهوض بالمجتمع وتنميته.

ب- الموضوعية:

يحاول المنظم أن يكون موضوعياً تجاه ظروف وأحوال المجتمع. فالمنظم الاجتماعي يتقبل موقف المجتمع كما هو رغم عدم موافقته وعدم أقتناعه بالظروف الموجودة في المجتمع. ومن واجبه أن يعمل في نفس الوقت وبصفة مستمرة على تحقيق أغراضه في تنظيم وتعبئة جهود أفراد المجتمع بطريقة تكفل العمل على فهم ومواجهة المشكلات المجتمعية. وكلما زادت معرفته وفهمه للمجتمع وأفراده، كلما استطاع أن يتعرف أكثر على جوانب الحياة في المجتمع التي تتطلب التشجيع والتأييد، وحتى في هذه الأحوال يجب أن يدرك الأهمية الكبرى للتوقيت المناسب في تعامله مع المجتمع وفي تناول مثل هذه الأمور.

ج- التعرف على المجتمع:

يعمل المنظم الاجتماعي مع المجتمع ككل ، وهذا أفضل من أن يعمل مع أى جزء معين من أجزائه ، أو جماعة من جماعاته، أو مؤسسة معينة من مؤسساته. ولهذا يجب أن يتفادى ويقاوم أى محاولة من محاولات التأني أو الاستغلال لجماعة أو مؤسسة أو فئة معينة في

المجتمع ، وهو يحاول دائماً أن يتفهم ويقيم علاقات طيبة مع الجماعات التي تتشكك في قيمة عمله.

وواجبه الرئيسي هو مساعدة الجماهير واستخدام الأساليب والطرق المناسبة التي يمكن بواسطتها صنع قرارات جماعية، ويجب ألا يصر على برنامج خاص للعمل، بل يستخدم خبرته الخاصة في جمع شمل الجماعات المختلفة، وفي توضيح الأمور والقضايا العامة التي تهم هذا المجتمع ، وفي إيجاد الطرق والأساليب العلمية التي يستطيع المجتمع بها صنع قراره الجماعي . كما يجب ألا يكون معضداً أو متحيزاً لجماعة أو مشروع لمنظمة بذاتها ولكنه كما سبق أن قلنا يعمل مع المجتمع ككل.

د- تقبل المنظم الاجتماعي لدوره:

يجب أن يتعلم المنظم الاجتماعي كيف يتقبل دوره ويرتاح لأدائه كما أن أداء هذا يحتاج لقدر كبير من التنظيم، والمنظم الذي لا يشعر بالراحة عند أداء هذا الدور (دور المرشد) بحدوده الواضحة المحددة يفشل في عمله.

والأخصائي الناجح هو الذي يصمم برنامج عمله من خلال القرارات التي يناضل المجتمع بنفسه من أجل الوصول إليها ، والمنظم عندما يعطي الحل بنفسه من فأنه بذلك ينكر حقيقة العملية التي تفترض أن المجتمعات تنمو من حيث مقدرتها على مواجهة مشكلاتها عن طريق نضالها وسعيها في الوصول الى قرارات عامة.

وقد يتطلب الأمر الاتصال بجهاز من الأجهزة الحكومية العليا للمساعدة في مواجهة مشكلة أو توفير خدمة يحتاجها المجتمع، وحينئذ يجب على المنظم الاجتماعي أن يجتمع مع الممثلين أو المندوبين المكلفين بهذا الاتصال بحيث يعمل معهم وينظمهم ويعددهم لهذا اللقاء، دون أن يذهب هو معهم ابتعاداً عن المظهرية، فالمنظم الناجح هو الذي تدفعه وظيفته لمساعدة المجتمع على تقبل وممارسة مسئولياته بنفسه.

هـ- تفسير وتوضيح الردود:

يجب أن يتعلم الاجتماعي كيف يفسر ويوضح دوره بعد فترة معقولة من عمله مع المجتمع.

ومن واجب المنظم الناجح أن يتحين الفرص المناسبة لشرح ماهية دوره بالتحديد، وإذا لم يستطيع في موقف معين أن يتخذ قرارات مصيرية معينة أو حتى التوصية بالأسلوب الصحيح للعمل، فإنه يستطيع أن يدلل بالأساليب المناسبة على أهمية مساهمة واشتراك أفراد المجتمع في تحمل مسئولية اتخاذ القرارات ، ويكون دور الاختصاصي بالنسبة لدور المرشد في هذا المجال هو مساعدة المجتمع على القيام بواجباته.

وقد يبتكر أفراد المجتمع طرقاً مختلفة لاختيار اختصاصي معين لكي يخدمهم بدلاً من المنظم العامل معهم حالياً، وفي هذه الحالة يجب على المنظم القديم أن يستمر في أسلوبه ولا يتأثر بمشاعر عدم الارتياح الموجهة إليه، ويبقى على موقفه الحازم الموضوعي تجاه جميع المناطق والجهات التي يعمل على مساعدتها، وسوف ينمو تدريجياً ويتدعم إطار

العمل المشترك بين المنظم والمجتمع الذى يعمل معه، ويتضح تدريجياً معالم هذا الإطار لكل من الطرفين.

ثانياً: دور الممكن:

يمكن القول -بصفة عامة- أن دور الممكن هو ببساطة تسهيل مهمة عملية تنظيم المجتمع، ولكن هذا الدور يختلف ويتشعب ويتعدد بحسب المواقف التى يتعامل معها المنظم الاجتماعي. ويمكن تحديد هذا الدور فيما يأتى:

أ- إثارة وتركيز مشاعر عدم الرضى عن ظروف المجتمع:

يتطلب هذا الدور من المنظم أن تتوافر لديه المهارة فى التعامل مع الإنسان وفى تحويل المشاعر السلبية العدوانية الى مشاعر أكثر إيجابية ، وفى مساعدة الأفراد والجماعات لكي يحسوا أن كثيراً من مشكلاتهم الشخصية هى حقيقة أمرها مشكلات مجتمعية.

و المنظم الاجتماعي لا يجب عليه فقط الاستفادة من القوى الايجابية الموجودة فى مجتمعه والقيادات الممثلة لها واستثمار قدرتها، ولكن عليه أيضاً تحديد هذه القوى وإطلاق سراحها من أية ضغوط قد تحول بينها وبين قيامها بالتأثير المطلوب منها فى مجال تنمية وتنظيم المجتمع . وهو يقوم بذلك عن طريق تشجيع أفراد المجتمع على التعبير عن أنفسهم وعن مشاكل مجتمعهم، وبالصبر وحسن الإنصات والاستفسار اللبق، وعن طريق السعي تدريجياً الى توجيه الانتباه وتركيز التفكير على مشكلات المجتمع التى تحتاج الى مساهمة الجميع واشترآكهم فى مواجهتها وحلها.

وأول ما يفعله فى هذا المجال أن يعمل كحلقة اتصال وربط بين فئات المجتمع وجماعاته مؤسساته، ويجب عند قيامه بذلك ألا يتصرف كبائع يبيع للجماهير خطة عمل وأسلوب وطريقة تنفيذ لهذه الخطة ، بل هو شخص مهنى يساعدهم على التعرف على أنفسهم. وعندما يجد المنظم أن مشاعرهم وإدراكهم نحو المشكلات المجتمعية العامة بدأت تتبلور، فإن وظيفته تكون فى هذه الحالة تدعيم وتأييد للجهود وجمع شملها وتنظيمها لتواجه وتتفاعل مع هذه المشكلات.

ومن الأخطاء الشائعة بين بعض الأخصائيين الاجتماعيين إشعار الأفراد بتفاؤل غير حقيقي نحو أماكن تحقيق نجاح سريع إزاء موقف أو مشكلة معينة ، إذا أن جزءاً من واجب المنظم وهو يقوم بدور الممكن، هو مساعدة الجماهير على الرؤية الواضحة الطبيعية لمشكلاتهم ومشاعرهم.

ب- تشجيع الجهود المنظمة:

يتجه المنظم الناجح نحو مساعدة الجماهير على فهم نفسها والشعور بمشاكلها، وهو فى هذه الحالة يجب أن يكون استعداداً للحركة المتزنة المناسبة فى معظم المواقف التى يعمل فيها ويتعاون جماعى هادف ، وهذا هو الأساس الضرورى لأية عملية ، تنظيماً للنهوض الاجتماعى أو لنمو المجتمع.

ولعل الوقت الذى يستغرقه المنظم لأكتشاف مشكلات المجتمع ومشاعر الناس وقت غير ضائع لأنه الطاقة التى تعطى ديناميكية

للجماهير وتمنحها القدرة على العمل مع الصعوبات التي تواجه عادة بداية هذه العملية.

وتتوقف درجة استعداد الجماهير للتنظيم على درجة اعداد المنظم الاجتماعي المتفاعل مع الجماهير من حيث الرغبة فى العمل والقدرة على الحركة والتأكيد على أن الصعاب التي تواجههم يمكن التغلب عليها، كما أنه من الامور الحيوية التي يجب على المنظم الاجتماعي القيام بها هي دفع خطى العمل والاسراع بها والاقبال أو الحد من الصعاب التي تواجه الاجراء التنظيمي أو غيره من الاجراءات الاخرى . ولهذا فإن واجب المنظم الاجتماعي يقتضي سؤال أفراد جماعة مجتمعه عن شعورهم إزاء المشكلة المطلوب القيام بعمل مشترك لمواجهتها ، وعن مدى رغبتهم واستعدادهم للتضحية والبذل من أجل التغلب على هذه المشكلة وحلها ، وعليه أن يعضد ويدعم الاتجاه الذى يخلق شعوراً بالنضال ويؤمن بقيمة وفائدة الكفاح ، ويؤكد الثقة فى مقدرة المجتمع على تحقيق أهدافه، ويبيد رغبته فى العمل مع الجماعة أثناء مواجهة المشكلة وحلها.

ولكنها أثناء ذلك لا يدفع أو يستميل أو يحدث على العمل ، بل يحرك المجتمع ويجعله مستعداً لأى عمل أو اجراء تنظيمي، أو تنفيذ مشروع إنمائي وذلك يكون بالحد من السلبية وفقد الثقة أو نقص الرغبة فى النضال والكفاح.

ويتطلب دور المنظم الممكن حكماً وتقديراً لمدى التشجيع الذى يحتاجه المجتمع، وحجم التوتر والقلق الذى يقع المجتمع فيه، ثم مقدار

التدعيم والتعضيد الذى يتطلبه المجتمع، ويكون واضحاً دائماً أن مسؤولية العمل تقع على عاتق المجتمع من خلال اشتراك أفرادهِ واسهامهم فى العمل الاجتماعى، وعلى المنظم أن يعرف جيداً إمكانية حدوث فشل رغم جهوده، وعليه أن يتقبل مسؤولية هذا الفشل فى حالة حدوثه.

ج- دعم العلاقات فى المجتمع:

يسعى المنظم أيضاً الى زيادة مقدار الاشباع الذى يحصل عليه أفراد المجتمع من العلاقات الشخصية بينهم ، ومن العمل التعاونى المشترك.

وإذا كان المنظم مقبولا من أفراد المجتمع ومحبوباً وموثوقاً به فإن هؤلاء الأفراد سيقبلون إليه وتعرفون عليه، ومن مظاهر ذلك مثلاً حضورهم الاجتماعات التى يدعو اليها والتى يمكن عن طريقها حضور أشخاص جدد ينضمون الى من سبقهم، وعليه أن يتعاون مع الجميع ، حيث أن يؤمن دائماً بفائدة مثل هذا التعاون فى تدعيم العلاقات بين أفراد المجتمع بعضهم البعض، وبينهم وبين المنظم الاجتماعى، ويجب أن يعرف المنظم -بطبيعة الحال- أن المجتمع يجب ألا يعتمد عليه دائماً عند قيامه بدور الممكن، كما يجب أن تسند المسؤولية تدريجياً الى أفراد المجتمع كلما زادت مهارتهم ومقدرتهم على تحمل هذه المسؤولية بأنفسهم.

كما يسعى الى تهدئة الخلافات التى قد تنشأ ، وذلك بتوضيح الأمور والقضايا التى أثرت بسببها هذه الخلافات ، مع تفسير وجهات

النظر المختلفة بحيث يفهمها الجميع ، وعلى المنظم أن يكون دائماً موضوعاً متزناً هادئاً فى المواقف الحرجة حتى يمكن الوصول الى أفضل وأنسب القرارات بالنسبة لهذه المواقف الحرجة.

وعلى المنظم الناجح أن يقوم بمحاولة اشراك مختلف الأفراد فى المناقشات والعمل بلباقة، واضعاً فى الاعتبار اختلاف الناس فى ميولهم وطباعهم وأمزجتهم وغير ذلك من نواحي نفسية وعقلية وقدرات جسمية.

وفى بعض المواقف يعتمد المنظم الاجتماعى على قدرته ومهارته المهنية وعلى قوة الجماعة، وفى تفسير بعض النواحي الخاصة بحياة المجتمع عندما يري أنها تقف فى طريق أى عمل مجتمعى أو على العكس عندما يري انها تزيد من قوة دفع العمل المجتمعي بما يمكن المنظم أو المنظمة التى يعمل من خلالها من النجاح.

د- التأكيد على الأغراض العامة:

والمنظم الاجتماعى فى مجال تنظيم المجتمعات يعمل ليساعد علي تحقيق الأهداف المتفق عليها ، ويتم ذلك بالتخطيط الكفء الفعال ، وبزيارة مقدرة المجتمع علي مواجهة وحل مشكلاته .

ويجب ان يعد لهذا العمل في بادئ الأمر عن طريق مساعدة الجماهير للتعبير عن اهتماماتها تجاه المشكلات الاجتماعية بقصد خلق وحدة فكر حول هذه المشكلات ، تمهيدا لوجود وحدة الحركة والعمل نحو مواجهتها وحلها بعمل جماعى تعاونى .

ثالثا : دور الخبير :

عندما يقوم الاجتماعي بدورة كخبير عليا أن يزود المجتمع بالحقائق والتوجيهات المباشرة في القطاعات أو المناطق التي يمكن ان يتحدث مع المسؤولين فيها , وهذا لا يتعارض مع دورة كمساعد أو ممكن . والمنظم كخبير يعمل علي تنمية وتنظيم مجتمعة بتزويد بالحقائق الجديدة والخبرة المهنية والموارد المادية , والمشورة اللازمة لمعرفة الطرق المناسبة التي يحتاجها ويتطلبها العمل .

وفي مجال تنظيم المجتمع يقوم الأخصائي الاجتماعي (المساعد والممكن) بدور تدعيمى . ولكنة كخبير قد يواجه الجماعة بالحقائق والمفاهيم المساعدة لها والتي تمنحها مزيدا من الثقة في حركتها , والجماعة في ذلك تكون اشد الحاجة لتجنب أي صراع مع جماعات أخرى .

ويمكن توضيح أنواع الأعمال التي يقوم بها الخبير أثناء عمله مع المجتمع وذلك ببعض التحديد من خلال المسؤوليات المقترحة التالية:

١- تشخيص المجتمع :

يقوم المنظم كخبير بتحليل وتشخيص المجتمع , لان معظم المجتمعات لديها قدر ضئيل من الفهم لتركيبها والتنظيمات القائمة فيها.

ب- إجراء البحوث :

المنظم الاجتماعي يجب أن يكون أيضا ماهرا ومدربا علي طرق ابحث وقادرا علي إجراء الدراسات والبحوث بنفسه . وهو في هذا يضع سياسة وخطة البحوث بما يضمن لها تحقيق الأهداف .

ولأهمية البحوث الاجتماعية في مجال الخدمة الاجتماعية عموما وفي مجال العمل مع المجتمع بصفة خاصة ينادي بعض العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية أن تكون بحوث الخدمة الاجتماعية موضع اهتمام المسؤولين مع تقديم كافة الإمكانيات لها .

ج- المعلومات اللازمة عن المجتمعات الأخرى :

وبالإضافة الي كما سبق من مسئوليات يجب انم يعرف المنظم الاجتماعي ما اجري من بحوث ودراسات وتجارب في مجتمعات أخرى , كما يجب أن يوضح المبادئ والأفكار النافعة التي يمكن استخلاصها من المشروعات الناجحة , بينما يجب علي المجتمع أن يناضل من اجل حل مشكلاته , يمكن أيضا للمجتمع أن يتعلم من المجتمعات الأخرى ويستفيد من الحقائق والنتائج الخاصة التي تصل إليها .

د- التوجيه بطرق العمل المناسبة :

يجب ان يكون لدى الاخصائي الاجتماعي أيضا خبرة ومعرفة بطرق وعمليات تنظيم المجتمع , بحيث يستطيع تزويد المجتمع بقدر المناسب من المشورة التي تفيد في العمل الاجتماعي .

هـ - المعلومات الفنية :

يجب علي الاخصائي الاجتماعي أن يعرف جيدا ويكون قادرا علي تزويد المجتمع بالمصادر والموارد المادية المختلفة اللازمة لوضع الخطط الفنية

وذلك يعنى أن الأخصائي الاجتماعي يجب أن يعرف الموارد البشرية والمادية المختلفة المتاحة في المجتمع , أو التي يمكن إيجادها سواء أكانت موارد هيئات أهلية , أو منظمات دولية هيئات أهلية , أو منظمات دولية وطرق ضمان وتوفير المساعدات المطلوبة في الميادين والمجالات المتخصصة .

ويجب علي الأخصائي الاجتماعي أن يكون قادرا علي تقريب الفجوة التي قد تكون موجودة بين الموارد المتاحة في المجتمع وبين المشكلات وحاجة أفرادها, أو بعبارة أخرى إحداث حالة مواءمة وتوازن مستمر بينهما .

و- التقييم :

يجب ان يكون الاخصائي الاجتماعي قادرا علي تقييم عمله ومحاولة تفسير الطريق التي يتم بها العمل الإنمائي او التنظيمي , متفهما لطريقة التفاعل التي تحدث بين الأعضاء عند المناقشة والأثر الذي تتركه المناقشة , والأثر الذي تتركه المناقشة في نفوسهم , ولعل ذلك يتطلب مقدرة علي تفسير هذه التفاعلات والآثار بحرص ولباقة بحيث لا يترتب اى ضرر من عملية التفسير او التقييم , بما يؤدي اليه أحيانا سوء التأويل .

وفي هذه المجالات يمكن للاخصائي الاجتماعي ان يعمل كخبير يزود المجتمع بالحقائق والموارد التي تفيد حركة الجماعة وتدفعها الي الأمام في طريق تحقيق اهدافها .

رابعاً : دور المعالج الاجتماعي :

ويعمل الأخصائيين الاجتماعيين في مجال عملهم مع المجتمعات كمعالجين اجتماعيين , وهو عمل تخصصي دقيق يتطلب مقدرة وخبرة ومهارة فائقة , والمعالج الاجتماعي هنا لا يعمل علي مستوي الفرد او الجماعة , ولكنه يعمل علي مستوى المجتمع كله وذلك يعنى تشخيص وعلاج المجتمع ككل .

والاخصائي الاجتماعي اثناء عمله علي مستوي المجتمع يجد مجالا واسعا لعمليات تشخيصية عديدة , ومن هذه العمليات محاولة معرفة ما ياتي :

١- تاريخ المجتمع وظواهره المختلفة من الناحيتين الدينامية والاستاتيكية القائمة فعلا في المجتمع .

٢- الوظائف والأدوار الاجتماعية , والعلاقات الموجودة بين هذه الوظائف وتلك الأدوار . وتشتم هذه الأدوار القيادات الطبيعية والوظيفية القائمة في المجتمع .

كما يجب ان يتضمن العلاج الأساليب التي يستطيع المجتمع بواسطتها أن يتفهم بنفسه الحلول والعلاج للمشكلات القائمة فيه ويزيل الصعاب من طريق العمل الجماعي التعاوني , ويكون العلاج اكثر كفاءه

كلما استوحى حلولاً ذاتية لمشكلات المجتمع وحاجات أفرادِهِ لَان ذلك يَزِيد من مقدرة المجتمع ونموه.

٢- رأي نيوزتتر عن دور المنظم الاجتماعي :

حاول نيوزتتر تقسيم الأدوار المنظم الاجتماعي - بعد خبرة امتدت الي أكثر من ١٥ عاما مع الجماعات - الي أربعة ادوار رئيسية هي :

أولاً: عمليات إدارية:

وهي تتعلق بهيئة جهاز تنظيم المجتمع للقيام بمسؤوليات بكفاءة مع توفير جميع الإمكانيات الإدارية التي تساعد هذا الجهاز علي القيام بعمليات تنظيم المجتمع , وهذه العمليات تتضمن التأكد من وجود العدد اللازم من العاملين ذوى التخصصات المطلوبة لمسؤولياتهم في جهاز تنظيم المجتمع .

ومن أهم الأعمال الإدارية هي التأكد أيضا من وجود اللجان المتخصصة في عمليات تنظيم المجتمع بحيث تكون هذه اللجان متلائمة مع مسؤولياتها في جهاز التنظيم .

وتتضمن هذه الأعمال الإدارية تنسيق الجهود داخل وخارج جهاز تنظيم المجتمع وتوزيع المسؤوليات علي العاملين فيه وتنظيم الإشراف علي جميع الشؤون الإدارية المختلفة مثل التسجيل وتنفيذ الميزانية وتحديد مسؤوليات اللجان ودعم العلاقات العامة الداخلية

والخارجية وتنظيم عمليات الاتصال الداخلية , وغيرها من الأعمال الإدارية التي تضمن نجاح العمل في أجهزة تنظيم المجتمع .

ثانياً: عمليات تربوية :

يقوم المنظم الاجتماعي بالنسبة لهذه العمليات بأعمال تتصل بشئون التدريب والتثقيف والتربية والتعليم سواء فيما يختص بالعاملين داخل أجهزة تنظيم المجتمع أو في الهيئات الاجتماعية الأخرى , وكذا فيما يختص بالقيادات والمتطوعين لتوعيتهم بمسؤوليات قبل مجتمعهم ليشاركوا بقوة وإيجابية في عمليات النهوض بمجتمعهم .

وهذه العمليات التربوية يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة , رسمية أو غير رسمية تستخدم فيها وسائل وأدوات كثيرة مثل الدراسة المنظمة في المعاهد والكلية أو بالإيفاد في بعثات داخلية أو خارجية , ويلزم لها عقد الدورات التدريبية وتنظيم الزيارات العلمية والندوات والمحاضرات العامة والمؤتمرات , ويمكن أيضاً أن تتم هذه العمليات في اللجان وحلقات البحث والرحلات والمقابلات , وباستخدام وسائل التثقيف المختلفة للكبار ووسائل الإيضاح السمعية والبصرية , مثل السينما والمسرح والجرائد والمجلات والتلفزيون والراديو والإعلانات والمصطلقات وغيرها من الأدوات التي نستخدمها للاستشارة والتوعية والتوجيه والإرشاد .

ثالثاً: عمليات مهنية بين الجماعات :

في هذه العمليات يكون الاهتمام في العمل مع الجماعات مركزاً علي خدمة المجتمع ومسؤولية المنظم الاجتماعي تتجه نحو المجتمع

ككل , ولذلك فان دورة مع أعضاء الجماعات في أجهزة تنظيم المجتمع سواء القيادات المهنية أو الشعبية أو القيادة السياسية , والذين هم في الواقع ليسوا سوي ممثلين للمجتمع , وهو دعم التعاون بينهم وتنسيق جهودهم , لأنه عن طريق هذه القيادات وقيامهم بمسؤولياتهم قبل المجتمع بنجاح , يمكن تحقيق أهداف تنظيم المجتمع . ويتم عادة وضع الخطط المناسبة بعد تحديد الاحتياجات والأهداف ومعرفة الصعوبات والمشكلات

رابعاً: عمليات إنشائية وإنمائية لتحقيق تغيير اجتماعي مرغوب:

تعمل طريقة تنظيم المجتمع علي تحقيق التغيير الاجتماعي نحو التقدم والتنمية بصفة مستمرة , وهذا لا يمكن تحقيقه إلا باتباع أسلوب علمي مبني علي منهاج تخطيطي وعلي مهارة وقدرة المنظم الاجتماعي . وان دور المنظم الاجتماعي في عمليات الإدارية والمهنية والتدريبية كلها عمليات تحقق التنمية والتقدم المطلوب الوصول اليه .

ويطالب " نيوزتتر " في هذا الدور بالذات وفي , عمليات التنمية والتقدم بصفة خاصة ان يقوم المنظم الاجتماعي بالعمل عل اكتشاف موارد المجتمع زيادة علي الموارد الحالية , ومحاولة إضافتها الي موارد المجتمع مثل إنشاء هيئات جديدة أو اكتشاف قيادات سياسية أو شعبية أو مهنية جديد , كإنشاء قسم للبحوث أو للاستعلامات أو التوثيق الاجتماعي أو مكاتب ومراكز للتطوع أو دعم لجان جهاز تنظيم المجتمع بلجان جديدة لم تكن موجودة أصلا فيه بما يتناسب مع مسؤوليات الجهاز وحاجة المجتمع .

ويدخل في هذا الور أيضا العمليات المتعلقة بجمع الأموال وتوفير الميزانيات للقيام بمشروعات وبرامج جديدة يحتاجه المجتمع لتوسيع نطاق العمل حتي تشمل مناطق ومجالات وجهات وفئات لم يسبق أن استفادت من قبل .

٤- نظرية "روبت موريس" و"اولي راندل" لدور المنظم الاجتماعي:

حاول "موريس و راندل" في عام ١٩٦٥ تحديد دور المنظم الاجتماعي في ثلاثة ادوار رئيسية هي

١- دور يمثل وجهة نظر المفكر "روس" ويتمثل في قيادة بدور "الممكن" حيث يعاون بطريق غير مباشر ولا يقوم بدور المحرك والدافع في عمليات تنظيم المجتمع تاركا مسئولية ذلك الي القيادة الشعبية والسياسية والمهنية الاخرى التي لها حق تقرير ما تراه مناسباً، وعلم المنظم فقد أن يعاون في جميع خطوات العمل .

ويري موريس و راندل أيضا أن هذا الدور قد يفيد في بعض المناسبات ولكنة يتصف بالبطء الشديد وعدم تقدم العمل الي المساوي العلمي المطلوب، لأنه يساعد علي استمرار حرمان المجتمع من حقه في التقدم لمدد زمنية قد تطول وتتسع بعكس الوضع إذا ما تدخل المنظم الاجتماعي وقام بدور المحرك والدافع في عمليات تنظيم المجتمع .

٢- يري "موريس و راندل" أن الدور الذي ينسب الي "تيوزنتر" بمستوياته الأربعة وهى العمليات الإدارية والتربوية والمهنية للعمل بين الجماعات والإنشائية، وهو دور في الواقع ذو طابع

إداري وتنظيمي، وهذا يفقد المنظم الاجتماعي صفة التخصص ويجعل المتخصص ويجعل المتخصصين في العلوم الإدارية أحق من منة في العمل في أجهزة تنظيم المجتمع، بالإضافة الي الجمود الذي يتصف به المنظم الاجتماعي في العمل وعدم التقدم في جميع برامج ومجالات اجهزة تنظيم المجتمع وقصر التقدم فقط علي المجال الذي يجيده أو يميل إليه المنظم الاجتماعي، مع أن من اهم مميزات هذا الدور ان يكون عاما بحيث ينتظر المنظم الي المجتمع ككل والي المشكلات ككل ويحاول وضع خطة محايدة في حدود الامكانيات والموارد لمواجهة اكثر المشكلات والحاجات وانتشار وتأثير علي المجتمع.

٣- يضيف "موريس ورائدل" دورا جديدا للمنظم الاجتماعي في ضوء تقدمهما لنظريتي "موريس ونيوزنتر" وفيه يطلبان من المنظم الاجتماعي ان يقوم هو نفسه بالاتصالات واستثارة الجماهير والقيادات بجميع الوسائل الميسرة لجهاز تنظيم المجتمع والمناسبة للمواقف والمجتمعات.

وفي هذا الدور يقوم المنظم الاجتماعي بمسؤولياته وهو طليق لا تعوقة قيود او عقبات او حائل لاستثارة الجماهير المعنية والقيادات المسؤولة عن المجتمع، وبحيث يسير العمل في جهاز تنظيم المجتمع باسلوب علمي تخطيطي يسمح للمنظم بالحركة والاتصال والعمل بحرية كاملة في عمليات اجهزة تنظيم المجتمع.

وتتميز نظرية "موريس ورائدل" عن نظرية "روس ونيوزنتز" بانها تربط مهنة الخدمة بالعمل الاجتماعي وبالتالي بالعمل السياسي، ويجعل دور المنظم الاجتماعي متصفا بالاجابية والحيوية والحركة والتفاعل لايجاد حلول سريعة تعالج الحاجات والصعوبات والمشكلات المجتمعية.

كما ان دور "موريس ورائدل" في الواقع تقدم جديد للمهنة ونقل مفيد لاهتمامات طريقة تنظيم المجتمع من العمليات الاجتماعية الي اهتمام اكثر بتكنولوجيا التخطيط الاجتماعي وهي خبرات تضاف الي مهارة المنظم الاجتماعي في عمليات التغير الاجتماعي والعمل مع الانسان في مستويات مختلفة , وكل هذا يدفع بالمهنة والمهنيين الي مستويات اعلي تنتظرهم وتجعلهم اقدر عل خدمة الانسان في المجتمعات الانسانية المختلفة.

والواقع ان ضرورة شعور الفرد او الجماعة او المجتمع بالرغبة في التغيير امر لة اهمية في تنظيم المجتمع، وذلك لان عمليات التغيير المقصودة في المجتمع لا تؤتي ثمارها مالم يكن هناك شعور لدى الانسان بعدم الرضا بالوضع القائم ومن ثم يحفزة ذلك الي ان يغير اتجاهته القديمة بأخرى تتفق مع الوضع الذي يريد التحرك اليه.

ولقد اثبتت تجارب كثيرة في مجال سيكولوجية الجماعات ان تغيير الاتجاه امرا ليس سهلا، ولا يمكن ان يتم بمجرداستخدام اسلوب المحاضرة او النصح او الارشاد، وإنما يبدأ التغيير من حدوث

الاقتناع والفهم المبني علي حقائق ملموسة، والمشاركة الفعالة، والاحساس بأهمية التغيير وبما للجماعة اوالمجتمع من دور في احداث هذا التغيير.

ولا شك ان مجتمعنا وهو طريقة نحو التعمير بعد حرب ٦ اكتوبر المجيدة انما يبذل جهودا ضخما في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولهذا فهو يتطلب ان يكون الاخصائى الاجتماعى بما لديه من وعي ودراية وخبرة ومهارة، واداة من ادوات التغيير، ويمكنك من سائل الاتصال والاقناع والتعبئة - وبخاصة في مجال تنظيم المجتمع - ما يمكنه من ان يتنبأ بل وان يتحكم في احداث التغيير المقصود الذى يهدف الي تحقيقه، ولا يمكن ان يتنافى ذلك اطلاقا مع مبادئ الديمقراطية وحق المصير , فالاقتناع والدراسة والمشاركة والمؤتمرات واعداد الرأي العام والعلاقات العامة كلها ادوات يمكن استخدامها وتوجيهها للاسراع نحو التقدم تعويضاً لمراحل سبقت من التخلف.

واذا كنا نرى ان حالات السلبية في خدمة المجتمع تعد مشكلة هامة لانها من وجود كيان او بناء اجتماعى لتنظيم المجتمع لعدم وجود عدد كاف من المواطنين يشعرون بما يحتاجه مجتمعهم، ولعدم قدرتهم علي تنظيم الصفوف او حتى اظهار السخط، فان الواجب يدعو اخصائى تنظيم المجتمع الي اتباع جميع الوسائل والادوات الميسرة لاستثارة الجماهير وقادتهم لتعديل الاوضاع وطلب التغيير وحتى تحقق مطالبهم وتحسن ظروف معيشتهم وظروف مجتمعهم.

والواقع اننا في اشد الحاجة الي مهارة اخصائى تنظيم المجتمع نظرا لما يسود مجتمعنا احيانا من روح سلبية ولا مبالاة تبدو في قصور وفشل الكثير من تنظيماتنا المجتمعية، مثل ما يحدث بالنسبة لبعض مجالس الآباء بالمدارس او لجان الوحدة المجمععة أو مجلس القرية أو بعض لجان وحدات الاتحاد الاشتراكي، ومن الرأي ان اختيار الاخصائى الاجتماعى الكفاء المدرب للعمل في هذه التنظيمات، والاهتمام باختيار وتدريب القادة، وتوفير امكانيات وادوات الاتصال والتتقيف، يمكن من تحقيق نتائج أكثر إيجابية تؤدي الي تقدم المجتمع.

أدوار المنظم الاجتماعى فى أجهزة تنظيم المجتمع

يعمل من خلال جهاز لتنظيم المجتمع، ويحصل على الموارد اللازمة لمشروعات من خلال جهاز لتنظيم المجتمع، ويكتسب عملائه من خلال جهاز لتنظيم المجتمع، ثم هو أخيراً ينمو وينهض ويتقدم بالمهنة من خلال جهاز لتنظيم المجتمع فى حدود ومبادئ وأدوات وعمليات ونظريات دور المنظم السابق مناقشتها فى الأبواب والفصول السابقة.

ويمكن أن تحدد دور المنظم الاجتماعى فى أجهزة تنظيم المجتمع فيما يأتى:

١- تكوين رأى عام مساعد:

حيث يتمكن من خلال الجهاز الى نقل أفكاره ، واستشارة الناس بكافة وسائل الاعلام حيث يكون من مهامه تغيير اتجاهات الناس لمساندته فى العمل الاجتماعى ولقبول المنميات الجديدة.

٢- معاونة الجهات الإدارية:

إذ يتعين على المنظم الاجتماعى أن يكسب تأييد الجهات الإدارية حتى يمكن أن تسانده فى الخطوات التى يقوم بها ، والتى يعمل على تحقيقها لتنظيم الخدمات فى المجتمعات.

فمديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة وأجهزة وزارة التربية والتعليم والصحة والسلطة الادارية المحلية ممثلة فى جهاز الحكم المحلى كالمجلس المحلى وغيرها من الاجهزة الحكومية الأخرى أمر ضرورى للتعاون معها حتى تكسب عملنا الشرعية القانونية وحتى تكون معينة لنا فى كل خطواتنا ولا يخفى أن أنشطة هذه الأجهزة لابد أن تخضع لعمليات التنظيم التى تجرى فى المجتمع.

٣- تحديد مشكلات المجتمع:

وهذا دور أساسى للمنظم الاجتماعى أن يحدد من خلال الجهاز الذى يعمل به مشكلات المجتمع، وأن يرتب هذه المشكلات

وفقاً لأولويتها. ولن يتأتى له هذا إلا إذا قام بجمع معلومات وافية عن المجتمع، وبيانات صحيحة وقيمة احصائياً عن امكاناته وموارده الطبيعية والبشرية ، ولعلنا قدمنا الكثير بالنسبة لأهمية هذا الموضوع عند الكلام عن ضرورة "التعرف على المجتمع".

٤- الكشف عن القيادات المحلية:

لعل هذا من الادوار الهامة أن يكتشف اخصائي تنظيم المجتمع القيادات المحلية من خلال عمله بالجهاز، ويكون ذلك بطريقة أو بأخرى، كفتح باب التطوع ، وعند تدريب المتطوعين ، وفى اتصاله بأفراد المجتمع ، ومن خلال الاجتماعات أو اللجان.

٥- إحداث الاستشارة بين المواطنين:

الأخصائي الناجح هو الذى يستعين بكافة وسائل الاتصال المتاحة له فى الجهاز الذى يعمل من خلاله لاحداث الاستشارة اللازمة بين المواطنين للتطوع للعمل الاجتماعي أو لتشجيع المجهود الذاتية، بحيث يكون هدفه فى النهاية اشراك المواطنين معه عند دراسة المجتمع والتعرف عليه، أو عند رسم الخطط أو تنفيذها أو متابعتها وتقييمها.

٦- وضع الخطة:

والخطة حتى تكون واقعية يجب أ، توضع فى ضوء الحقائق التى تم الحصول عليها . ويجب أن تتسم الخطة:

أ- بالشعبية: بحيث تظهر فيها الجهود الذاتية.

ب- بالتقدمية: فتكون بغرض الوصول الى مستوى أفضل.

ج- بالواقعية: أى مرتبط بحالة المجتمع وظروفه.

د- بالاجابية: بأن تترجم الى منهج علمي تطبيقي.

٧- العلاقات العامة:

حيث تكون دراسة آراء الناس ومقترحاتهم واضحة أمام الموظفين ومن هنا كان على الاخصائي أن يوضح الحقائق كاملة للمواطنين. وقد قدمنا الكثير عن دور العلاقات العامة فى المؤسسات الاجتماعية وما يجب مراعاته فى برامجها عند الكلام عن "أدوات تنظيم المجتمع".

٨- التنسيق:

الواقع أن المنظم الاجتماعى الناجح يجب قبل وضع الخطة أن يتبين تماماً جميع الخدمات الموجودة فى البيئة، وهل هى تعطي طاقتها كاملة أم ناقصة لسبب أو لآخر. وهنا يجب عليه أن يصحح الأخطاء ويعالج المعوقات، ويتأكد أولاً أنها تعطي الطاقة كاملة ثم يبدأ فى وضع الخطة لأنه ربما يجد نفسه أمام مشروع له أولوية أولى ملحقه قد أصبح له أولويه ثالثة أو رابعة أو أصبح المجتمع ليس فى حاجة اليه بعد أن أدت هيئاته ومؤسساته فى المجتمع آدائها على الصورة الأكمل وبكافة طاقتها.

ومن هنا كان من أهم أدوار المنظم الاجتماعى أن يعمل اولاً على أن يؤدى الخدمات الموجودة فى المجتمع عملها بكل طاقتها

وأن يجري تنسيقها في المجتمع بحيث يتأكد أن مصادر الخدمات القائمة تعمل كوحدة متكاملة لا تكرر فيها، وبحيث يكون التحكم في الانفاق وتكامل الخدمة وفعاليتها.

٩- التسجيل:

ولابد للمنظم الاجتماعي من أن يسجل كل خطوة من خطوات عمله، وكل ما يلاقه من معوقات العمل أو معيّناته في سجلات خاصة بالجهاز لتكون مرجعاً له أو مرجعاً لغيره أن هو ترك الجهاز.

١٠- المتابعة والتقييم:

أن أي أمر يجري تنفيذه لابد له من متابعة، وتقييم لكل خطوة من خطوات المتابعة، فلا يأتي التقييم في النهاية وإلا نفد مستهدفات الخطة، كأن يكون هناك معوق ما، لو كان قد تنبها إليه من البداية لتمت مواجهته ومعالجته، وبهذا تسير الخطة من نجاح الى نجاح محققة لمستهدفاتها .

ولاشك أن هناك واجبات نوعية تخصصية أخرى تتوقف على طبيعة الجهاز الذي يعمل اخصائي تنظيم المجتمع من خلاله، فمثلاً عمله من خلال "اتحاد نوعي" وهو في هذا يختلف بعض الشيء عن عمله في "صندوق للتمويل المشترك" أو في سجل لتبادل المعلومات ، فقد يتطلب كل جهاز مسؤوليات معينة من المنظم الاجتماعي تختلف من جهاز الى جهاز آخر.

أسئلة الفصل الثالث عشر

تناول بالشرح ما يلي بالتفصيل :

- ١- أنماط القيادة فى تنظيم المجتمع .
- ٢- أساليب اكتشاف القيادة الشعبية .
- ٣- طرق تدريب القادة .
- ٤- العوامل المؤثرة على دور القيادة .
- ٥- أنواع القيادة .
- ٦- دور المنظم الاجتماعى من وجهة نظر " روس " .
- ٧- دور المنظم الاجتماعى فى أجهزة تنظيم المجتمع .

الفصل الرابع عشر

أدوات طريقة تنظيم المجتمع

مقدمة:

ترتبط ممارسة طريقة تنظيم المجتمع بمجموعة من الأدوات والوسائل التي يستعين بها المنظم الاجتماعي في قيامه بعمله في مراحله المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة- ويرتبط استخدام الوسيلة بالغرض من استخدامها بالنسبة لكل نوع من الأجهزة.

وقبل أن نتعرض بشئ من التفصيل لبعض هذه الأدوات المستخدمة في طريقة تنظم المجتمع- كأحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية- فإنه يجدر الإشارة إلي بعض الاعتبارات في هذا الشأن، وهي:

- ١- إمكانية استخدام أكثر من أداة واحدة أثناء القيام بعمل معين لتحقيق هدف معين في حدود مهام المنظم الاجتماعي.
- ٢- يتوقف استخدام أي من هذه الأدوات على مدى ملائمة هذه الإدارة ومناسبتها للموقف والغرض من استخدامها..حيث يستخدم المنظم الاجتماعي الأداة أو الوسيلة التي تناسب الغرض الذي يسعى إليه وكذلك المجتمع الذي يعمل معه.
- ٣- بعض هذه الأدوات مستخدم في طرق وتخصصات ومهن أخرى(كأدوات الأعمال مثلاً وكذلك البحوث وغيرها)، ولا يمكن استخدامها في طريقة تنظيم المجتمع يتم وفقاً لقواعد المهنة وأخلاقياتها وبالأسلوب الذي يتفق والعمل مع المجتمعات، بغض النظر عن كيفية واعتبارات استخدام هذه الأدوات في هذه الطرق والتخصصات والمهن الأخرى.

٤- تتدرج غالبية هذه الأدوات تحت التّصنيفات الثلاثة لأدوات الاتصال المختلفة المرئي منها أو المسموع أو المكتوب.

٥- هناك اختلافات في وجهات النظر فيما يخص بتحديد هذه الأدوات واعتبارها كأدوات لتنظيم المجتمع.. فالبعض مثلاً يعتبر "العلاقات العامة والتوعية والبحوث" ضمن هذه الأدوات، والبعض الآخر يصرها على أدوات أخرى كالأجهزة والمؤتمرات والاجتماعات وغيرها.

أولاً: المقابلة والتحويل في تنظيم المجتمع:

١- المقابلة:

المقابلة في معناها البسيط هي لقاء بين شخصين أو أكثر وجهاً لوجه لغرض ما وتتم في مكان معين وبناء على موعد سابق غالباً، وفي مهنة الخدمة الاجتماعية تعتبر المقابلة أداة رئيسية لطريقة خدمة الفرد. وتستخدم أجهزة تنظيم المجتمع المقابلة بغرض توضيح الأمور التي تتعلق بفهم المجتمع، والعمل معه ككل حتى ولو تمت على المستوى الفردي.

وتتم المقابلة عادة في جهاز تنظيم المجتمع، أما مع ممثلي الوحدات الأعضاء في الجهاز لمناقشة بعض الأمور التي تتعلق بتنظيم العمل أو تنسيق الجهود أو الحصول على بيانات أو إحصاءات أو معلومات تتطلبها حاجة العمل، وإما مع مندوبين أجهزة أخرى لتحديد العلاقة بين تلك الأجهزة وجهاز تنظيم المجتمع ليتعاون كل منها مع

الآخر في ممارسة الأنشطة المختلفة، وإما مع بعض القيادات الشعبية أو بعض المواطنين المهتمين بمجالات الأنشطة التي يمارسها الجهاز.

ويجب ان يكون للمقابلة غرض واضح تهدف للو صول إليه، وينصح بالتقليل من المقابلات ما أمكن في طريقة تنظيم المجتمع حتى لا يكون ذلك سببا في تعطيل أعمال أخصائي تنظيم المجتم مع إذا زادت هذه المقابلات عن حدها.

ولا بد من تسجيل المقابلة والجو الذي تمت فيه وأهم وج هات النظر التي طرحت خلالها، ومدى علاقتها بأد شطة تن ظيم المجتم مع وتأثيرها عليها وتأثرها بها، ومدى ما حققته، إلى غير ذلك من الموضوعيات الأخرى الهامة التي تثار خلالها.

وإذا تمت المقابلة خارج جهاز تنظيم المجتمع سميت ز يارة. وتحقق الزيارات جميع أغراض المقابلة، ويريد علي ذلك أن ها تحقق أغراضا أخرى لا تستطيع المقابلة تحقيقها مثل زيارة كبار الم سؤولين الذين لا تسمح التقاليد بانتقالهم إلى جهاز تنظيم المجتمع والذين تق ضي ظروف العمل مقابلتهم في أماكن عملهم. و قيام أخصائي تنظيم المجتمع بزيارة القيادات أو الجماعات أو التنظيمات الموجودة لا في المجتم مع والتي تقضي طبيعة عملهم بزيارتهم، لتقديم نفسه إليهم والتعرف عليهم وتعريفهم بالجهاز الذي يعمل به، واكتساب ثقتهم وتكوين علاقة مهذية معهم ولا سيما في بداية عملهم في المجتمع.

٢- التحويل

ومعنى التحويل هو أنه عندما يتقدم شخص إلى مؤسسة للحصول على خدمة معينة ويتضح أن هذه المؤسسة لا تقدم هذه الخدمة، أو عند دراسة حالة ويتضح أن العميل يحتاج إلى خدمة تقدمها مؤسسة أخرى أن يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحويل الحالة إلى المؤسسة المختصة بتقرير مبسط يتضمن بعض البيانات الهامة عن الحالة وعن سبب تحويلها.

ويحدث التحويل نادراً في أجهزة تنظيم المجتمع لأنها لا تقدم خدمات مباشرة. ويجب على أخصائي تنظيم المجتمع في حالة تحويله لحالة ما إلى إحدى المؤسسات أن يكون لبقاً في معاملة صاحب الحالة حتى لا يشعر أن تحويله مؤسسة أخرى ناتج عن عدم الرغبة في تلبية حاجته ومساعدته، وإن هذا التحويل ما هو إلا مجرد التخلص منه.

ثانياً: الاجتماعات:

الاجتماع عبارة عن اشتراك أكبر عدد ممكن من الذين يمارسون أنشطة تنظيم المجتمع والمهتمين به في لقاء لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض تنظيم المجتمع. وقد يعقد الاجتماع بمقر تنظيم الجهاز أو خارجه، والهدف من الاجتماعات هو مناقشة الأمور التي تتعلق بممارسة مختلف الأنشطة والوصول إلى قرارات واجهة التنفيذ. والاجتماع من الوسائل الهامة التي يستخدمها جهاز تنظيم المجتمع في ممارسة نشاطه، ولذا يجب أن تمارس بدقة وعناية وتعتبر القدرة على

مدخل تنظيم المجتمع

تنظيم اجتماعات ناجحة من المهارات الأساسية اللازمة لأخصائي تنظيم المجتمع.

وفيما يلي بعض التوجيهات التي تساعد على نجاح الاجتماعات:

- ١- إعداد جدول أعمال للاجتماع يرفق به مذكرات تفسيرية عن بعض الموضوعات التي قد يصعب على المجتمعين فهمها أو متابعتها.
- ٢- توجيه الدعوة إلى أعضاء الاجتماع موضحا بها مكان وموعد الاجتماع.
- ٣- إرسال الدعوة مرفقا به جدول الأعمال والمذكرات التفصيلية اللازمة قبل موعد الاجتماع بوقت مناسب.
- ٤- تعقد الاجتماعات في كثير من الأحيان برئاسة بعض القادة المحليين وفي هذه الحالة يجب أن يجتمع الأخصائي الاجتماعي بمن سيراأس الجلسة قبل الاجتماع لمناقشة وتوضيح كل الأمور المتعلقة بالاجتماع.
- ٥- إعداد سجل لتوقيع من يحضر الاجتماع حتي يمكن تحديد المتغيبين.
- ٦- التأكد من إعداد الاجتماع إعدادا مناسباً.
- ٧- يوقع المدعوون على سجل التوقيع عند توافدهم ويفتح الاجتماع وتعرض التقارير وتطرح الموضوعات للمناقشة طبقا لما هو وارد في جدول الأعمال "ويجب أن يعطي الرئيس الفرصة لكل عضو للتعبير عن رأيه وينشط الأعضاء الذين لا يشتركون في المناقشة،

ويلخص ما يدور من مناقشات من وقت لآخر لمساعدة الأعضاء علي متابعة ما يدور في الاجتماع وأن يعمل علي الوصول إلي قرارات ترضي الجميع بقدر الإمكان ويمكن تحديد موعد الاجتماع القادم في نفس الجلسة حتي يتفق الأعضاء علي الموعد الذي يتناسب وظروفهم.

٨- يتم حصر الغائبين بعد انتهاء الجلسة ويكتب مدضر الجلسة ويرسل لجميع الأعضاء بما في ذلك من تغيبوا عن الجلسة حتي يشعروا بأهميتهم ويلموا بما يدور في الاجتماع.

٩- متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماع، قلائد مهمة لأي قرار إذا لم يوضع موضع التنفيذ.

ضمانات نجاح الاجتماعات:

الاجتماعات يجب أن يعطيها المنظم الاجتماعي أهمية خاصة وأن يوفر لها ضمانات نجاحها ويجب أن يراعي في ذلك:

١- التأكد من الإعداد المادي للاجتماع من حيث المكان ومدى مناسبته لحجم اللجنة مدي توفر الأدوات اللازمة للاجتماع حسب ظروف وطبيعة عمل اللجنة (أدوات مكتبية- مسجلات- ميكروفون... الخ).

٢- التأكد من إعداد جدول إعداد الاجتماع قبل الاجتماع بوقت كاف حتى يتسنى للأعضاء فرصة الدراسة الكافية ودني تنال

الموضوعات كفايتها من المناقشة وتأتي القرارات سليمة ومدروسة.

٣- يتدخل المنظم في وقت مناسب لإثارة بعض القضايا أو تسليط الضوء علي بعض الموضوعات حتي تأخذ حقها في المناقشة أو بتوجيه دفة المناقشة لتأتي القرارات معبرة عن رأي الأغلبية أو توضيح بعض الأمور الفنية كما يتدخل لمساندة قائد الاجتماع قبل وأثناء الاجتماع حتي لا تهتز ثقته بنفسه ويد شعربأنه بمفرده وألا تقتصر المساعدة من جانب الأخصائي علي قائد الاجتماع نفسه بل تشمل كافة الأعضاء كلاً حسب احتياجاته حتي ينسجم الأعضاء بعضهم مع بعض ويحققوا الهدف من الاجتماع.

٤- يجب أن تترك المناقشة بين الأعضاء في الاجتماع بأن تتم بعيدا عن جدول الأعمال وألا تتفرع لدروب وجزيئات ويدتوه الهدف من الاجتماع ولا يتوصل الأعضاء إلي قرارات معينة.

٥- ألا تطول فترة الاجتماع أو تقصر عن اللازم حتي لا يمل الأعضاء ويدفعهم ذلك لعدم الحضور مرة أخرى مثل حدوث هذه الاجتماعات لأنها بالنسبة لهم تكون مضيعة للوقت ويراعي بقدر الإمكان ألا تزيد مدة الاجتماع عن ساعة.

٦- يجب أن يرتبط كل اجتماع بما سبقه من اجتماعات حتي يكمل ما سبق ويحقق ما لم يتحقق في الاجتماع السابق.

٧- أن تتم مراجعة القرارات النهائية للاجتماع وتحديد مسؤولية كل عضو في تنفيذها والمدة الزمنية اللازمة لها وموعد الاجتماع القادم الذي يعرض فيه نتائج وتقييم ما تم إنجازه من هذه القرارات.

ثالثا: اللجان:

تعتبر اللجان من أهم الأدوات في تنظيم المجتمع حيث يتم غالبية النشاط الذي يؤدي في ميدان تنظيم المجتمع عن طريق اللجان.

تعريف اللجنة:

اللجنة عبارة عن مجموعة من الأفراد تعين أو تنتخب لبحث وإصدار قرارات أو توصيات في الموضوعات التي تحال إليها.

أهمية اللجان:

١- تعد اللجان مركز لتدريب العنصر البشري وإعدادة لتدمل المسئوليات وقيامه بالدور القيادي في ميادين العمل لتنمية المجتمع.

٢- تعتبر اللجان وسيلة للمناقشة المذمرة لأن أع ضائها يمثلون وجهات النظر المختلفة في المجتمع تمثيلا صحيحا وتتيح الفرصة للعمل المنتج الخلاق.

٣- تساعد اللجان علي دعم ولاء الأعضاء للمجتمع عن طريق اشتراكهم في القرارات والتوصيات التي تم الوصول إليها عند

بحث الموضوعات المطروحة للبحث، فيعملون على تعاضده وتأبيده.

٤- تزود اللجان أعضائها الراغبين في العمل بفرص مناسبة للعمل المنتج.

٥- يمكن عن طريق اللجان أن يتم التعاون بين أفراد المجتمع، كما يمكن عن طريق الاشتراك في اللجان المختلفة أن تفهم المشكلات التي تعترض المجتمع وهيئاته.

٦- ترفع اللجان الروح المعنوية بين الأعضاء عن طريق اشتراكهم في قرارات الهيئة فيعملون على تعاضدها ومناصرتها.

٧- تتيح اللجان لمنظمات خدمة المجتمع فرص الاجتماع بالأفراد الذين يمثلون مختلف الهيئات والمصالح في المجتمع، وهذا يحقق مبدأ التفاعل بين المنظمات والمجتمع، وتكون حول اللجان دون بقاهم في عمله.

حجم اللجان:

يجب أن يراعى في تحديد عدد أعضاء اللجان أن يكون كافياً لتقوم بعملها وتحقق أغراضها وحتى تتمكن الهيئة من أن تضم إلى عضوية هذه اللجان مختلف المصالح ووجهات النظر، كما أنه من ناحية أخرى يجب ألا يزيد العدد بزيادة تجعل المناقشة وتبادل الآراء أمراً عسيراً.

أنواع اللجان:

يمكن تقسيم اللجان إلي نوعين:- الأول : من حيث الغرض الذي قامت من أجله اللجنة وطبيعة المشكلات التي تدرسها، والثاني من حيث الوظيفة.

أنواع اللجان من حيث الغرض:

تنقسم اللجان من حيث الغرض إلي:

- ١- لجان دائمة: وهي اللجان التي تستدعي طبيعة عملها الدوام الاستمرار كاللجنة التنفيذية ولجنة الميزانية مثلا، وهذه عادة تحدد اختصاصاتها في اللائحة الأساسية.
- ٢- لجان خاصة أو مؤقتة: وهذه تشكل لدراسة أو بحث مشكلة معينة وينتهي عملها بمجرد الانتهاء من مهمتها وتقديم تقريرها.

ومن الأفضل أن يكون عدد اللجان الدائمة أقل ما يمكن وأن يستعان باللجان المؤقتة لبحث الموضوعات كلما استدعي الأمر.

وتنقسم اللجان من حيث الوظيفة إلي:

- ١- لجان تحضيرية: ومهمتها تنحصر في الدراسة والإعداد.
- ٢- لجان تنفيذية: ومهمتها تنحصر في اصدار القرارات.
- ٣- لجان استشارية: ومهمتها إبداء الرأي والمشورة.

ويتوقف نجاح اللجان إلى حد كبير علي مقررهما أو سكرتيرها الذي يجب أن يلم بجميع أغراضها واختصاصاتها حتي لا تحيد اللجنة عن الهدف الذي شكلت من جلّه. كما يجب أن يكون ملما بما به قرارات مجلس الإدارة واللوائح التفسيرية للهيئة. ولضمان التكامل بين أعمال اللجان وإحاطة مجلس الإدارة بنواحي نشاطها تنصب بعض الهيئات علي أن يكون رؤساء اللجان الدائمة من أعضاء مجلس الإدارة.

وظائف اللجان:

يمكن حصر الوظائف الهامة للجان فيما يأتي:

- ١- اتخاذ القرارات فيما يتصل بالسياسة العامة للهيئة أو البرامج أو طريقة العمل نفسه.
- ٢- وضع التوصيات بشأن السياسة العامة أو البرامج أو العمل، وفي هذه الحالة تعرض هذه التوصيات علي السلطات الأعلى التي لها حق اتخاذ القرارات.
- ٣- تقديم المشورة إلي المدير المنفذ أو الهيئة التي تقوم بتحديد سياسة المؤسسة.
- ٤- الإشراف علي المدير المنفذ أو المدير المساعد أو علي الموظفين.
- ٥- العمل علي التنسيق بين الأعضاء أو الجماعات أو الوحدات التي تتكون منها الهيئة، إذ تضم اللجنة عادة رؤساء الإدارات أو ممثلين لهذه الوحدات.

- ٦- الدراسة والبحث واستطلاع الحقائق والقيام بالمسوح الاجتماعية وتؤدي اللجنة عملها عادة تحت إشراف وتوجيه الموظفين الفنيين.
- ٧- الزيارة والتفتيش، إذ تشكل في بعض الأحيان لجان الغرض منها التفتيش علي بعض المؤسسات أو زياراتها لوضع تقرير عنها.
- ٨- القيام بنشاط إداري أو خدمي، فقد تشكل لجنة ويعهد إليها باتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع عام أو تشكل لجنة استقبال مثلاً.
- ٩- إقامة علاقات عامة سليمة وتعتبر مجالس الإدارات ولجان العلاقات العامة أو الدعاية أو المجالس الاستشارية من بين اللجان التي تقوم بهذه الوظيفة.
- ١٠- اختيار وتعيين واعتماد الموظفين، فقد تشكل لجان للترشيح لبعض الوظائف أو لبحث حالة الموظفين ومرتباتهم وعلاواتهم وتنقلاتهم، كما قد تشكل لجان للعضوية وظيفتها اعتماد استمارات التحاق الأعضاء أو المؤسسات.
- ١١- التحكيم والمنازعات، إذ تختص بعض اللجان بالنظر في الشكاوى والمنظمات أو قد تشكل لجنة للنظر في خلاف وقع بين مجلس الإدارة والمدير مثلاً.

١٢- متابعة البرامج، فقد تقوم بعض المنظمات بتشكيل لجان مهمة متابعة البرامج، أو قد تقوم بها أي هيئة إدارية أو استشارية كمسئولية إضافية لمسئوليته الأصلية.

نقاط الارتكاز الهامة في أعمال اللجان:

أ- وضوح أهداف ووظائف اللجنة:

الأسباب التي دعت إلى تشكيل اللجنة وهل هناك ضرورة لها. الأغراض التي ينتظر من اللجنة تحقيقها، التوقيت المطلوب لانتهاج اللجنة من أعمالها إذا كانت اللجنة مؤقتة اختصاصات اللجنة بوضوح كامل لا يعطي مجالاً إلا لتفسير واحد، أسماء أعضاء اللجنة مع تحديد الرئيس والوكيل والسكرتير أو المقرر،

ب- سلامة اختيار الأعضاء:

إن اختيار أعضاء اللجنة أهم عنصر في تشكيل اللجان لأنه يمثل العنصر الانساني الذي هو عصب اللجنة وهذا الاختيار يضع لمجموعة من العوامل أهمها وظيفة اللجنة ذاتها والخبرات والمؤهلات التي تتفق وهذه الوظيفة كذلك يجب أن يكون عدد أعضاء اللجنة مناسباً لحجم العمل المتوقع ولسلامة المناقشة وجديتها وتمثيل كافة الاتجاهات الفكرية التي يمكن التنسيق بينها حتى يمكن الوصول إلى الرأي الصواب- وهناك عامل هام يتصل باهتمام الأعضاء أنفسهم بأعمال اللجنة والمواظبة على حضور الجلسات والإطلاع على الوثائق ودراساتها ولا يشترط أن يكون أعضاء اللجنة كلهم من الخبراء بل من المستحسن أن تضم أعضاء من المبتدئين بالخدمات الاجتماعية

مدخل تنظيم المجتمع

كالمتطوعين والقيادات في العمل الاجتماعي أنهم يمثلون واقعية المشاكل ومعوقاتهم وهناك أعضاء من هيئات أخرى يرتبط نشاطها بنوعية عمل اللجنة وهؤلاء يتعين تمثيلهم فاللجنة التي تقوم بدراسة موضوع خاص بالمعوقين يستحسن تمثيل المسؤولين أو المـ شغلين بالعمالة والاقوي العاملة والخدمات الطبية وهكذا.

هذا واللجنة ككل يجب أن تكون قادرة علي العمل التـ عاوني الجاد وهذا لا يتم إلا بتوافر مستوى رفيع من العلاقات الإنسانية وقبول آراء الغير واحترامها والقدرة علي الإنصات والفهم والأخذ والعطاء.

ج- القيادة:

"كيفما تكون القيادة تكون أعمال اللجنة" فعليها تتوقف جدية العمل وكفاءته وسرعة التحرك وعمق التفكير ولكن هذه القيادة عليها أن تعطي المثل والقوة للأعضاء الآخرين.

د- توافر المعلومات:

من أهم وظائف السكرتير المنفذ للجنة جمع كافة المعلومات والبيانات والمراجع التي يطلقها الأعضاء وتري اللجنة ضرورة توفرها لكي تكون أساسا لمناقشتها فلا يمك أن تتم الدراسة في فراغ.

ويمكن توضيح اختصاصات السكرتير المنفذ علي الوجه التالي:

- ١- خدمات تتصل ببرنامج اللجنة وجمع كافة المعلومات اللازمة.
- ٢- خدمات تنظيمية تتصل بتعيين الموظفين اللازمين إذا احتاج عمل اللجنة لذلك وإحكام العلاقات بين الجنة والجهة التي قامت بتشكيلها.

مدخل تنظيم المجتمع

٣- خدمات إدارية تتصل بدعوة اللجنة للانعقاد والإعداد للجلسات وتسجيل المحاضر وعرض المراسلات وإرسالها.

هو في هذا كله يقوم بدور "المساعد" لرئيس اللجنة وأعضائها.

ه- إجراءات الانعقاد:

ويتناول ذلك ثلاث مراحل: مرحلة التحضير والإعداد للانعقاد ثم مرحلة الانعقاد ثم مرحلة المتابعة لما اتخذت من قرارات واللجنة يجب أن تتأكد في فترات متقاربة وأن يكون مكان الانعقاد مجهزا ومعدا إعدادا لائقا للاجتماع.

و- تنظيم سير الاجتماعات:

يتضمن ذلك الموافقة علي جدول الأعمال وعلي محضر الجلسة السابقة ثم تنظيم مناقشة كل موضوع علي حدة ثم اتخاذ القرارات أو التوصيات وأحيانا تحدد بعض الواجبات لبعض أعضاء اللجنة أو السكرتير التنفيذي لإتمامها قبل بدء الجلسة التالية. وفي بعض الحالات تقرر اللجنة عقد "جلسة استماع" يدعي إليها بعض الخبراء والمهتمين لإباء آراءهم في بعض موضوع البحث وقد تمتد مثل هذه الجلسات إلي أكثر من جلسة واحدة.

ز- المتابعة:

إن متابعة الجلسات تتضمن محضر إعداد الجلسة التي تمت وإخطار كل عضو بالمسئوليات التي كلف بها من قبل اللجنة أو إخطار اللجان الفرعية التي شكلت لهذا الغرض ومتابعة تنفيذ القرارات.

ج- التسجيل:

يجب أن يتم تسجيل كل ما يتصل بأعمال اللجنة من محاضر الاجتماعات والتقارير التي تقدم تباعاً و جداول الأعمال وتقارير المتابعة.

ط- محاضر الجلسات:

يقتضي الأمر إعداد محضر الجلسة أعداداً بعناية كاملة بحيث يبدأ تحديد أعمال الحاضرين والغائبين والمعتذرين ورئيس الجلسة وسكرتيرها ومكان الانعقاد وموعده وتاريخه وموضوعات البحوث وملخص ما دار من مناقشات والقرار الذي صدر وأغلبية التصديق عليه ويسجل هذا كله بطريقة واضحة وموضوعية ومباشرة ويرفق بالمحضر مجموعة الوثائق التي تم حصرها أثناء الانعقاد ومناقشتها.

ي- روح الجماعة والفريق:

وهذه تنمو من الرغبة الأكيدة لدى كل عضو للعمل بروح التعاون فليست اللجنة مجرد مجموعة من الأفراد ولكن يجب أن تكون القوة المحركة وراءها هي التهاون والمثابرة والحرص على أداء العمل وتحمل المسؤولية الكاملة بضمير ناضج وعقل مفتوح.

ك- التقويم:

علي أساس من متابعة العمل يجب أن يقوم عمل اللجنة بين آن وآخر للتأكد من وضوح الرؤية والسير في طريق تحقيق الهدف مع

تغيير أسلوب العمل إذا اقتضي الأمر بحيث يضمن سير اللجنة في الخط المستقيم الذي يؤدي بها في النهاية إلى الانتهاء من مهمتها بنجاح.

ل- حل اللجنة:

عندما تنتهي أي لجنة من مهمتها يجب حلها علي أن تعبر سجلاتها مرجعا من المراجع التي يرجع إليها.

ضمانات نجاح اللجان:

حتى لا تتحول اللجنة إلى أداة تعويق وتجميد المشروعات التي تتم في إطار ممارسة طريقة تنظيم المجتمع وتنميته، وحتى لا تتحقق المقولة الشائعة بأنه "إذا أردت أن تقتل موضوعا فأحله إلى لجنة" والذي يدل علي خبرة الناس المؤلمة بخصوص بعض اللجان فيجب أنت ضمن اللجنة مقومات النجاح اللازمة قبل البدء في تشكيلها والتي تتمثل في:

- ١- أن تكون هناك حاجة واضحة لهذه اللجنة بمعنى أن لها دورا يجب أن تؤديه وبدونها يتعذر تحقيقه.
- ٢- أن يكون الهدف من تحقيق اللجنة واضح لأعضائها ودور كل واحد منهم محدد بشكل مبدئي.
- ٣- أن يكون لديهم الاستعداد والرغبة للعمل فيها ولديهم الوقت الكافي للجنة حتي لا تكون عبئا وألا يكون الانضمام للجنة تكملة للمظهر الاجتماعي أو استحوذا عليها بغرض تركيز السلطة أو حجب قيادات جديدة عن الظهور.

٤- أن تضمن ممارسة الأساليب الديمقراطية في اللجان حتي يشعر كل عضو بأهمية وجوده ويمارس حقه في أباء رأيه ويدرك قيمة هذا الرأي.

٥- ألا تعطي الفرصة لعدد قليل من أعضاء اللجنة باحتكار المناقشة وتكوين شلل وجهات مما يقسم اللجنة إلي قسمين متصارعين ويكون ذلك علي حساب أهداف اللجنة وعلي ممارسة أسلوب الديمقراطية المطلوب وقد يؤدي ذلك إلي تجميد اللجنة أو انهيارها.

٦- أن يكون حجم اللجنة مناسباً للمهام الموكول إليها تحقيقها فلا يكون أقل أو أكثر من اللازم.

رابعاً: المؤتمرات

المؤتمر هو الوسيلة التي يتم إقناع الجمهور بفكرة أو موضوع معين أو بنتائج عمل لكسب تأييد الرأي العام، أو تهياً الجو الملائم للتبادل الفكري حول مشكلة ما، أو مسألة معينة بين عدد من المهتمين بتلك المشكلة أو المسألة، وتهدف المؤتمرات إلي الوصول إلي توصيات وقرارات ونتائج فيما يتعلق بموضوع انعقادها، ويمهد عادة للمؤتمر بعقد اجتماعات وعمل ندوات وأحاديث وجلسات تدريبية وتدريبية ولجان وإعداد بحوث، وغالباً ما لا تتعدى مدة المؤتمر أياماً محدود.

أهداف المؤتمرات:

للمؤتمرات أهداف متعددة نلخصها فيما يلي:

١- خلق اهتمام الرأي العام بموضوع ما.

- ٢- أقتاع المسئولين بفكر أو قضية أو مشكلة.
 - ٣- تشجيع المهنيين علي الدراسة وتبادل الأفكار والآراء وت شجيعهم علي الوصول إلي الإنفاق علي عناصر مشتركة يلتزمون بها خلال ممارستهم لمهنتهم.
 - ٤- توفير الجو المناسب للتبادل الفكري بين القيادات المهنية والقيادات الشعبية والمواطنين.
 - ٥- العمل علي تنسيق الجهود والتعاون بين المهتمين بقضية معينة في مجتمعات أخرى.
- أنواع المؤتمرات :

تنقسم أنواع المؤتمرات من حيث المدة إلي مل يلي:

- ١- من حيث المدة وتنقسم إلي:
 - أ- مؤتمرات مؤقتة: وهي التي لا تتعد بصفة منتظمة وليس لها دائمة تنظيم انعقادا بصفة دورية .
 - ب- مؤتمرات دورية: وهي التي تعقد بصفة دورية منتظمة علي فترات محددة غالبا ولها هيئة دائمة مسئولة عن الإعداد لها وتنظيمها ، وانعقادها في المواعيد المحددة لها.
- ٢- من حيث الغرض وتنقسم إلي :
 - أ- مؤتمرات عامة: وهي التي تتناول مختلف الأنواع التي تهم الجماهير .

ب- مؤتمرات نوعية: وهي التي تختص بممارسة أنشطة في مجال معين كالمؤتمرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية أو النفسية التي تخص رعاية الأسرة أو الطفولة.

ج- مؤتمرات مهنية: وهي التي يعقدها المـ شغلون بمهنة معينة كالمهندسين أو الأخصائيين الاجتماعيين أو الأطباء.

٣- من حيث المستوى وتنقسم إلى:

أ- مؤتمرات محلية: تعقد علي مستوى محلي.

ب- مؤتمرات قومية: تعقد علي مستوى الدولة.

ج- مؤتمرات إقليمية: وتُعقد علي مستوى إقليمي معين يشمل عدد من الدول.

د- مؤتمرات دولية: وتُعقد علي المستوى العالمي أو التي يشترك فيها عدد من لدول العالم.

تكوين المؤتمر:

يتكون المؤتمر من جمعية عمومية تضم جميع أعضاء المؤتمر الذين تنطبق عليهم شروط عضوية المؤتمر وينتخب من بين أعضاء الجمعية العمومية أمانة المؤتمر أو مجلس إدارته، كما تشكل لجان من بين أعضاء الجمعية العمومية تختار أو تنتخب. وعادة ما يكون مقرري اللجان من أعضاء أمانة المؤتمر ليقوموا بعملية الربط بين اللجنة وأمانة المؤتمر (مجلس إدارته) ويختلف عدد اللجان من مؤتمر لآخر، إلا أنه لا بد أن يكون هناك لجنة لصياغة قرارات وتوصيات المؤتمر.

الأساليب المستخدمة في المؤتمرات:

هناك أساليب عدة تستخدم في المؤتمرات أهمها:

١- البحوث:

يعد المتخصصون ببحثاً في موضوعات المؤتمر تقدم في الاجتماعات العامة أوفي اللجان الخاصة التي يشكلها المؤتمر.

٢- الاجتماعات:

وهي من أهم وسائل لا المؤتمرات لكي يمارس المؤتمر نشاطه وهذه الاجتماعات تكون عامة أو تكون خاصة بلجان المؤتمر.

٣- المناقشات:

وهي الوسيلة التي تتبع في الاجتماعات العامة واجتماعات اللجان فتناقش الموضوعات الأساسية للمؤتمر في الاجتماعات العامة، وتقوم اللجان بمناقشة الموضوعات الفرعية التخصصية.

٤- المطبوعات والوسائل السمعية والبصرية:

وتستخدم في المؤتمرات كوسائل توضيح للموضوع الذي يدرسه المؤتمر.

مراحل المؤتمرات:

تمر مرحلة المؤتمرات في ثلاث مراحل رئيسية هي:

١- مرحلة الإعداد. ٢- مرحلة الانعقاد. ٣- مرحلة المتابعة.

أما مرحلة الإعداد: فهي التي تسبق انعقاد المؤتمر والتي يتم خلالها تحديد أهداف المؤتمر والموضوعات التي ستبحث، ويكلف المختصون بإعدادها عادة. كما يتم في هذه المرحلة تحديد مواعيد المؤتمر ومكانه وعمل الدعاية اللازمة له وتحديد شروط العضوية وتوجيه الدعوات واختيار القادة والخبراء، إلى غير ذلك من الأء مال التحضيرية.

أما مرحلة الانعقاد: فتبدأ بافتتاح المؤتمر في اجتماع عام يبدأ بكلمة الافتتاح ثم تعقد اجتماعات عامة لإلقاء البحوث والدراسات ومناقشتها، كما تعقد الاجتماعات المختلفة التي يشكلها المؤتمر. وفي نهاية المؤتمر تجتمع لجنة صياغة التوصيات والقرارات التي اتخذها المؤتمر في اجتماعاته العامة وفي تقارير وبحوث اللجان المختلفة، ثم يختتم المؤتمر جلساته بقراءة التوصيات والقرارات وتعديلها أو حذف بعضها وينتهي المؤتمر عادة بإلقاء كلمة الختام.

أما مرحلة المتابعة: فهي التي يتم فيها طبع بحوث ودراسات المؤتمر ومحاضر جلسات الاجتماعات العامة وتقارير اللجان والتوصيات والمقترحات والقرارات التي أصدرها المؤتمر، وإرسالها إلى الجهات التي يهمها الأمر وكذلك لأعضاء المؤتمر ومن يري إرسالها إليه منى

لمواطنين كما ترسل الهيئة المشرفة علي المؤتمر أو لجنة لمتابعة التوصلات والمقترحات والقرارات للهيئات المختصة، ثم تتابعها لمعرفة مدى تنفيذها.

خامسا: أدوات الاستثارة والتوعية ووسائل الايضاح والاتصال

تهدف عملية الاستثارة والتوعية إلى مساعدة المواطنين علي تفهم مشكلاتهم وتعاونهم علي حلها بأنفسهم، سواء أكانوا أفرادا أو جماعات صغيرة، أو جماعات كبيرة، والمقابلات الفردية التي ينظمها الأخصائي مع المسؤولين عن طريق الاجتماعات والمحاكمات والندوات وبرامج السينما والتلفزيون والزيارات والمعارض والمتاحف والمكتبات، كل هذه الأدوات لتتقيد الكبار في المجتمع.

وتختلف عملية تقيد الكبار عن تقيد الصغار من نواحي كثيرة، فالشخص البالغ يريد أن يتعلم بالطريقة التي يرتضيها وفي الموقف الذي يرتضيه ومن الأشخاص الذين يقبلهم هو كمعلمين له. فحضور البالغ لمحاضرة يختلف عن حضوره لحصة، وقراءته لكتاب بوعي من نفسه يختلف عن قراءته لكتاب مطلوب تلخيصه وعرضه في حصة ما مثلا، وقد يعتذر شخص بالغ عن حضور دراسة منظمة لان أحد زملائه أو رؤوسيه يقوم بالتدريس فيها، فالكبار يريدون أن يتعلموا بشرط ألا تكون هناك امتحانات، وكل هذا يجب أن يكون في الاعتبار عند تنظيم برامج تقيد الكبار.

وعلاوة علي ذلك فإن هناك بعض المبادئ التي يجب مراعاتها عند وضع برامج لتتقيف الكبار منها:

❖ من حيث مادة البرامج:

- أ- يجب أن يشترك المواطنين بشكل ما عند تحديد مادة البرامج والإشراف علي تنفيذها في النهاية.
- ب- يجب أن تستجيب مادة البرامج لميول المواطنين و حاجاتهم وقدراتهم وخبراتهم.
- ج- يجب أن تستجيب مادة البرامج للأحداث الجارية في المجتمع.
- د- يجب أن يراعى في مادة البرامج السياسية العامة للدولة والتقاليد المحلية السائدة.
- هـ- يجب أن يكون جدول البرنامج مرنا بحيث يمكن تعديله إذا وجد ما يستدعي ذلك.

❖ من حيث الجو الملائم:

- أ- يجب أن يكون جو الدراسة وديا ت سوده ال صداقة والزمالة والتقدير من الجانبين.
- ب- أن يكون مكان الاجتماع حسن الإضاءة والتهوية وأن تكون الجلسة مريحة ومنظمة.
- ج- أن يكون موعد الاجتماع ملائما للجميع بقدر الإمكان.

❖ من حيث طريقة العرض:

مدخل تنظيم المجتمع

أ- يجب أن يختار المحاضر أو قائد المناقشة الطريقة المناسبة لتناول موضوعه.

ب- يجب أن تتناسب سرعة عرض الموضوع مع مقدرة المحاضرين على الاستيعاب.

ج- تشجيع اشتراك الحاضرين في الدراسة عن طريق المناقشة أو الأسئلة.

د- يحسن التنوع في طريقة العرض.

هـ- يجب الاستعانة بوسائل سمعية وبصرية للتوضيح.

❖ من حيث القائمين بعرض الموضوعات:

أ- يجب أن يكون القائم بعرض الموضوع متمكناً من مادته ومتحمساً للموضوع ومطلعاً على آخر التطور فيه .

ب- يحسن أن يكون له خبرة سابقة بمشكلات المجتمع الذي يقوم بالعمل فيه.

ج- يحسن أن يكون له خبرة سابقة بتعليم الكبار وبطريقة العرض التي يستخدمها.

❖ من حيث المستفيدين :

أ- يجب أن يشعر المواطنون أنهم يستفيدون فعلاً من البرامج .

ب- ويجب أن يشعر المواطنون أيضاً بأن رأيهم له اعتبار في تعديل البرامج وفي تنظيم البرامج التثقيفية .

وسائل تثقيف الكبار:

للتثقيف الكبار وسائل هامة ومتنوعة أهمها:

١- المحاضرات والناظرات والمناقشات والندوات:

ففي المحاضرات والناظرات فرصة لعرض الموضوع عرضا مستقيضا وتمتاز المناقشات والندوات بتبادل النفا عل بيت المت حدث والمستمع.

٢- الزيارات والرحلات التثقيفية:

بجانب المصادر الأخرى الموجودة للتثقيف في لمجت مع مثل دور الكتب ووحدات الثقافة المتنقلة وجامعة الثقافة ال حرة والمتاحف والمعارض ومكاتب الاستعلامات، يجب الاهتمام بالزيارات والرحلات التثقيفية، ومن واجب الأخ صائي ولجنة التثقيف والا ستثارة أن يتدارسوها وسائل تعريف الجمهور بهذه المصادر وت شجيعهم علي استخدامها عن طريق الإعلان عنها وت تنظيم الزيارات لها ودعوة المواطنين للتحدث عنها، إلي غير ذلك من وسائل الدعوة والترغيب.

سادسا: العلاقات العامة:

تعرف العلاقات العامة بأنها العملية المستمرة التي يتم بها توجيه أي مؤسسة أو منظمة نحو اكتساب رأي الجمهور لعملها ودحو ما تقدمه من خدمات، أي أن العلاقات تضم كل أنواع العلاقات بين الهيئة الجمهور والجماعات والأفراد في خارجها أو في داخلها، وهي

مسئولة أساسا عن كل ما يجعل الهيئة معروفة ومفهومة وم مستخدمة ومرضيا عنها.

وبذا يمكن تحديد دور العلاقات العامة من ناحيتين:

١- توصيل رأي الجمهور للمسؤولين في المؤسسة عن طريق قياس وتحليل الرأي العام.

٢- توصيل رأي المسؤولين في المؤسسة للجمهور عن طريق الدعاية. وتكمل كل من العمليتين الأخرى، ولا يمكن لأيهما أن يستغني عن خدمات الأخرى، فالدعاية بدون تفهم لرأي الجمهور، تفهم رأي الجمهور دون عرض خدمات المؤسسة ورأيها في حل المشكلات الاجتماعية لا شك مضیعة للوقت والجهد والمال.

أهمية العلاقات العامة في تنمية المجتمع وتنظيمه:

من الملاحظ أن كل أنواع الهيئات الاجتماعية والاقتصادية سواء كانت هائيات تقوم بخدمات تنظيمية مثل المجالس والاتحاديات، أو خدمات مباشرة مثل الجمعيات وبرامج العلاقات العامة يحتاج إلي رأي الجمهور، إذ في المجتمعات الديمقراطية نجد أن رأي الجمهور من الأهمية الكبرى بالنسبة للمسؤولين عن المؤسسات والمنظمات، ف عن طريقه يعرف مدى مقابلة الخدمات المقدمة للمشكلات التي يشعر بها الجمهور، كما أن رأي المؤسسات هام جدا بالنسبة للجمهور فهو الذي يطلعه علي حجم ونوع المجهودات المبذولة لخدمته وعلي أحسن السبل لمقابلة حاجاته.

والواقع أن عمليات العلاقات العامة هي الطريق الذي يؤدي إلى التوازن بين رأي المختصين في المؤسسات ورأي الجمهور، وبذا تزداد معرفة الجمهور بأسس الإصلاح وتزداد معرفة المختصين بآراء الجمهور المتطورة.

ويرى البعض أن مسؤولية العلاقات العامة تقع على عاتق المنظمات كالمجالس والإتحادات، إذ أنها أقدر على استخدام المختصين واستخدام أدوات الدعاية بالأفلام السينمائية والتلفزيونية مما قد ينفذ من الجمعيات والمؤسسات طاقة كبيرة يمكن توفيرها.

ويلزم لعملية العلاقات العامة إنشاء جهاز خاص بها أو لجنة يعاونها أحد المختصين بوضع السياسة العامة للعملية ثم متابعة تنفيذها ويستعان في عملية العلاقات العامة بالصحف والمجلات والإذاعة والكتيبات والمطبوعات والسينما والمحاضرات والندوات والملصقات والخطابات البريدية ويجب مراعاة ما يلي في برامج العلاقات العامة:

- أن تكون واضحة.
- أن تكون موضوعية بمعرفة المختصين في العلاقات العامة.
- أن تكون عمليات التعريف مبنية على حقائق وإحصائيات سليمة.
- أن تراعي الأمانة في المعلومات المقدمة للجمهور.
- أن تصاغ المعلومات لكل فئة من فئات الجمهور على حدة.

- أن يكون هدف البرنامج تعليمي حتي يفهم الجمهور ويناقش ما تقدمه الهيئة من خدمات.

أهداف العلاقات العامة للهيئات الاجتماعية:

تتلخص الأهداف الأساسية لبرامج العلاقات العامة بالنسبة للهيئات الاجتماعية فيما يلي:

- ١- العمل علي تشجيع العضوية وزيادتها في الهيئة.
- ٢- تعريف الجمهور بأهداف وأساليب وسياسة و برامج و خدمات ومنجزات الهيئة.
- ٣- مساعدة الهيئة في برامج جمع المال اللازمة للتمويل.
- ٤- تصحيح الأفكار الخاطئة عن الهيئة والرد علي النقد الموجه إلي برامجها وأساليبها.
- ٥- معرفة رأي الجمهور في الهيئة وبرامجها (قياس الرأي العام).
- ٦- تعريف أعضاء الهيئة بنشاطها وكيفية الاستفادة منها والمساهمة فيه.
- ٧- تجنيد المتطوعين للعمل في الهيئة.
- ٨- مساعدة أعضاء الهيئة علي التعرف بالمجتمع وموارده.
- ٩- تحسين العلاقات الداخلية بين موظفي الهيئة.

سابعاً: التدريب

تعتمد عمليات خدمة المجتمع علي تدريب أفراد المجتمع علي الاعتماد علي النفس وإعدادهم لتحمل مسؤوليات معينة، و بث روح

القيادة بينهم وزيادة قدرتهم علي حل مشكلات المجتمع. ولا تقتصر عملية التدريب علي إعداد مجموعة من الأخصائيين إعداداً فنياً علي عمليات خدمة المجتمع في معاهد خاصة أو مراكز للتدريب، بل يجب أن يشمل أفراد المجتمع أيضاً، بحيث أن مسؤولية توفير الرعاية الاجتماعية، ويقوم أفراد المجتمع المنتمين إلي الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بالمجتمع بسد الفراغ في الخدمات التي تقدمها الدولة والعمل علي تميمتها.

وتتم عمليات التدريب علي ثلاث مستويات هي:

أ- المستوى التخصصي أو الافتراضي:

حيث لا يمكن أن تحقق عمليات تنظيم المجتمع أهدافها إلا إذا قام بتنفيذ البرامج أخصائيو اجتماعيون يعدوا إعداداً مهنياً خاصاً للعمل في تنظيماً خدمة المجتمع أو العمل في المؤسسات الاجتماعية.

ب- المستوى المهني:

وهو مستوى الفنيين الذين ترتبط أعمالهم في المجتمع مع تقديم خدمات مباشرة لأفراده في سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية كالأطباء والمدرسين ورجال الدين، بمعنى آخر القادة المحترفون في المجتمع حيث يهدف تدريبهم إلي خلق وعي بينهم مما يساعد علي قيام مؤسساتهم بخدمة المجتمع.

ج- المستوى العام لأفراد المجتمع:

ويهدف إلى زيادة الوعي وخلق روح القيادة بين أفراد المجتمع وتدريبهم على الاعتماد على النفس، والاهتمام بدقوقهم ومشكلاتهم، وإيجابيتهم في حل تلك المشكلات، وت شجيعهم على الاشتراك في عمليات خدمة المجتمع.

ثامنا: إعداد التقارير وعمليات التسجيل:

التسجيل هو عبارة عن تدوين كتابي للمعلومات والحقائق لتكون مرجعا في خدمة أغراض المنظمة، والتسجيل عملية مستمرة غذ توضح بشكل دائم عمل المنظمة وهو وسيلة هامة لتدسين أسلوب خدمة المجتمع كما أنه يساعد على استمرار الخدمة فلا يتأثر بتأثيرا كبيرا بتغير الأخصائي فالسجل هو وسيلة الوصل بين الأخصائي القديم والأخصائي الجديد وبذلك يمكن ضمان استمرار المشروعات، كما أنه الأداة الأولى لإعداد التقارير العامة وأساس تبنى عليه خطط المستقبل والبحوث الاجتماعية، كما أنه أداة متابعة الأهداف وتقييمها.

وهناك أنواع مختلفة من التسجيل نذكر منها:

- ١- التسجيل الإحصائي وهو الذي يهتم بالأرقام والإحصائيات مثل عدد اجتماعات اللجان والحضور والغياب بالنسبة للأعضاء وحي يعطي التسجيل دلالة معينة يجب الاستفادة من الأرقام والإحصائيات بتحليلها ومعرفة الأهداف النوعية التي تحققت .

٢- التسجيل الوصفي: وهدفه الوقوف علي مدى الاستعدادات والقدرات المادية التي تساهم في عمليات تدظيم المجتمع، ويظهر في هذا النوع من التسجيل التحليل الوصفي الفني للمقابلات مع مندوبي الهيئات والقادة في المجتمع وتسجيل الاجتماعات بكافة صورها .

وينقسم التسجيل من حيث الفترة أو المدة إلي:

١- تسجيل يومي: وهو الذي يتابع العمليات المختلفة يوما بيوم فيصف الأحداث في تفصيل أو اختصار، وقد يتضمن تعليقات الأخصائي علي هذه الأحداث، وكلما كان التسجيل أكثر تفصيلا كلما أعطي الصورة الحقيقية للموضوع.

٢- تسجيل فترة: أن كل من فترة من الزمن قد تكون أسبوعا أو شهرا أو كل ثلاثة أشهر أو سنة، تبعا لطبيعة المشروع ومدته، وهو الذي يعطي تلخيصا للموقف ويقارن بين تقارير الفترات المختلفة، و عن طريقه يمكن معرفة ما تصل إليه الجهود المختلفة في سبيل إنجاز مشروع ما طبقا للخطة الموضوعية.

وهناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند التسجيل حتى يحقق الغرض منه نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

١- يجب اختيار ما يكتب بعناية فلا يستفيض الأخصائي في نقاط إلا مهمة بينما يهمل نقاط أخرى لها أهميتها.

مدخل تنظيم المجتمع

- ٢- يجب أن يفرق في التسجيل بين الأحداث المختلفة كما حدثت، وبين تحليل الأخصائي لتلك الأحداث.
- ٣- يجب أن يوضح التسجيل الدور الذي قام به الأخصائي.
- ٤- يجب أن يكون التسجيل واضحا حتي يصلح للمناقشة مع الرؤساء والمشرفين.
- ٥- يجب الاحتفاظ بالسجلات في مكان أمين.

مدخل تنظيم المجتمع

تم بحمد الله